الأمن القومي المصري

والحفاظ علية

إعداد

سيد فرج محمد

باحث في الشؤن السياسية

مكتبة جزيرة الورد

الأمن القومي المصري

والحفاظ عليه

إعداد

سيد فرج محمد

باحث في الشئون السياسية



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : **الأمن القومي المصري والحفاظ عليه**

المـــــؤلف : سيد فرج محمد

رقــم الإيداع : ١٥٧٦/ ٢٠١٩

الترقيم الدولي: ٥-١٠٦-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٩



القاهرة : ٤ ميـدان حليـم خلـف بنـك فيصـل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء

إلى كل من علمني حرفاً، في رحلتي العلمية، منذ المرحلة الابتدائية، وحتى مرحلة الماجستير في العلوم السياسية، أو كان لي معلماً أو أستاذاً فيها .

إلى كل من علمني فهماً صحيحاً، أو صوب لي فهماً خاطئا، أو أهدى لي نصحاً، أو إرشاداً، خلال رحلة اهتمامي وانشغالي، بالشأن العام، والشأن السياسي المصري، والتي استمرت قرابة الثلاثة عقود .

إلى كل من كان سبباً، أو عوناً لي، على إتمام، ونشر هذا الكتاب .

إلى كل شباب مصر، الذين هم حاضرها، ومستقبلها، وصنُاع نهضتها ومسطرو تاريخها القادم المشرق بإذن الله، والذين يجب أن تتحد الجهود على استهدافهم بالتوعية، والرعاية .

إلى كل من أدار حول مضمون كتابي هذا نقاشاً، أو حواراً، يسهم في نشر المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ويسهم في الحفاظ عليه سواء اتفق مع مضمون هذا الكتاب أو اختلف .

وأخيرا:

أدعو لكل من أهديت لهم هذا الكتاب، بأن يرزقهم الله تعالى السعادة، والسلامة، في الدنيا والآخرة .

مقدمة

إن القيمة العليا لمعرفة حقيقة «المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري»، ونشره، والتمسك به، والحفاظ على مقتضياته، لاتكمن في كونها معرفة ثقافية، أو إضافة علمية فقط، بل تكمن في كونها التزامًا شرعيًا، دينيًا، ووطنيًا،وإطارًا جامعًا للمصريين، وملبيًا لمصالحهم المعتبرة، من النواحي الدينية، العقائدية والفقهية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، الجماعية والشخصية، كما تكمن في كونها سياجًا حافظًا، وحاميًا للنفس البشرية المصرية، وضامنًا لتحقيق الأمن والرفاهية لمواطني الدولة المصرية، على تنوع أفكارهم، ومعتقداتهم، وضابطًا حاكمًا لتحقيق السلم المجتمعي، والعدالة الاجتماعية، والقانونية والقضائية، والمساواة، والحرية،كما تكمن في كونها خلقًا لمفاهيم الرحمة، والكرامة الإنسانية ورعايةً لها، وأساسًا في تحقيق الاستقرار، والتقدم، والمكانة الإقليمية، والدولية للدولة المصرية.

إن المفهوم الصحيح «للأمن القومي المصري» لا يعني «حفظ الحدود من العدو» فقط، ولا يعني «حماية أسرار الدولة»فقط، ولا يعني «حفظ أمن سلطة حاكمة واستقرارها»فقط، ولا يعني «حفظ حياة حاكمٍ أو عرشه أو سلطانه» سواء كان «عادلًا أو ظالمًا» فقط، ولكنه يعني: حفظ الدولة، بأركانها، ومؤسساتها، ومواطنيها، والمصالح العامة للشعب، كتحقيق الرفاهية، والأمن، والاستقرار، والتقدم، والحرية، والمساواة، والعدل، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على المصالح الوطنية، وهي المصالح المصيرية، والحيوية، والكبرى، والفرعية، التي سوف نفصلها في دراستنا.

فالأمن القومي المصري، هو حياة آمنة، كريمة، عادلة، في ظل دولة تنعم بالسلم المجتمعي، لها استقلالها، واستقرارها، ومكانتها الدولية، والإقليمية، في ظل حكم رشيد، معبر عن إرادة الشعب، هذا هو مفهوم الأمن القومي الذي نقدمه لمن في السلطة، أو المعارضة، أو غيرهما من عامة المواطنين وخاصتهم، ولاسيما الشباب منهم، لعلنا نجتمع سوياً على صالح أوطاننا، وإن اختلفنا سياسياً، أو فكرياً، أو حتى دينياً فيما بيننا.

إن الشعوب التي لم تعْ، ولم تدرك، بشكل علمي، وعملي، وواقعي، حقيقة مفهوم أَمنها القومي، وفرطت في مقتضياته، لهى الشعوب البائسة التعيسة، التي ترزح تحت نير الفرقة، والصراع، والتحارب، الموصل للتخلف الهادم لكيان الدولة، والمدمر لبنيان الإنسان فيها، بمعاول الفقر، والجهل، والمرض،والاستبداد، والقمع، والعنف، فغدت شعوبًا متخلفة، مقهورة، تابعة للقوى الغربية، مستعمرة لهم، ولو بطرق غير مباشرة، مغيبة بخرافات، وأوهام، حتى وإن كانت شعوبًا مسلمة،حملت يومًا مشعل الحضارة الإنسانية.

وإن الشعوب التي أدركت بشكل علمي، وعملي، وواقعي، حقيقة أمنها القومي، ولم تفرط في مقتضياته، لهى الشعوب التي تقدمت، وتطورت، ونعمت بالأمن، والاستقرار، والصحة، والرفاهية،والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، فهى الشعوب المؤثرة في إقليمها،والعالم أجمع، وإن كانت شعوبًا غير مسلمة، ولو كانت يومًا دولًا متخلفة، بل أصبحت اليوم هى الدول المتحكمة في زمام العالم وشئونه، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأمنية.

إن القوى الوطنية الإسلامية، وغير الإسلامية، باعتبارها ذات التأثير والتواصل المجتمعي الكبير، يجب عليها العمل على نشر المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، وجعله ثقافة مجتمع، تتوارثها الأجيال، وتتواصى فيما بينها، على حمايته وتقوية دعائمه، دون النظر لمواقفها وخلافاتها، السياسية والأيديولوجية فيما

بينها، أو فيما بينها وبين السلطة الحاكمة، أيًا كانت سياستها، أو أيديولوجيتها.

وإنني في هذه الورقات القليلة سوف أسطر - بإذن الله تعالى - رؤيتي لمفهوم الأمن القومي المصري، بدافع من عقيدتي الإسلامية، وغريزتي الوطنية، سائلا الله تعالى، التوفيق للصواب، والصالح الوطني العام، مستحضرًا بشكل دائم، الصورة المطابقة لواقعنا المصري الداخلي، ومتطلباته، مع عدم إغفال البِّيئة الإقليمية، والدولية، ذات التأثير المباشر، وغير المباشر عليه، مستصحبًا ما أتمناه لحاضر ومستقبل وطننا، دون التفرقة بين المنتسبين له، بسبب دينهم، أو فكرهم، أو خياراتهم السياسية، أو الوظيفية.

وهنا أُقرر أن هذه الدراسة، تبتعد كل البعد، عن تأييد أو معارضة، أيّ نظام، سابق، أو قائم ، أو قادم، ولكنها تسعى إلى محاولة تغيير، وإصلاح مفاهيم، تضر بأمن مصر القومي، استمرت لعقود سابقة، وقد تستمر لعقود أخرى .

كما أقرر أنني أؤيد، وأدعم كل جهد، يحافظ على أمن وطننا القومي، أياً كان القائم به، نظام سابق، أو قائم، أو قادم، ومهما كان موقفي السياسي، أو الفكري تجاهه، فكل جهد، وكل قرار، يعزز أمن مصرنا القومي على المفهوم الصحيح، أثمنه وأقدره وأدعمه، فهذه الدراسة ذات طابع وطني، لصالح الوطن بعيدًا عن المصالح الشخصية، والحزبية، وحتى الفكرية.

وهذه الرؤية، لمفهوم الأمن القومي المصري، سعيت إلى تسطيرها في مصنف خاص، لأهداف أربعة هي:

الأول: تقديم النصح، « لذوي التأثير الإيجابي في مثل هذا الملف سواء كانوا في السلطة ومؤسساتها الرسمية، أو غيرهم من أصحاب التأثير الفكري، والمعنوي، من أبناء هذا الوطن».

الثاني: محاولة المساهمة في إحداث الوعي العام، لدى أبناء هذا الوطن،

والشباب في القلب منهم، المسلمون وغير المسلمين، المسيّسون وغير المسيّسين، داخل المؤسسات الحاكمة، أو غيرها، لعلها تُثمر وعيًا، ينتجُ توحدًا بين أبناء هذا الوطن، خلف رؤية جامعة، تحقق الأمن القومي المصري.

الثالث: محاولة جذب الاهتمام، حول هذا الموضوع الهام، وإحداث حالة من الحوار، والمناقشة حوله، سواء في الغرف المغلقة، أو المنتديات العامة، لعلها تُسهم في خلق الوعي العام والرؤية الأفضل والأكثر انضباطًا، وتوافقية، وواقعية، تحقق الحفاظ على الأمن القومي.

الرابع: جعل قضايا ومقتضات الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح والحفاظ عليه، محل اهتمام، وثقافة، «لدى العامة والخاصة في المجتمع المصري»،فيسهل استجابة المجتمع، لكل ما فيه حفاظ على الأمن القومي.

لذلك حاولت كتابة هذه الرؤية، بطريقة يسهل على غير المتخصصين إدراكها، والاستفادة منها، وإنني لم أشرع في كتابة هذه السطور إلا بعد استفراغ الوسع، بقدر يتناسب مع هذه الرؤية المختصرة، حول مفهوم الأمن القومي المصري، والذي استمر سنوات عديدة وذلك من خلال أمور:

الأول: الاطلاع على كثير من الكتابات، والدراسات السابقة، في هذا الشأن وما يتعلق به .

الثاني : إدارة ومتابعة العديد من الحوارات، والمناقشات، حول مفهوم الأمن القومي المصري.

الثالث : المتابعة الدائمة للواقع وأحداثه، في وطننا الحبيب مصر، وما يؤثر فيه داخليًا، وخارجيًا، سواء على المستوى الإقليمي، أو الدولي.

وأدعو الله أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجد ما يستحقه من قبول لدى القارئ الكريم...

الفصل الأول:

مفهوم الأمن القومي

في هذا الفصل ستتناول الدراسة، الأهداف، والدوافع الشرعية، والواقعية، لمحاولة إظهار المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ثم تسعى الدراسة، لإلقاء الضوء على المفهوم العام للأمن القومي، ومراحل تطوره، والتوسع فيه، وأثر ذلك، ثم نبين المفهوم المختار، من وجهة نظر الدراسة للأمن القومي المصري، ودلالاته، ثم نختم هذا الفصل، ببعض المفاهيم الخطأ، عن الأمن القومي المصري، والمفاهيم الخطر على الأمن القومي المصري، وذلك في المباحث الأربع التالية :

المبحث الأول: الدوافع والأهداف .

المبحث الثاني : مراحل تطوره والتوسع فيه وأثره .

المبحث الثالث : المفهوم ودلالاته ومقتضياته .

المبحث الرابع : المفاهيم الخطأ والمفاهيم الخطر والأسئلة الشائكة .

المبحث الأول

الدوافع والأهداف

نتعـرض في هـذا المبحـث، إلى مجموعـة مـن الـدوافع الشـرعية، والواقعيـة، والأهداف لهذه الدراسة على المستوى الوطني العام، والحزبي الخاص،وذلك في العناصر التالية:

أولًا: بعض الدوافع الشرعية، للحفاظ على الأمـن القـومي المصـري، وأهميـة دراسته.

ثانيًا: بعض الدوافع الواقعية، للحفاظ عـلى الأمـن القـومي المصـري، وأهميـة دراسته.

ثالثًا: أهداف على المستوى الوطني العام.

رابعًا: أهداف على المستوى الحزبي الخاص.

أولاً : بعض الـدوافع الشـرعية للحفـاظ علـى الأمن القـومي المصـري وأهميـة دراسته :

إننا كأبناء هذا الوطن الحبيب الذي تربينا فيه، ونبتت أجسادنا من فضل أرضه، وفيض نيله، ونسيم هوائه، وشمس سمائه.... نجد حياتنا، ووجودنا نحن وذريتنا، وتـــاريخ آباءنـــا وأجـــدادنا، مـــرتبط بوجـــوده، وأمنـــه، وأمانـــه، وتقدمـــه، واستقلاله،واستقراره، ولاسيما أن ديننا وشرعنا الحنيف، حثنا بالأدلـة المباشـرة وغير المباشرة، القطعية، والظنية على الحفاظ على الوطن، والعمل على اسـتقراره، واستقلاله، وتقدمه، ونهضته، والحفاظ عليه من الأخطار، والتهديـدات الداخليـة

والخارجية، والدفاع عنه، عند استهدافه من العدو الخارجي.

ولقد ورد الكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحداث من سيرته ﷺ العطرة الذكية، والقواعد الأصولية، والفقهية، التي توجب على المسلم الأخذ بالأسباب، التي تحافظ على أمنه، وأمن وطنه، وتقدمه، وسوف نورد بعضها خشية الإطالة، وسَنُعرّجُ على دلالاتها بشكل مجمل، من حيث الجانب المراد الاستدلال به.

١-قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ الآيات [سورة الأنفال:٦٠]

وللآيات دلالات كثيرة، وعظيمة، ولكن أحد وجوه الدلالة هنا المرتبط بدراستنا هو: « أن السورة مدنية، وأصبح للمسلمين وطنٌ، يأوون إليه، فوجب الدفاع عنه، وعن مستوطنيه، من العدو الظاهر المعلوم،ككفار قريش، ومن على دربهم، ومن العدو غير الظاهر، كالمنافقين لذلك جاء الأمر بإعداد العدة، والأخذ بأسباب القوة العامة،وأسباب القوة الخاصة، وسواء كانت عسكرية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو معنوية، أو إيمانية، أو غيرها، وحيث أن الآية غير منسوخة، ودلالاتها عامة، فجاز الاستدلال بها هنا، على وجوب إعداد القوة، والأخذ بالأسباب للدفاع عن الوطن ومواطنيه، سواء كانوا مسلمين مؤمنين، أو منافقين متخفيين، أو غير مسلمين، كما كان الحال في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

٢- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ الآيات [سورة البقرة:١٢٦].

ومن بعض دلالات الآية الكريمة المرتبط بدراستنا، هو: «الدلالة على نعمة

الأمن والرزق، وأنها مطلب إنساني، وديني، وهو منتهى ما يصبو له واضعو استراتيجيات الأمن القومي، لأي دولة، حسب المفهوم المتوسع والمتطور، للأمن القومي، وهو أمن المواطنين أفراداً وجماعات، وأمن الحدود، والأمن الاقتصادي، بمفهومه الشامل للأمن المائي، والغذائي، ونحوه».

كما فيه إشارة أيضًا، إلى أن «مفهوم الوطن» الذي يجب تحقيق الأمن له يشمل جميع أبناءه، أو المواطنين فيه، من آمن منهم بالله، ومن كفر به، وأن التعايش المشترك جائز، وأن الحقوق واحدة، ومتساوية لمواطني الدولة في الدنيا، أما الآخرة يكون حساب من كفر، العذاب الأليم، ومن آمن وأصلح، جنات النعيم.

وفيه إشارة، على أن المسلم يسعى لحفظ أمن وطنه، وإن كان بها مواطنون غير مسلمين، أو مسلمون يخالفونه الفكر، أو الثقافة، أو الآمال، أو التطلعات، أو الاختيارات السياسية.

قال الإمام القرطبي: «دعا لذريته ولغيرهم بالأمن ورغد العيش».

٣- قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ الآيات [سورة النساء:٨٢].

وفيه دلالة، على وجوب الحفاظ على الأمة المسلمة، من أثر الشائعات، وبالتالي الوطن، باعتبار أن الحفاظ على عقيدة، ومعنويات، المجتمع المسلم، واجب شرعي، وهي بالضرورة حفاظ على الوطن الذي يجمعهم، كمسلمين مع غير المسلمين، المنتمين لهذا الوطن.

وفيه إشارة، إلى الأخذ ببعض الإجراءات الأمنية المتطورة، وهي منع ترويج الإشاعات، ونقل الأخبار والمعلومات، غير معلومة العواقب، فيما يخص الأمور العامة والهامة، إلا بطريقة تحقق المصلحة العامة، وتحافظ على الأمن العام

للمجتمع، وهو أحد أهداف الأمن القومي.

٤- قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا ﴾ الآيات [سورة النساء:٧١].

وفيه أمر عام للمؤمنين بأخذ الحذر، وهو إجراء وقائي، يدخل في إطار الأمن الوقائي، الذي هو من المفاهيم المتطورة، في العلوم الأمنية والعسكرية، وهو المبدأ الذي يمكن التوسع في تعميمه، والأخذ به في كل الشئون التي تهم المواطنين، وتهم الدولة التي تحتويهم.

وفيه إشارة، على وجوب وأهمية الحفاظ الأمن القومي، بمفهومه العام والشامل.

قال الإمام القرطبي-رحمه الله-:

«فعلمهم مباشرة الحرب».

٥- قال تعالى: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾[سورة قريش: ٣،٤].

وفيه امتنانٌ من الله عليهم بنعمة الأمن، والاكتفاء الغذائي، وهو ما تسعى كل دول العالم المتقدم لتحقيقه، الأمن، والرفاهية الاقتصادية، أو الأمن، والاكتفاء الذاتي.

٦- قال صلى الله عليه وسلم: « الحرب خدعة» رواه مسلم والبخاري.

وفيه، الحفاظ على الوطن في حالة الحرب، والوطن هو : أرض، وشعب، وهو أحد أهداف الأمن القومي، وفيه الإحساس بالخطر، ووجوب اليقظة، والإعداد، والاستعداد، والتحذير من خداع العدو، ووجوب الأخذ بأسباب النصر، وأسباب تحقيق الأمن التام، للحفاظ على مقدرات وثروات وأبناء الوطن، من أن يلحق الأعداء بهم الضرر، وهذا صلب، ومضمون، ما يهدف له المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٧- فعله وأمره صلى الله عليه:

« **قيامه بحفر الخندق**» رواه مسلم والبخاري.

وجه الدلالة المتصلة بموضوع دراستنا نختصرها فيما يلي:

- أنه صلى الله عليه وسلم:حفر الخندق للحفاظ على أرض الوطن«المدينة» من الأعداء.

- أنه صلى الله عليه وسلم: حفر الخندق للحفاظ على المواطنين «المسلمين وغير المسلمين».

وفيه، أن الدفاع والحفاظ على أمن «الوطن» و«المواطنين» المسلمين وغيرهم، واجبٌ في ديننا، وهو أحد أهداف المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٨- قال صلى الله عليه وسلم:

« **لا ضرر ولا ضرار** » رواه مالك مرسلا وصححه الألباني.

وفيه، رفض الضرر، ومنعه، ووجوب دفعه، عن الفرد والمجتمع، ومكوناته، والدولة، وأركانها، ومصالحها، ومصالح مواطنيها، وتحقيق أهدافها، التي تدفع عنها الضرر، وكل ذلك داخل في المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٩- قاعدة: « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب »

« حفظ الضرورات الخمس للمسلمين، وهي من مهام الدولة، وشرع للمسلم الحفاظ عليها، وتتعاون السلطة والأشخاص للحفاظ عليها»

وهذه الضرورات هي: «الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال» لا يمكن الحفاظ عليها إلا بالحفاظ على الأمن القومي للوطن، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وخلاصة ما تقدم:

أن الأدلة الشرعية، من الكتاب، والسنة، والقواعد الأصولية، والفقهية، تدل على وجوب حفظ الوطن، «الدولة»، و«سكانها» المواطنين، سواء كانوا جميعًا مسلمين أو غير مسلمين، وتدل على وجوب الأخذ بأسباب الدفاع عنهم، والحفاظ على مصالحهم العامة، وهو ما يقتضيه المفهوم الصحيح للأمن القومي.

وعلى ما تقدم، فبما أن مصر وطننا، ووطن آباءنا، وأجدادنا، وموطن أبناءنا وأحفادنا، فيجب الحفاظ على أمنها القومي، وأمن مواطنها،المسلمون منهم، وغير المسلمين، والحفاظ على مصالحها العامة، والوطنية، على النحو المطابق للمفهوم الصحيح للأمن القومي.

وإذا كان الأمن القومي للوطن، واجب تحقيقه، والحفاظ عليه، فيجب معرفة، حقيقة مفهومه الصحيح، وأبعاده، وأهدافه، وكل ما يتعلق به، حتى يمكن العمل على تحقيقه، وهذا ما نريد إلقاء الضوء عليه في هذه الدراسة.

ثانيًا: الدوافع الواقعية للحفاظ على الأمن القومي المصري وأهمية دراسته:

الدوافع الواقعية، والمنطقية متعددة، ومتنوعة، تدفع كل مواطن سوي العقل والفكر، إلى الحفاظ على أمن وطنه القومي لماذا؟ لأن فيه حفظ أمنه الشخصي، وأمن عائلته، وأحبابه، وعلى هذا الأساس، تتنوع وتتعدد أيضًا الأسباب المنطقية والواقعية، الدافعة لكل مواطن، كي يسعى لمعرفة مفهوم الأمن القومي المصري، وأهميته، وأبعاده، وأهدافه، وركائزه، حتى يكون له دورٌ في الحفاظ على الأمن القومي وتقويته.

ومن هذه الدوافع والأسباب ما يلي:

١ - **تحقيق الحياة الآمنة للفرد والمجتمع** :فلن يأمن المواطن على نفسه، وماله،

وعرضه، ودينه، إلا إذا كانت الدولة التي يسكنها مستقرة، غير مُعتدى عليها من عدوٍ خارجي، أو لا تعاني من تهديد داخلي، كاحتراب أهلي، أو طائفي، أو سياسي، وهذا لايتحقق إلا بالحفاظ على الأمن القومي.

٢- **تحقيق الأمن الغذائي والمائي**: بحيث يحصل المواطنون على طعامهم وشرابهم، وخدماتهم العامة، والخاصة، على الوجه المناسب، وهذا لا يتوافر، ولا يكون إلا في دولة لا تعاني من نقص الغذاء، ووصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي، وقطعت خطوات كبيرة، ومتطورة، نحو التنمية الاقتصادية، وهذا لايتم الوصول إليه إلا إذا تحقق الأمن القومي، بمفهومه الصحيح.

٣- **تحقيق السلم المجتمعي**:الذي هو الضروري، لتحقيق الأمن، والتقدم، والاستقرار، والرفاهية، ونبذ خطاب الكراهية، وخطاب التحريض، وهذا لا يتصور حدوثه، إلا إذا تم تفعيل المفهوم الصحيح للأمن القومي، وتبنته المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية.

٤- **حتمية بناء جيش قوي، ومدرب، ومتطور** : بحيث يكون على استعداد، وجاهزية، للدفاع عن أراضي الدولة، ومواطنيها، من الاعتداء الخارجي، ولا يعتمد في تسليحه،أو تدريبه، وعلمه، واستراتيجياته، على أعداءه التاريخيين، أو القوى الطامعة في مقدرات الدولة، وثرواتها، وهذا لا يتحقق إلا بتعزيز المفهوم الصحيح للأمن القومي.

٥- **إنشاء منظومة أمنية داخلية قوية محترفة** :تكون مهمتها، حفظ أمن المواطن، والوطن داخليًا، ومكافحة الجريمة، بكل أشكالها، السياسية، والجنائية، تكون علاقتها بالمواطن، علاقة احترام، وتقدير متبادل، وتعاون، وليست علاقة إخافة، وقهر،وكراهية، وهذا لا يتحقق إلا بتفعيل المفهوم الصحيح للأمن القومي، وجعله من الثقافة العامة، التي يعلمها، ويتبناها عامة المواطنين.

٦- إنشاء مظلة صحية فاعلة، ومنظومة تعليمية متطورة : وذلك للحفاظ على الصحة، وتحقيق التنمية البشرية، وتطوير التعليم، والاستثمار فيهما، لأنه هام، لمكافحة الأمراض، والقضاء على الأمية، والتحرر من قيود الجهل، والتخلف، والسير على طريق الدول المتقدمة، وهذا أيضا لا يتحقق إلا بتبني المفهوم الصحيح للأمن القومي، من قِبل السلطة والشعب.

٧-الحفاظ على ثقافة المجتمع :والمتمثلة في هويته الدينية، والوطنية، وعاداته، وتقاليده،وهذا هام وضروري، ولا يكون ذلك ممكنًا إلا بتحقيق الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح.

ونخلص مما تقدم :

أن الأدلة العقلية، والمنطقية،تحتم على الدولة، سلطة وشعباً، العمل على تحقق الأمن القومي، ومعرفة مفهومه الصحيح، والفاعل ، وإلا سيترتب على عدم الحفاظ على الأمن القومي، أن تكون البلاد عرضة للفوضى، والاحتراب الأهلي، والطائفي، والسياسي، والجهل، والتخلف، والأمراض المستعصية، والاستعمار الخارجي المباشر، وعرضة للاستعمار غير المباشر، وضياع مقدرات، وثروات البلاد، وطمس هويتها، وثقافتها، واستذلال أهلها.

ثالثا : أهداف الدراسة على المستوى الوطني العام :

للدراسة أهدافٌ على المستوى الوطني العام نذكر بعض منها:

١ - التعريف بالمفهوم الصحيح، للأمن القومي المصري، وإلقاء الضوء على أهميته، وحقيقته، وأبعاده، وركائزه، وأهدافه، ونشر ذلك بين المواطنين :وذلك لإحداث حالة من الوعي العام، التي تسهل التعاون بين المواطنين والسلطة الحاكمة، بمؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية(**أي سلطة حاكمة، اليوم أوغدًا أو بعد عقود أو قرون، وسواء كانت سلطة يلتف حولها الشعب أو يعترض عليها كله**

أو بعضه، لأن الموقف السياسي من السلطة شيءٌ، ووجوب الحفاظ على الأمن القومي شيءٌ آخر)وذلك للحفاظ على الأمن القومي المصري.

٢- نشر روح الارتباط بالوطن : من خلال إلقاء الضوء على المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، لإحداث حالة حقيقية، ودائمة من التماسك الضروري بين جميع مكونات الوطن، ومؤسساته الوطنية.

٣- إلقاء الضوء على الدور الذي يجب أن تقوم به السلطة الحاكمة : أيًا كانت هذه السلطة للحفاظ على الأمن القومي المصري، وما يجب أن تغرسه في الوعي المجتمعي ، لكي يكون المواطن مؤهلاً للقيام بدوره لتحقيق الأمن القومي والحفاظ عليه ، وعدم وقوعه في ما يضر بالأمن القومي.

٤-إلقاء الضوء على الدور الذي يجب أن تقوم به الحركات، والأحزاب، والجماعات، والمؤسسات، الإسلامية وغير الإسلامية : أيًا كان موقفها من بعضها البعض، أو موقفها من السلطة الحاكمة، أو موقف السلطة منها، للحفاظ على الأمن القومي المصري.

٥- إحداث الوعي العام بالأسباب التي تحقق وتقوي الحفاظ على الأمن القومي المصري : فيتم تبنيها، وتفعيلها، والوعي بالأسباب التي تضعف، وتهدد الأمن القومي ، فيتم التحذير منها، وتجنبها، ومحاربتها.

رابعًا : أهداف الدراسة على المستوى الحزبي الخاص :

للدراسة أهداف على المستوى الحزبي الخاص، فهى بالقطع ليست بمعزل عن الصالح العام الوطني، ولاسيما أن حزب البناء والتنمية، والذي أتشرف بكوني أحد أعضاءه، حزب ذات مرجعية إسلامية، وله تواصل جيد مع كثير من المكونات الوطنية، ولاسيما المنتسبين للحركة الإسلامية، وخاصة الشباب منهم، فتناول وإثارة قضية الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه، وتفعيل المناقشة

والحوار حوله يمكن أن يكون له آثارٌ إيجابيـة كبيـرة، ومتعـددة، لـذلك كـان مـن أهدافنا على هذا المستوى ما يلي:

١- التعريف بالمفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ومقتضياته، للشـباب وغيـرهم : مـن المنتسـبين أو المؤيـدين أو المهتمـين والمتـابعين لحـزب البنـاء والتنمية، سواء من الحركـة الإسـلامية أو غيرهـا وسـواء مـن المسـلمين أو غيـر المسلمين، وذلك بهدف إحداث نوعاً من الوعي، ينتج تقارباً بين الجميع، وحوارًا حول المفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، وأهميته لجميـع المصـريين عـلى تنوعهم.

٢- نشر روح الارتباط بالوطن : من خلال التوعية بـالمفهوم الصـحيح للأمـن القومي ومقتضياته بين الشباب عامة، والمنتمين للحركة الإسلامية خاصة، وأهمية دورهم في الحفاظ عليه.

٣- محاولة المساهمة فيما يمكن أن يحقـق ضـبط حركـة القـوى الوطنيـة، ومنهـا القوى الإسلامية وشبابها : في إطار ما يخدم، ولا يتصادم مـع مقتضـيات الحفـاظ على الأمن القومي ، وتقديم الصالح العام، على الصالح الخاص، سواء الحزبـي أو الشخصي لدى هؤلاء خاصة، والمواطنين عامة، وذلك من خـلال الحـوار حـول المفهوم الصحيح للأمن القومي .

٤- التوعيـة بالمسـاواة بـين جميـع المـواطنين :عـلى اخـتلافهم، العقائـدي، والفكري، والسياسي، وموقعهم في السـلطة أو غيرهـا، بـأن لهـم نفـس الحقـوق وعليهم نفس الواجبات، وهذا مـن مقتضـيات تحقيـق الأمـن القـومي المصـري بمفهومه الصحيح.

المبحث الثاني

مراحل تطوره والتوسع فيه وأثره

لقد مرّ مفهوم الأمن القومي، بمجموعة من المراحل،التي تشهد على تطوره والتوسع فيه، وكان لهذا التطور والتوسع في مفهوم الأمن القومي، أثر على توجهات وسياسات الدول، سواء الدول الكبرى، أو غيرها من الدول، وهذا ما سوف نعرضه على النحو التالي:

أولا : مراحل تطور مفهوم الأمن القومي :

وهذه المراحل يمكن اختصارها حسب التطورات الظاهرة، فنجملها في مراحل ثلاثة على النحو التالي:

المرحلة الأولى: كانت الدول، تتبنى استراتيجية تعتمد النظرة الضيقة، لمفهوم الأمن القومي، فهو حسب هذه الاستراتيجية:

«صد الهجوم العسكري المعادي، وحماية الحدود من الغزو الخارجي، والمحافظة على الاستقلال الوطني»

المرحلة الثانية: وهي مرحلة، تطور المفهوم في العصر الحديث، فأصبح مفهوم الأمن القومي يعني:

« تأمين الدولة مواطنيها، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، ضد الأخطار المتعددة، التي تواجه الدولة في العصر الحديث، بسبب طبيعة العلاقات الدولية والانفتاح المتبادل».

المرحلة الثالثة: وهي «مرحلة بروز عصر العولمة، وانتهاء عصر العزلة، أو الخصوصية الدولية».

وفي هذه المرحلة، توسع مفهوم الأمن القومي للدول، وخاصة الدول الكبرى، ليشمل التدخل في شئون الدول الأخرى - ولاسيما الدول الصغرى-بما يؤثر على سيادتها، وثقافتها، واقتصادها.

وأصبح مفهوم الأمن القومي يعني :

عند البعض : « التنمية»

وعند البعض الآخر يعني: «العولمة »

وفي ظل طغيان مفهوم العولمة، وتبني القوى الدولية الكبرى له، لم يعد القرار الوطني بإمكانه أن يحظى باستقلال تام، كما كان، بل تأثر مفهوم سيادة الدولة الوطنية، وأصبح تأثير القوى الكبرى في البيئة الإقليمية، والدولية، كبيرًا، وخطيرًا، بحيث لم تعد الدولة في عصر العولمة، قادرة على تحقيق مفهوم السيادة، بالمعنى القديم، وتراجعت سيادة الدول الصغرى، لصالح القوى الدولية الكبرى.

ولقد برزت منظمات، وحركات مناهضة، أو مساندة للدولة، تؤثر على سيادتها، وأصبح التأثير في القرارات، والتوجهات السياسية، والاقتصادية، ليس حكرًا على الدولة أو السلطة الحاكمة فيها، بل أصبحت أطراف أخرى خارجية، وداخلية، ذات تأثير قوي على هذه القرارات.

واتسعت مساحة التدخل الخارجي، في شئون الدول السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بل والثقافية، وغيرها، وسواء كان هذا التدخل عن طريق دول، أو منظمات دولية، أو إقليمية،مثال: البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة، وهيئاتها ومؤسساتها، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الكبرى، العابرة للقارات.

خلاصة ما تقدم:

إن مفهوم الأمن القومي، تَطور، وتَوسع، بحيث أصبح تطوره هذا، يمثل تحديًا، كبيرًا، لدى الدول النامية، أو الصغرى، وهذا يوفر لنا معرفة،لحقيقة ما تواجهه الدولة المصرية، في عصر العولمة من أخطار، على أمنها القومي، وهو ما يستدعي تضافر كل جهود المكونات الوطنية، لتحقيق أمن وطنها القومي والحفاظ عليه .

ثانيا : التوسع في مفهوم الأمن القومي :

هناك مدرستان علميتان، تهتمان بالأمن القومي، ومفهومه، وتطوره.

الأولى: تقليدية.

والثانية: غير تقليدية.

كل منهما لها مجموعة من الأبعاد، تعتمدها لتعريف الأمن القومي، ومفهومه، وسوف نلقي الضوء عليهما، لمعرفة التوسع الذي حدث، في مفهوم الأمن القومي، بفضل المدرسة غير التقليدية ومفكريها.

أ- المدرسة التقليدية:

هذه المدرسة، تركز على « الموقع الجغرافي للدولة وقوتها العسكرية، وتوازن القوى بينها، وبين الدول التي تمثل مصدرًا لتهديدها»لكي تحدد مفهوم الأمن القومي الخاص بها .

ب- المدرسة غير التقليدية:

وهذه المدرسة ظهرت، مع مطلع السبعينات من القرن الماضي، وتعتمد «البعد الاقتصادي، والتنموي،في تعريف الأمن القومي، وتظهر أهمية التهديد

الداخلية، كتحديات مؤثرة في الأمن القومي».

وهذه المدرسة، كان لها الأثر الأكبر، في توسيع مفهوم الأمن القومي، لكي يشمل نواحي متعددة، اقتصادية، وتنموية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية.

ولكي نرصد التوسع في مفهوم الأمن القومي، نقارن بين وجهات النظر الآتية:

الأولى:تعريف دائرة المعارف البريطانية لمفهوم الأمن القومي بأنه هو :

«حماية الأمة من خطر القهر، على يد قوى أجنبية »

الثانية:وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «روبرت مكنمارا» يرى أن الأمن القومي الأمريكي هو :

بمعني: « التنمية».

الثالثة: المفكر الأمريكي الكبير«توماس بارنت» يرى أن الأمن القومي الأمريكي هو :

بمعني: « العولمة».

الرابعة: كثير من مفكري الغرب يذهبون إلى أن الأمن القومي لدولهم هو :

بمعني:« غياب التهديد بالحرمان من الرفاهية الاقتصادية » .

وبهذا يظهر مدى التوسع، في مفهوم الأمن القومي، للدول الكبرى، والذي بدأ بحماية الدولة، من العدوان الخارجي، إلى أن اتسع، ليشمل التدخل في شئون الدول الأخرى، بل وصل لحد التأثير السلبي في الأمن القومي للدول الأخرى، ولاسيما الصغرى، والنامية منهم.

ثالثا : أثر التوسع في مفهوم الأمن القومي :

هناك آثار ايجابية للتوسع، في مفهوم الأمن القومي، وأخرى سلبية،نلخصها

على النحو التالي:

١- الآثار الإيجابية:

إن اعتماد الدول لمفهوم الأمن القومي، بمعنى:«غياب التهديد بالحرمان من الرفاهية الاقتصادية».

يجعل هذه الدول تسعى لتحقيق الرفاهية لشعوبها، ويكون ذلك هدفًا قوميًا.

٢- الآثار السلبية:

إن اعتماد الدول الكبرى، ومنهم أمريكا،نشر العولمة، وسيطرتها بمفهومها الغربي، كمفهوم للأمن القومي الأمريكي، يشكل تهديدًا على الدول الصغرى، اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وأمنيًا.

وعلى ما تقدم، فقد أصبحت الدول الصغرى، واقعةُ تحت التهديدات المباشرة، لأمنها القومي من قبل الدول الكبرى، فضلا على ما تواجهه كل دولة على حِدى، من تهديدات من قبل الدول المجاورة، أو الإقليمية.

بل أصبحت الدول تواجه تحديات، في ظل العولمة، التي ظهرت سماتها، ووضحت أهدافها، والتي تريد الدول الكبرى، والغربية نشرها، والاستفادة منها لصالحها، وليس لصالح الدول الفقيرة، والنامية.

المبحث الثالث

المفهوم ودلالاته ومقتضياته

سنتناول في هذا المبحث، تعريف مفهوم الأمن القومي المصري المختار، ودلالاته، ومقتضياته، ونقدم شرحًا مبسطاً له لكي يتضح، ولا يلتبس به غيره من المفاهيم، وذلك على النحو التالي:

أولا : المفهوم المختار للأمن القومي المصري:

هناك تعريفات كثيرة، ومختلفة للأمن القومي، ولا يوجد إجماع حول «المقصود بظاهرة الأمن القومي»، لا من حيث حقيقتها، ولا من حيث المُستهدف بها، ولا من حيث مصادر التهديد، ولا من حيث السبل، والأدوات، والاستراتيجيات، التي يمكن أن تحقق الأمن القومي، ولكن تشير التعريفات والمفاهيم المتعددة إلى ما يلي:

- إن البعض، يركز على «القيم المجردة التي يجب حمايتها».
- والبعض الأخر، يعتمد على «الاعتبارات الاستراتيجية المحددة».
- كما أن آخرين، يفضلون «المفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية».

وخلاصة ما يمكن الاستفادة منه هنا، مع الكم الهائل من التعريف لمفهوم الأمن القومي، هو: (**أنه يجب أن يكون لكل دولة مفهومها الخاص بها للأمن القومي، حسب محدداتها لهذا المفهوم، فكلما كان محققًا لهذه المحددات، كلما كان ذلك هو المفهوم الأكمل للأمن القومي**)لذلك سوف نقدم مفهومًا شاملًا – من

وجهة نظرنا- بعد الإطلاع على كثير من التعريفات، والمفاهيم للأمن القومي، بحيث يكون موضحاً لمفهوم للأمن القومي المصري، ومحافظًا عليه، ومحققًا لأهدافه، وداعمًا لركائزه.

مفهوم الأمن القومي المصري:

هو: « **مجموعة الإجراءات، والتدابير، والقدرات، التي يجب أن تقوم بها الدولة وتمتلكها، لكي تحافظ على أركانها، وتتمكن من القيام بوظائفها، وتحقق المصالح العامة، والمصالح الوطنية للدولة، مع استمرار كفاءة هذه القدرات، في وقت السلم والحرب، وفق استراتيجية آمنة،ومرنة، قابلة للتطوير** ».

وهذا التعريف، لمفهوم الأمن القومي نراه من - وجهة نظرنا- جامعًا، مانعًا، ولكنه يحتاج لشيء من التوضيح، لكي تتم الفائدة منه، وهذا ما سوف يظهر في دلالات ومقتضيات هذا المفهوم، على النحو الآتي في العنصر الثاني، دلالات المفهوم، والعنصر الثالث، مقتضيات المفهوم.

ثانيًا: دلالات مفهوم الأمن القومي المصري:

يمكن إجمال دلالات هذا المفهوم فيما يلي:

- يجب أن تكون للدولة المصرية، مجموعة من الإجراءات، والتدابير، والقدرات، تمتلكها أو تسعى لامتلاكها.

- المحافظة والدفاع عن أركان الدولة المصرية، وهي« الشعب، والإقليم، والسيادة عليه، وكونها معترفًا بها كدولة، وتكيّف شعبها وانسجامه مع إقليمه، ومكونات وطنه».

- أهمية بقاء الدولة قادرة على القيام بوظائفها، وتحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية.

- ضرورة استمرار القدرات، والإجراءات، والتدابير، التي تمتلكها الدولـة، في وقت السلم والحرب.

ثـالثا : مقتضيات مفهوم الأمن القومي المصري:

إن اختيار هذا المفهوم للأمن القـومي المصـري، يهـدف إلى التوعيـة، بشـكل مفصل بمقتضياته، التي إن اتضحت لدى الشباب، غرست في عقولهم، وقلـوبهم، وهِمتهم، أهمية الحفاظ على الأمن القومي، لوطننا الحبيب مصر، الـذي لا يملكـه حاكمٌ، سواء كان عادلاً، أو ظالماً، ولا تملكـه جماعـة مسـلمة، أو مسـيحية، فقـط يملكه جميع أبناءه، والمنتسبون له، بحملهم الجنسية المصرية،وبنسـب متسـاوية، وشراكة أبدية، على الشيوع بينهم جميعاً .

ولكي نبين مقتضيات مفهوم الأمـن القـومي المصـري، نجيـب عـلى الأسـئلة الهامة الآتية:

السؤال الأول: من يمتلك الإجراءات، والتدابير، والقدرات، التي تحـافظ عـلى الأمن القومي المصري؟

السؤال الثاني: ما هو مفهوم الدولة، التي يجب الحفاظ عليها، وما هي أركانها؟

السؤال الثالث: ما هي وظائف الدولة ؟

السؤال الرابع: ما هي المصالح العامة، والمصالح الوطنية، وما الفارق بينهما؟

السؤال الخامس: ما هي استراتيجية الأمن القومي المصري ؟

ونحاول الإجابة عليها على النحو التالي:

السؤال الأول: **من يمتلك الإجراءات، والتدابير، والقدرات، التـي تحـافظ علـى الأمن القومي المصري؟**

بداية: الإجراءات، والتدابير، والقدرات، قد تكـون اقتصـادية، أو سياسـية، أو

أمنية، أو عسكرية، أو دبلوماسية، أو غير ذلك.

ثانيًا: الفرق بينهم :

- أن القدرات هنا تعني: «القوة والإمكانيات» بمعناها الشامل، والمتنوع .

- وأن التدابير هنا تعني: «القرارات الدفاعية، والوقائية» بمعناها المتنوع والشامل .

- أما الإجراءات هنا تعني : «القرارات الهجومية والوقائية الاستباقية» بمعناها المتنوع والشامل.

- والبعض، يجعل التدابير والإجراءات، بمعنى واحد أو معنى متقارب.

ثالثًا:الذي يستحوذ على امتلاك القدرات، ويتخذ الإجراءات والتدابير، ويملك حق استخدامها، هي الدولة، ممثلة في مؤسساتها، المنصوص عليها دستوريًا، ووفق القانون، ولا ينفرد بها فصيل، أو جماعة، أو شخص حاكم، أو محكوم، بغير سند من القانون، أو على خلاف القانون،لأنها ملك الدولة، بمفهومها الصحيح المتعارف عليه، قانونيًا، وسياسيًا، ودوليًا.

السؤال الثاني: ما هو مفهوم الدولة، التي يجب الحفاظ عليها، وما هي أركانها؟

الدولة لها قرابة الثلاثة مائة تعريف، لذلك ذهب السياسيون، لتعريفها، بأركانها، وهذا ما سوف نسير عليه.

أركان الدولة: منهم من جعلها «ثلاثة»، ومنهم من جعلها «أربعة»، ومنهم من جعلها «خمسة»، ونرجح القول بأنها خمسة أركان، لأنه أوفق، وأنفع لترسيخ مفهوم الأمن القومي المصري،وهم:

الركن الأول: الشعب:

وهم مجموع الناس، الذين ارتضوا العيش معنا على أرض الدولة، واتخاذها

وطنًا،على وجه دائم.

والشعب هنا يعني:«**كل المواطنين، لا فرق بينهم لأي سبب، من دين، أو عرق، أو فكر، أو هيئة، أو طبقة اجتماعية، لأن التفرقة بين المواطنين أو إشاعة الشعور بوجود تفرقة أو تمييز يعرض الأمن القومي للخطر لأنه يؤثر على السلم المجتمعي، وعلى درجة الولاء الوطني** ».

الركن الثاني: الإقليم:

وهو عبارة عن مساحة الأرض، والبحر، والنهر، والجو، الواقعة في نطاق حدود الدولة، وهنا تظهر فائدة هامة، فلا دولة بدون أرض، ولا يمكن أن يكون شعب بلا أرض، فهذا لا يقبله عقل ولا يوافق شرع .

«**وهنا :يظهر خطأ من يقولون أننا لا ندافع عن أرض، ولكن ندافع عن دين، لأنه لا دفاع عن دين أو مسلمين إلا بالدفاع عن أرواحهم، وأرضهم، فهذه المفاهيم، تعرض الأمن القومي للخطر**»

الركن الثالث: السلطة التي تمارس السيادة:

وهي الشخصية الاعتبارية للدولة، والتي يُمارس من خلالها السلطة على أرض الدولة، وهذه الشخصية الاعتبارية، ليست محصورةً، ولا مرتبطةً ارتباطًا دائماً،أو مؤقتًا بالأشخاص الذين يمارسون السلطة أياً كانوا، فهؤلاء الأشخاص، قد يدركهم الموت، أو تنتهي مدة خدمتهم، أو يتم عزلهم، أو محاسبتهم، أو معاقبتهم، إذا توافرت في حقهم الأسباب القانونية، التي توجب ذلك.

وهنا : يظهر خطأ فريقين، لأنهما يربطان الدولة بالشخص الممارس للسلطة.

أحدهما: مؤيد للسلطة، والآخر: معارض لها .

بالرغم من أنه لا يصح ربط الدولة بأحد مواطنيها سلبًا، أو إيجابًا، وجودًا،أو عدمًا.

فأحدهما :وهو المؤيد: يدمج الشخص الممارس للسلطة بالدولة، فيجعله الدولة.

تجده يجعل من وجوده، وجود الدولة، ومن غيابه، غياب للدولة، وفي الثناء عليه ثناءً على الدولة، وفي نقده نقد للدولة، ومن معارضته، معارضة للدولة، ومن موته، موت للدولة، ومن عزله، أو سقوطه، سقوط للدولة، وهذا عين الخطأ والجهل.

والثاني : وهو المعارض: يدمج الشخص الممارس للسلطة بالدولة، فيحمل الدولة كل أفعاله، وكأنها أفعال الدولة .

تجده يخلط بين معارضته، لمن يمارس السلطة، وبين الدولة، فيجعل من نقده للدولة نقدًا لمن يمارس السلطة، ومن رفضه لحكمه، رفضًا للدولة، ومن كرهه، وبغضه لمن يمارس السلطة، كرهاً وبغضاً للدولة«**وهذا الركن يفهمه الكثيرون خطئًا، على غير حقيقته، القانونية، والواقعية، والمنطقية، فيجب الحذر، لأنه يعرض الأمن القومي للدولة للخطر**» .

فالدولة في عين مواطنيها (على المفهوم القانوني، والسياسي،والوطني، الصحيح) يجب أن لاتعارض، ولا تكره، ولا تهاجم، لأنها ليست هي الشخص الممارس للسلطة، ولا يصح الخلط بين الدولة ومن يمارس السلطة.

وهذا الذي استخلصناه هنا من المفهوم الصحيح للدولة لم تُسبق به، وذكرناه لتصحيح المفاهيم ، لكي يتم الحفاظ على الدولةِ، من قِبل كل مواطنيها، مهما كانت مواقفهم السياسية تجاه السلطة التي تُدير شئون الدولة.

الركن الرابع: الاعتراف الدولي:

وهو أن تقوم الدول الأخرى، بالاعتراف بالدولة، وخاصة الدول الكبرى في المجتمع الدولي، وحقيقة الاعتراف الدولي في العصر الحديث، هو اعتراف الأمم المتحدة بقيام الدولة، وهو اعتراف منشئ للدولة.

وهنا فائدتان، متعلقتان بمفهوم الأمن القومي وهما:

الأولى: أنه لا يمكن إقامة، أو إنشاء دولة، في العصر الحديث، إلا باعتراف دولي،«**وهذا يجب أن يدفع من يظنون أنه يمكن إقامة دولة، ويكتب لها الحياة، بعيداً عن الاعتراف الدولي لمراجعة تصوراتهم ألف مرة، فنحن في عصر به متغيرات كثيرة، فهذا عصر العولمة، التي أصبح العالم فيه متشابك، والعلاقات الدولية أكثر تعقيدًا**».

الثانية: إن الدولة يجب أن تحافظ على كونها فاعلاً، دوليًا، معترفًا به، ولا تسمح بتفتتها، ولا تقسيمها، إلى أقاليم متناحرةً.

الركن الخامس: التكيّف:

وهو كون الشعب بمجموع مكوناته، راغبًا في استمرار العيش المشترك، على أرض وطنه، مع باقي المكونات، ويتملكه شعور بالتأقلم، في العيش على إقليم الدولة، ولا يسعى للهجرة، ولا للاحتراب الداخلي.

« **وهذا الركن من الأهمية بمكان، فعندما يسود شعور بعدم التكيّف،أو عدم الأمان،أو تتغلب الرغبة في الهجرة، أويتم التورط في حروب أهلية، أو عدم الرغبة في العيش المشترك، فإن ذلك كله، وأمثاله، يعرض الأمن القومي للخطر**»

السؤال الثالث: ما هي وظائف الدولة:

للدولة عدد من الوظائف، تزيد، أو تقل، حسب النظام السياسي، المتبع في الدولة، رأسمالي، أو اشتراكي، أو مختلط، ونذكر أهمها فيما يلي:

١- الدفاع عن أرض الدولة، ومواطنيها من الاعتداء الخارجي.

٢- حفظ الأمن الداخلي، للأشخاص، والممتلكات العامة، والخاصة، وحفظ السلم المجتمعي.

٣- الفصل في المنازعات القائمة بين الأشخاص بعضهم وبين بعض، أو التي

بينهم وبين الدولة.

٤- وظائف أخرى متعددة: استخراجية، وتوزيعية، واقتصادية، وثقافية، وخدمية، وترفيهية،......

وهذه الوظائف، تنفرد الدولة ببعضها، وتتشارك مع غيرها من الأشخاص الطبيعيين، أو الاعتبارين فيها، حسب نظامها السياسي، ولكن يجب أن يضبط ذلك كله القانون، وبشكل يحقق المصالح العامة، والمصالح الوطنية.

السؤال الرابع: ما هي المصالح العامة، والمصالح الوطنية، وما الفرق بينهما؟

المصالح العامة: هي التي يراد مراعاتها، وتحقيقها، من منافع على المستوى العام الداخلي.

المصالح الوطنية: هي التي يراد مراعاتها، وتحقيقها، على المستوى الدولي أو الإقليمي.

والفرق الأوضح بينهما هو:

أن الأُولى، تختص بالمستوى الداخلي، والأخرى بالمستوى الخارجي، وسوف نتحدث عنهما بتفصيل أكبر في الفصل القادم - بإذن الله-.

السؤال الخامس: ما هي استراتيجية الأمن القومي المصري؟

وهنا محل الاختصار والاقتصار فنقول:

الاستراتيجية الخاصة بالأمن القومي، لأي دولة، على وجه التفصيل والتحديد، يجب أن تكون سرية، وغير معلنة، ولكنها يجب أن تحقق أهداف الأمن القومي، وتتسم بالشرعية، والمشروعية، والمرونة، والقدرة، والتأمين التام، نعم يمكن الإفصاح عن الاستراتيجيات السابقة فقط، إن رأى ذلك أهل الاختصاص، المنوط بهم ذلك قانوناً .

المبحث الرابع

المفاهيم الخطأ والخطر والأسئلة الشائكة

نتصدى في هذا المبحث لمجموعة من المفاهيم، ذات الصلة بمفهوم الأمن القومي المصري، والتي تُعد –من وجهة نظرنا– إما تشويهًا لهذا المفهوم، أو تهديدًا له، وسوف نحاول معالجة هذه المفاهيم المشوهة، والمهددة لمفهوم الأمن القومي المصري.

وكذلك نعالج بالإجابة المختصرة، بعض الأسئلة الشائكة، المتعلقة بمفهوم الأمن القومي المصري، والتي تعد عائقًا كبيراً، عند فئة، أو جزء، من أبناء هذا الوطن، الذين يحبونه، ويضحون من أجله بالغالي، والنفيس، ولكن إلتبس عليهم الحق فيها، مع غيره، فوجب الإشارة لها، لكي يتبين لهم الحق، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بعض المفاهيم الخطأ حول الأمن القومي المصري:

الخطأ الأول:

القول بأن مهمة الحفاظ على الأمن القومي المصري، مُنحصرة في السلطة الحاكمة، ومؤسساتها الأمنية، دون غيرها من المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والحركات، والأحزاب، والنخب الفكرية، والسياسية، وعامة المواطنين.

إن هذا القول، والترويج له، يُعد تشويهًا، لمفهوم الأمن القومي المصري، ويجعل الأمة المصرية في حالة بلادةٍ، وسلبيةٍ، ولامبالاةٍ، تجاه قضايا الوطن

الحيوية، والمصيرية، فكيف تحافظ السلطة، على أمن الوطن القومي، والشعب مخدرٌ بالمفاهيم السلبية، وعدم الإدراك لدوره الهام، والضروري في حفظ الأمن القومي ودعمه؟

وكيف يستجيب المواطنون، لتوجيهات، وقرارات السلطة، ومؤسساتها، المتعلقة بقضايا الأمن القومي، ودور المواطنين في حفظه؟

إن هذه المفاهيم سلبيةُ التأثير على الأمن القومي المصري، لأن مهمة الحفاظ على الأمن القومي ، هي مهمة، وطنية، بامتياز، نعم يقع العبء الأكبر، في هذا الإطار على السلطة الحاكمة، ومؤسسات الدولة الرسمية، لكنه ليس عبئها وحدها فقط، نعم هي المسئول، والمُحَاسب الأول، عن ذلك أمام الشعب، ومؤسساته التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، ولكن يظل المواطن المصري الواعي، والمدرك للمخاطر، التي تُحيط بوطنه، يجب عليه شرعًا، وعقلًا، المساهمة في الحفاظ على الأمن القومي ، بوسائل وطرق عديدة.

إن المواطن المصري، إذا لم يؤد دوره المنوط به، في حفظ أمن وطنه، وأصبح ذلك سلوكًا،عامًا، للمواطنين، تَعرض الأمن القومي للخطر، فالمسئولية مشتركة، بين السلطة ومؤسسات الدولة، وبين المواطنين، ولكن باختلاف النسب، وأوجه المُسائلةِ، والمحاسبة، فالسلطة لا تستطيع قطعًا، الحفاظ على الأمن القومي، إذا لم يقم المواطنون بدورهم في الحفاظ عليه.

ومما يمكن أن يقدمه المواطن للحفاظ على أمن الوطن القومي مايلي:

١- تقديم النصح، والمقترحات للسلطة، ومؤسساتها، فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي المصري.

٢- المساهمة في التوعية العامة، والتثقيف فيما يتعلق بنشر هذا المفهوم، وقضاياه، لخلق حالة من الإيجابية.

٣- المساهمة في محاسبة السلطة، ومسائلتها أمام الجهات القضائية، والرقابية، والتشريعية، عند الشعور بالتقصير في حماية قضايا الأمن القومي، وذلك باللجوء إلى القضاء بالطرق التي نظمتها القوانين، أو باللجوء إلى البرلمان المعبر عن إرادة الشعب، عن طريق ممثلي الشعب فيه.

٤- وأَهم ما يمكن أن يساهم به المواطن المصري، في حفظ أمن وطنه القومي، هو أن يكون مواطنًا، واعيًا، بما يجب عليه تجاه وطنه، وما هي حقوقه فيه، وكيف يسهم في جعله وطنًا يسوده العدل، والمساواة، والأمن، والسلم، والقانون، لا فرق فيه، ولا تمييز بين المواطنين في الحقوق، والواجبات، والفرص، والتطلعات.

الخطأ الثاني:

ربط الحفاظ على الأمن القومي المصري، بشخص رئيس السلطة، أو أحد المؤثرين فيها، أو زعيم جماعة معارضة، أو زعيم طائفة دينية،أو مجموعة من الأشخاص في إحدى المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، أو جماعة دينية، أو سياسية، أو اقتصادية .

- إن البعض يرى خطئًا، أن الأمن القومي المصري، مرتبط، وجودًا، وعدمًا «بشخص»، أو«رأي»، أو«فكر»، أو«قول»، أو«أحلام»، أو«رغبات»، أو«تصورات»، أو«قرارات»، رئيس السلطة التنفيذية (رئيساً كان أو رئيس وزراء)، حسب النظام السياسي المتبع في الدولة، أو أحد وزراءها، أو أحد المؤثرين فيها، سواء وافق القانون، والدستور، أم لم يوافق، ويفترضون فيه الصدق التام، والفهم العام، والولاء الكامل للدولة، دون غيره من أشخاص، ومؤسسات في الدولة، فلا يجب معارضته حتى سلميًا، أو نقده، أو نصحه،أو محاكمته، أو مسائلته، بالطرق الدستورية، أو القانونية، أو حتى السعي لتغييره عن طريق الاستحقاقات

الانتخابية، والدستورية، بل الأسوأ من ذلك، يرونه الأحق باختيار خلفه، ليكون هو الحاكم الآمر الناهي، ويا حبذا لو كان ابنه، ومن صلبه، فولد الزعيم، زعيمٌ، وابن القائد، قائدٌ، وابن المُلهم، مُلهمٌ.

وما تقدم هو عين الخطأ، لأن الدولة الراشدة،أو التي تسعى لأن تكون راشدة،لا تكون دولة فرد، «عادلاً» كان، أو «ديكتاتوراً»، بل دولة مؤسسات وقانون، ولا ينفرد فيها شخصٌ أيًا كان بتوجيهها، وإدارتها، فما الفرق إذن بين هذه الدولة؟ وبين الجماعات الدينية؟ أو القبلية؟ التي تقوم على مبدأ السمع والطاعة وحكم الفرد أو إدارة الفرد؟؟؟ وهذه الجماعات هي محل نقد دائم، ولاذع، وصادق، وكاذب، في وسائل الإعلام وغيرها!!!!.

فالأشخاص أيًا كانوا يُصيبون، ويُخطئون، يعيشون، ويموتون، يُنَصّبون، ويعزلون، يُصلِحون، ويُفسدون، اليوم يحكمون، وغدًا يُحَاكمون، فالدول والجماعات، لا تُدار إدارة صحيحة، تدفعها للنهوض والتقدم، إلا إذا قامت على مؤسسات، تدير شئونها وقراراتها، فدولة الفرد، وجماعة الفرد زائلة، وساقطة، ومنهزمة لا محالة، سواء كان عادلاً، أو مستبدًا، سواء في حياته أو بعد مماته، فما هي حال دولة الفرد إذا كان ظالمًا، مستبدًا، فاسدًا، مفسدًا، مفرطًا في أمن وطنه القومي باستبداده وسوء فهمه ؟؟

فلابد لتحقيق أمننا القومي،والحفاظ عليه تغيير هذا المفهوم، المؤثر سلبًا على أمننا، وتقدمنا، ونهضتنا، ويستبدل بأن أمننا القومي مرتبطٌ بالمؤسسات الوطنية، وبوعي المواطن، نعم منصب رئيس السلطة أو منصب وزير في السلطة هام، ومؤثر، في الأمن القومي المصري، ولكن هذا التأثير، وهذه الأهمية، مرتبطٌ بالمنصب، وليس بالشخص الذي يتولها، فالمنصب قد يدوم لعقود أو قرون حسب نظام الدولة السياسي، ولكن الشخص قد يطرأ عليه التغيير، والتغير،

بالموت، أو العزل، أو نحوهما، بعد يوم أو سنة أو سنوات من توليه المنصب.

وكذلك لا يتم ربط الحفاظ على الأمن القومي المصري، بالحفاظ على تلبية رغبات طائفة، أو جماعة دينية، إسلامية، أو مسيحية، أو حركة سياسية، أو بالحفاظ على زعيم لأي طائفة، أو جماعة، أو حزب، سواء كان محقاً أو مخطئاً، أو مجموعة من رجال الأعمال، نعم لكل حقوقه وعليه واجباته، ولكن الأمن القومي المصري له مفهومه، وأهدافه، التي يجب أن تقدم، في الحفاظ عليها قبل كل الأشخاص، والجماعات، والطوائف .

الخطأ الثالث:

لا أثر لدورنا في الحفاظ على الأمن القومي، ما دامت السلطة الحاكمة لا تسمع، ولا تستجيب لصوتنا، ولا تجيب على تساؤلاتنا فيما يخص أمننا القومي.

الحقيقة أن السلطة ومؤسساتها، في أي دولة كانت، وفي أي عهد، إذا رفع الشعب صوته، وطالب السلطة بالمحافظة على أمر، هو من صميم الأمن القومي للبلاد، فهي حتمًا تسمعه، ولكن قد تكون الاستجابة، ومداها يختلف من دولة إلى دولة، فدولة المؤسسات، والقانون، تسمع، وتستجيب، أوتسمع، وتناقش، وتوضح موقفها، ودولة الفرد المستبد، تسمع، ولا تناقش، وتستجيب فقط، لما يراه الحاكم الفرد المستبد.

وفي كل الأحوال، تسمع السلطة نداء الشعب، فلا يتخيل أحد أن السلطة في أي دولة لا تعرف مطالب الشعب، ولا تسمع صوته، هي تسمع همساته، وتدرك طموحاته، وتخوفاته، ولكن الاستجابة حسب كل نظام، وسلطة.

ولكن إذا كان الحال كذلك، فلابد من الاستمرار في تقديم النصح، والمقترحات، والمطالبات التي يغلب على الظن، أن فيها حماية لأمن وطننا القومي، فحتمًا سيأتي اليوم الذي يُسمع فيه للصوت المطالب بالحفاظ على

مصالح الوطن، العامة والوطنية، فلا الحُكام باقون، ولا أهل السلطة مخلدون، وجميع الدول التي نهضت، وتقدمت اليوم، لم تتقدم إلا بوعي شعوبها، وتمسكهم بحقوقهم الوطنية، ومصالح أوطانهم المصيرية والحيوية.

ثانيًا: بعض المفاهيم الخطر على الأمن القومي المصري:

وسوف نقسم هذه المفاهيم الخطيرة على الأمن القومي، إلى مجموعات من المفاهيم، الطائفية، والسياسية، والثقافية، ولن نحاول إثبات صحتها، أو كذبها، ولكن سوف نتناولها من حيث ما يجب علينا قوله، لمواجهة أثر هذه الدعوات،كمواطنين مصريين خائفين، على هذا الوطن من انقسامه، أو تقسيمه، أو أضاعف روح الانتماء لدى أي مكون من مكوناته، أو ابن من أبناءه .

المجموعة الأولى:

المفاهيم الطائفية المهددة للأمن القومي المصري، والتي يرددها أو يدعيها، أو يروجها، أو يقوم بها البعض: ومثال ذلك:

١ – أن مصر دولة مسيحية والمصريون المسلمون ضيوفٌ عليها أو مستعمرون:

نقول لمروجي هذه الادعاءات، إنها لا تصب في صالح المصريين عامة، ولا المسيحيين خاصة، فمصر قد عاش بها منذ الفراعنة، حتى اليوم أهل عقائد كثيرة، فعلى سبيل المثال : سكن اليهود مصر قبل المسيحيين، فهل نقول أن المسيحيين ضيوف على مصر، وجاءوا مع المستعمر؟

فإن مصر كجميع البلاد، تناوب على حكمها نُظمٌ، وحُكامٌ كثيرون، وقامت على أرضها دولٌ وممالك، عديدةٌ، تنتمي إلى أفكار، وعقائد، عدة، فمن الوهم، أن نقول أن أصحاب العقيدة هذه، أو تلك، أو المذهب هذا، أو ذاك، هم أهل مصر، دون من سبقهم، أو خَلَفهم، فهذا وهم، وخَرفٌ فكري، وسياسي.

ولكننا اليوم، نحيا على أرض هذا الوطن، فنحن فيه شركاء، شراكة أبدية، والصواب، أن صفة «المواطن المصري» ليست حقًا خالصًا لمن هو من أصول إسلامية، أو مسيحية، أو حتى فرعونية، بل المصري هو :«**كل من يحمل الجنسية المصرية**»، وهذا هو فقط المحدد، ويكون له كل الحقوق وعليه كل الواجبات.

٢- أن مصر دولة إسلامية ولا حقوق لغير المسلمين فيها فهم أهل ذمة وبشروط محددة:

إن القول بأن مصر إسلامية، ولا حقوق لغير المسلمين فيها متساوية بالمسلمين، فهذا قول من لا يعرف الواقع، الذي يعيشه المسلمون والمسيحيون في مصر، وغير مدرك للتغيرات التاريخية، والفقهية، التي طرأت على الواقع، والأوضاع، ليس في مصر فقط، بل في العالم الإسلامي والعالم أجمع، فمصر اليوم وغداً، لا يصلحها إلا خطاب الشراكة الوطنية الحقيقية، والعمل على تفعيله، في الواقع بشكل عادل، بين جميع من يحمل الجنسية المصرية، دون النظر لاعتقاده، أو فكره، أو اختياراته السياسية، فالصواب، أن لجميع المصريين حقوق متساوية، وعليهم وجبات متساوية، فيما يخص الوطن، والعيش فيه.

٣- إن وصول التيار الإسلامي للحكم، خطر على غير المسلمين بل والمسلمين الذين لا يوافقونه الفكر، والرؤية، والسلوك، وخطر على الأمن القومي المصري،فيجب منعهم، ولو بالقوة، والتصفية الجسدية، والإقصاء، والعزل السياسي، وتجفيف المنابع، والرقابة على المساجد:

نقول: لا التصفية الجسدية، ولا السجن، والاعتقال، ولا العزل السياسي، ولا الإقصاء، ولا تجفيف المنابع المادية، والفكرية، مُجدي في القضاء على أصحاب قضية، فكرية، أو دينية، أو عرقية، فإن صمتَ جيلٌ منهم، صرخَ جيلٌ آخر، وإن اضطهد جيلٌ منهم، نهَض جيلٌ آخر، وقوية شوكته، والتاريخ المعاصر مليءٌ بفشل سياسات العزل، والإقصاء، والاستبداد، الموجه ضد طائفة دينية، أو حركة

فكرية، أو جماعة عرقية، وكل هـذه السياسـات التـي مآلهـا الفشـل، تُهـدد الأمـن القومي المصري، وتضع السلطة وهـي جـزء مـن الشـعب،في مواجهـة جـزء مـن الشعب، لشعوره بالتمييز السلبي، والعزل القصري، والاضطهاد، وهو ما لـه آثـار سلبية عديدة، على الأمن القومي المصري.

وبعيدًا عن التبرير، والدفاع عن التيار الإسلامي، وكَيل المـديح لـه، والتـدليل على عدم دقة هذه الادعاءات نقول:

إن الدولة التي تريد أن تتقدم، وتنهض، وتحقق المواطنة، والمساواة، وتحافظ على سلمها المجتمعي، وأمنها القومي،يجب أن تسـودها رؤيـة يؤيـدها القـانون، والدستور،مفادها « **أن لكل شخص، أو طائفة، أوحركة، أو حزب، أو جماعة،الحق في أن تتطلع للمشاركة في الحكم أو تداوله بالطرق التي أقرها القانون، والدسـتور، ويكون المصريون في ذلك على حد السواء، دون النظـر لأيـديولوجيتهم، وكـما أن لكل مصرى الحق في التطلع للمشاركة في حكم بلاده، أيضاً لكل مصري الحـق في الاختيار أو الرفض لهؤلاء الذين يتطلعون للمشاركة في الحكم، ولكن كـل هـذا في إطار القانون، والدستور، المعبر عن الإرادة الحرة للشعب**».

كما يجب أن يكون هناك عقدًا اجتماعيًا، أو نصًا دستوريًا، يترجمه مجموعة من القوانين، تحفظ حقوق المصريين المتساوية، عند وصول أي حـزب، أو شـخص للسلطة، وتضمن التداول السلمي للسلطة، واحترام، وإعمال الإرادة الشعبية.

فمعالجـة التخوفـات مـن وصـول الإسـلاميين للحكـم تـتلخص في:«ضـمان الحريات المتساوية، لكل المصريين مع أخذ الضمانات الكافية، لتحقيق التـداول السلمي للسلطة،ومراعاة التخوفات، والطموحات الحقيقية، والمشروعة، لجميع المكونات على حد سواء ».

٤- إن المعبـر الأول، والأوحـد، عـن مصـالح، وطموحـات المسـيحيين،

والمتحدث باسمهم في مصر، هو بابا الكنيسة فقط، وكما أن الكنيسة لها هذه السلطة، فيجب أن يكون للمسلمين، أو للإسلاميين، جماعة، أو حركة، تتحدث باسمهم، وتدافع عن مصالحهم،أولهم مرشد، أو قائد، يوازي في سلطته بابا الكنيسة، ولاسيما أن الأزهر لا يقوم بهذا الدور السياسي للمسلمين في مصر:

نرى أن علاقة المسيحيين الدينية بالكنيسة، وبابا الكنيسة،هي علاقة خاصة ينظمونها فيما بينهم،ولا دخل لغيرهم فيها، ولكن إذا كانت هناك علاقة سياسية، واقتصادية، تجعل من المسيحيين شعبًا للكنيسة، ولبابا الكنيسة فقط، وليس لمصر، ومؤسساتها المنتخبة الوطنية، فيتحركون سياسيًا بحركته، وإمرته، ويتحدث باسمهم سياسيًا، ويفاوض ويتفاوض لحل مشاكلهم.

فهذا يجعل في الدولة سلطتين: سلطة للدولة، وسلطة للكنيسة، ويجعل للسلطة التنفيذية، رأسين: رأس الدولة، ورأس الكنيسة، وهذا ضارٌ بالدولة، ومصدر السلطات فيها، ويعزل جزءًا من الشعب عن الدولة شعوريًا، وهذا ضارٌ بالأمن القومي المصري.

ولمواجهة هذا المفهوم « **لا بد من التركيز الدائم، والحقيقي، بإحداث حالة من التوافق، والتعايش، والحوار الحقيقيّ، بين شركاء الوطن الواحد، من المسلمين والمسيحيين، بمنع خطابات الكراهية، والتحريض، والتخويف الخفية، والعلنية، ومحاربة خلق الفزّاعات، لإحكام السيطرة على المكونات خارج نطاق الدولة** ».

وأما القول بأنه لابد أن يكون للمسلمين جماعة، تتحدث باسمهم، ومرشدًا أو قائدًا للمسلمين توازي سلطته سلطة البابا سياسيًا، نقول:إنه لابد من معرفة واقع مصر، وتنوعها، وسياسة السلطات المتعاقبة فيها، وهو فيما يخص محل الحديث،فالواقع المصري كالتالي:

- المسلمون في مصر متنوعون، من حيث الفكر، والسياسة، والاهتمام،

فيستحيل جمعهم في جماعة، أوتحت قيادة سياسية، ذات مرجعية إسلامية، تتبنى فقط مصالح المسلمين، دون غيرهم من المصريين، لأن خطابها حتمًا سيكون إقصائي، استحواذي، وهذا يمثل خطورة كبيرة على الأمن القومي المصري، لما سيقابله ويواكبه من خطابات طائفية، وتحريض على العنف، والانقسام.

- أيضًا إن تحقق هذا التجمع، وهذه القيادة للمسلمين، فستكون النتيجة تكوين ثلاث دويلات، بثلاث رؤوس،وبثلاث أجندات، واحدة للمسلمين، وواحدة للمسيحيين، وواحدة للسلطة والرافضين للدولتين، وهذا يكون الطريق الأسرع لهدم الدولة المصرية، وملء نيلها بدماء المصريين.

« والصواب أن مصر دولة موحدة، لكل المصريين، المسلمون والمسيحيون، يجب أن تمثلهم، وتراعي مصالحهم، وتتولى حمايتهم، وتقدم لهم الخدمات الطبية، والاقتصادية، والتعليمية، والثقافية، سلطة واحدة، هي سلطة الدولة المصرية، المنتخبة، المعبرة عن إرادة الشعب، ولا يصح أن تشاركها في سلطاتها أيَّ سلطة،أو أن تقوم سلطة أخرى تنازع الدولة في سلطاتها، ووظائفها إلا بتخويل من الدولة وفي ظروف طارئة ولفترة محددة».

كما يجب أن تعمل السلطة الحاكمة للدولة، على تحقيق العدل، والمساواة بين المكونات، حتى لا تجد المكونات المبرر، والمسوغ للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والدينية، والسياسية، بعيدًا عن سلطة الدولة.

- إن الأزهر لا يجب وضعه، في موضع المؤسسة التي تسعى لمواجهة مكون من مكونات الوطن، وإدارة صراع معه، أو ضده، لأن هذا ليس في صالح الأزهر، ولا الوطن، حتى وإن كان هذا المكون غير مسلم.

٥- قول أقباط المهجر، وبعض مسيحي الداخل بأن المسيحيين في مصر، أقلية مضطهدة، من قِبل السلطة، والتيارات الإسلامية، فيجب الاستقواء بالدول الغربية

المسيحية، كأمريكا، ودول أوروبا، للضغط عليها من ناحية، ولكي تضغط على التيارات الإسلامية من جهة أخرى:

وردًا على هذا نقول:

لا توجد في مصر أقلية عرقية، أو طائفية، مضطهدة، فالاضطهاد العرقي أو الديني له مقاييس وصور، هي غير متحققة في مصر.

أما القول بأن السلطة الحاكمة في مصر،تضطهد المسيحيين، فهذا مردود علية بالعلاقات المتميزة بين الكنيسة وقيادتها، والسلطة وقيادتها، في كل العقود الماضية.

أما القول بأن الجماعات الإسلامية، تضطهد المسيحيين، فهو قول «مضحك»و«يثير السخرية والاندهاش»، لأنه بمقاييس أقباط المهجر، فإن التيارات الإسلامية هي الأقليات المضطهدة في مصر دون غيرها، قياسًا على الحركات المسيحية، المنتشرة داخل الكنائس المصرية، وخارجها.

فهذه مقارنة بسيطة، في الأشياء التي يعلمها ويراها كل المصريين، المسلمون منهم والمسيحيون، ولا تخفى على أحد، لكي يصمت هؤلاء المبتزون للدولة المصرية.

١- المساجد تفتح فقط قُبيل الصلوات وبُعيدها تُغلق، أما الكنائس فتفتح على مدار الساعة.

٢- مساحة (أربعة فقط) من الأديرةٍ التي في صحاري مصر، يوازي تقريبًا مساحة عدد مساجد مصر مجتمعة، تقريبًا.

٣- جميع المساجد تقريبا، تخضع نشاطاتها للمتابعة من وزارة الأوقاف، وبعضها لجهات أخرى،وهذا معلوم لكل مواطن مصري، أما الكنائس فلا سلطة على

نشاطاتها،ولا رقابة من أحد غير الكنيسة، ولا يعلم أحد من المواطنين غير ذلك.

٤- القساوسة والرهبان، لا يوقفهم أحد في كمائن أمنية، ولا يتحقق من شخصيتهم أحد، ولا يستعلم عنهم أحد، وهذا يظهر للعامة، بخلاف ما يُفهم من هيئتهم أنهم ينتسبون إلى أي من الحركات الإسلامية.

٥- الشباب المسيحي الملتحي فقط يظهر الصليب على يده، كي لا يُوقف في أحد الكمائن، بخلاف الشاب المسلم الملتحي، فغالب الأحيان، يجب عليه أن يبرر سبب كونه ملتحيًا، وهل هو منتمي لأحد الجماعات الإسلامية أم لا .

٦- المسلمون تزدحم بهم مساجدهم، فيصلون في الشوارع يوم الجمعة،فلا تكفيهم مساحة مساجدهم، وعشرات الرهبان والقساوسة، يتعبدون في أديرة بعضها مساحته عشرات الأفدنة، والبعض الآخر مساحته عشرات الآلاف من الأفدنة.

« وعلى العموم أن ملف العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وعلاقة السلطة بهذا الملف، يجب أن يُدار ويُصاغ بكثير من العقلانية، والواقعية، وعلى قاعدة «المواطنة والمساواة» في الحقوق والواجبات، وبعيدًا عن التشنجات الطائفية المختلفة، فلابد أن يُتفق على إجراءات، وفاعليات وطنية مشتركة،تنتج رغبة متبادلة، في العيش المشترك بين شركاء الوطن الواحد».

أما الإستقواء بالغرب المسيحي، لكي يتم ابتزاز السلطة بل الدولة المصرية، نقول:

إن ذلك لن ينتج أثرًا، حقيقيًا دائمًا، ولو أنتج سيكون مؤقتًا، فالعلاقات بين شركاء الوطن، يجب أن تُبنى على أساس الرغبة المشتركة، بين المكونات في تحقيق التعايش المشترك، على أُسس عادلة، ومتساوية، وتوافقية، وفعّالة، وفعلية،

لأن ما جاء بالإكراه سوف يذهب بالإكراه، والاستقواء بالخارج، يضر بالنسيج الوطني الموحد، ويسهم في إمكانية تمزقه في حالات ضعف الدولة، لكن العلاقات التوافقية الرضائية، تدوم بدوام الدولة، ولا يستطيع هدمها أحد.

أما ابتزاز الدولة المصرية، لكي تضغط على التيارات الإسلامية، لا أقول لايوجد ضغط أكثر من هذا، ولكن الحكمة الوطنية، تستدعي أن يرفض المسلمون والمسيحيون، أن يتم الضغط على سلطة بلادهم ابتداءً، ويمنعون ذلك، ويرفضون، ويمنعون أن يُضطهد أي مكون مصري، مسيحي، أو مسلم، وهذا هو الذي يحقق السلم المجتمعي، ويساهم في حفظ الأمن القومي المصري.

٦- يجب في إطار مكافحة الإرهاب، غلق المساجد، عقب الصلوات، وتقليل النشاطات فيها، حفاظًا على الأمن الداخلي للبلاد، وبالتالي الأمن القومي المصري، والتعامل مع ذوي اللحى، أو الثياب الإسلامية من الرجال والنساء، أنهم مشتبه بهم، أو أنهم محل ريبة، ويجب جمع المعلومات الأمنية عنهم، ويحظر توليهم بعض الأعمال،ويحظر دخولهم بعض الأماكن العامة،كبعض الأندية والتي لايحظر دخولها على القساوسة، والراهبات، من ذوي الهيئة المسيحية:

نقول: إن المساجد، والنشاطات التي تقام بها، ليست سببًا في صناعة الإرهاب، ولا أصحاب الهيئة الإسلامية هم من يمارسونه، ولا مثل هذه الإجراءات تمنع، أو تقلل الإرهاب، بل العكس **فشعور المواطن بالاضطهاد، وعدم المساواة، ورفضه للحياة بطريقة مهينة في مجتمع يترقبه، ويمنعه حقوقه، ويحاكمه على هيئته، وخياراته الشخصية، في ملبسه، وطريقة حياته، مع جعل باقي المواطنين أحراراً في اختيار هيئتهم، هو التربة الخصبة لزراعة الكراهية، والسخط على المجتمع، ومن ثَم الوقوع في العزلة الشعورية عن المجتمع، والرغبة في الانتقام، والصدام، والمواجهة مع الرافضين له، دون النظر لعواقب هذا الصدام.**

ولكن الصواب لكي نتجنب التخوفات المعتبرة، يلزم أن تكون هناك رؤية

شاملة، وواقعية، لمتابعة وتوجيه النشاطات من جهات دينية إسلامية، كالأزهر، والأوقاف، دون منع للنشاطات أو غلق للمساجد، لأن ذلك يمثل مساسًا بحق حرية العبادة.

كما أنه لا يجب أن ينظر إلى كل مواطن صاحب هيئة إسلامية، أنه يجب أن يعامل معاملة خاصة، عن غيره من المواطنين، ومن ثَم يتعرض لبعض القيود عند التنقل، أوالسفر، أو العمل، أو يجب أن يُستعلم عنه، أو يوقف ويحقق معه، عن سبب التغيير الذي طرأ على هيئته.

ولكن يجب أن تكون هناك منظومة أمنية عادلة، محترفة، تُحقق المساواة بين المواطنين، فيتم توقيف، أواستدعاء من يقوم بعمل يمثل انتهاكًا للقانون، مهما كان فكره، أو دينه، أو هيئته.

فهذا أحفظ للعدالة، والمساواة، ومن ثَم يساهم في تنمية الروح الوطنية، والانتماء للدولة المصرية، و يدفع جميع المواطنين للعمل على حفظ أمنها القومي.

المجموعة الثانية:

المفاهيم السياسية، المهددة للأمن القومي المصري، سواء كان يرددها البعض أو يرفضها .

نتناول هنا بعض المفاهيم المتداولة،وهي تشبه المطارق، المحطمة للشخصية المصرية، والتي أفقدتها حيويتها، ووعيها، وجعلتها أسيرتها، فلا تستطع التحرر منها، ولا أن تنتج مفاهيماً تحقق المناعة من سمومها.

وسوف نسلط الضوء على بعضها ليعلم أمثالها:

١- القول بأن المصريين لا يصلح لهم إلا حاكم عسكري، يستخدم الشدة معهم:

ونناقش هذا القول من وجهين: الأول:«خطؤه»، والثاني: «خطره».

أولا: خطؤه:

بعيدًا عن الخلاف الفكري، والسياسي، نقول بكل موضوعية، وحيادية، إن الحكّام ذات الخلفية العسكرية، الذين حكموا مصر منذ الاستقلال حتى اليوم، لم يحققوا طفرة، ولا تقدمًا ملحوظاً، ولا نهضة مستدامة، في أي من المجالات الاقتصادية، أو الصناعية، أو الزراعية، أو العسكرية، أو الديمقراطية، وذلك قياسًا على الدول التي صنعت مجدها في مثل هذه الحقبة من الزمان، أو أقل منها، كاليابان، أو ماليزيا، أو تركيا، أو إيران، أو جنوب أفريقيا، أو البرازيل، أو بعض دول أوروبا، إلا إذا اعتبرنا أن القمع، وفتح أبواب السجون لعشرات الآلاف من المعارضين، إنجازًا تفردت به النظم العسكرية، نعم لكل منهم بعض الإنجازات، في بعض المجالات، لكن لا تُعبر عن نهضة أو تقدم حقيقي بالمقاييس العلمية، والحضارية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، والديمقراطية.

ثانيًا: خطره:

إن هذا القول، فيه إساءة لعموم المصريين،وإساءةً للمؤسسات، المدنية، والأمنية، والعسكرية، لأنهم جزء من الشعب، المحكوم بأمر هذا الحاكم العسكري، ووصمهم بالتخلف، والجبن، ونعتهم بالنقص، عن باقي شعوب العالم المتحضر،الذي استطاع أن يختار حكامه المدنيين لفترات محددة، ثم يتركون بعدها السلطة، حسب إرادة شعوبهم، فقادوا شعوبهم، إلى التقدم والحضارة.

إن هذا القول، ينفي صفة المؤسسية، عن المؤسسات الوطنية، التي يجب أن تخدم الوطن والمواطنين، دون النظر لشخص الحاكم، الذي اختاره الشعب، وارتضاه، كباقي المؤسسات في الدول المتقدمة، ويطعن في وطنيتها، ويتهمها بالشّخصنة، والفشل، والصورية، لكونها لا تُدار إلا من قبل شخصية ذات صفات

محددة، وكأنها مؤسسات قائمة على القبلية، أو العصبية، أو السمع والطاعة.

كما أنه ينفي صلاحية المائة مليون مصري،بادعاء انعدام وجود من يصلح فيهم للحكم، كما أنه يقتل روح التطلع، لحاضر أفضل، ومستقبل سعيد، أو أسعد للأجيال القادمة، وكأنّ مصر مملكة، أو إمارة عسكرية.

« نعم يمكن القول بصدق، إن مصر تحتاج لكي تتحول إلى الحكم المدني لمرحلة انتقالية، يتم التنسيق فيها بين المؤسسة العسكرية، والمؤسسات المدنية، لتنظيم العلاقات المدنية العسكرية، أو يمكن القول بصدق، أنه في فترة التحول التدريجي دستوريًا، وقانونيًا، وعمليًا، وواقعيًا، نحو النظام المدني، لابد أن يكون من على رأس السلطة التنفيذية، على علاقة تفاهُمية غير تخاصمية مع المؤسسة العسكرية، لكن من الخطأ، جعل الأمر حصراً، وقصراً، على شخص بعينه، كذلك هذا القول يقدح في كفاءة المؤسسة العسكرية، لأنه يحمل في طياته نقداً لها، وطعناً فيها، بأنها فشلت أن تصنع قيادات مدنية تدير الدولة، على غرار الدول المتقدمة، أو أنها لا تقوم بوظائفها ومهامها الذي نص عليها الدستور إلا إذا كان رئيس السلطة رجلًا عسكريًا أو ذا خلفية عسكرية».

٢- القول بأن مصر تحتاج حاكمًا يخاف ربنا، ويتقي الله في الشعب فقط:

ونناقش هذا القول أيضًا، من وجهين: الأول:«خطؤه»، والثاني:«خطره».

أولًا: خطؤه:

هذا القول، يفترض أن هذه الصفة، لو توافرت في شخص، وحكم مصر تنتهي جميع مشاكلها، الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية، والداخلية والخارجية، وهذا ليس بصحيح، فقد يكون رجل يخشى الله حقيقة، ولا يحسن أمور الحكم، والسياسية، فيُفسد الأمور، وتعم الفوضى في المؤسسات،وتضطرب الأمور في البلاد، فيسقطه الشعب، ويحاكمه على إفساده، فالتقوى، وخشية الله، ليست هي الشرط الوحيد، ولا الأول لأهلية الشخص للحكم، وإدارة البلاد،

فإدارة الدولة، ليست كإدارة مسجد، أو جمعية خيرية، أو كإمامة الصلاة .

ومثل هذا القول البسيط، الذي ينم على فقر في الوعي العام، والغيبوبة عن الواقع، والوقائع، يوجب على مؤسسات الدولة، وعلى النخب العلمية، والثقافية، والسياسية، تحمل مسئولياتها في نشر الوعي المجتمعي، حتى لا يظل المجتمع، أو جزء منه، أسير توهمات، لها أثرها السلبي عند الاختيارات، والاستحقاقات الشعبية .

ثانيًا: خطره:

أن هذا المفهوم، يجعل إرادة الشعب، أو من يعتقد ذلك منهم، رهينة سَمتٍ، وهيئةٍ، لأي شخص يظن توافر هذه الصفة فيه، كما أن هذا المفهوم، يُبعد الشعب عن الاختيار على أُسس صحيحة، يجب أن يتم اختيار الحاكم على أساسها، فيظل فهم، ووعي الناس، متجمداً، ينتظرون من يهبط عليهم، حاملًا صفات التقوى والخَشية.

« والصواب يجب أن يتوافر في من يحكم مصر صفات عديدة، بعد الأهلية، أن يكون على دراية بأمور الحكم، والسياسة الداخلية، والخارجية، وراغبًا في إدارة التنوع في المجتمع المصري نحو الصالح العام، وقادراً على ذلك، ويكون محل ثقة مؤسسات الدولة، ومكونات الوطن، أو عنده قدرة على كسب ثقة هذه المكونات وهذه المؤسسات، ويستطيع جمع المكونات حوله، أو خلفه، وخلف قراراته، ولا يكون محل رفض دولي، وإقليمي، يؤثر سلبًا على الدولة المصرية، بحيث لا يستطيع الشعب تحمل هذا الرفض»

« نعم في الدول الذي استقر فيها النظام الديمقراطي، وقائمة على المؤسسات، يمكن أن يصل إلى الحكم أيَّ شخص، وإن لم يكن يُحسن السياسة أو الإدارة، وتسير معه المؤسسات، وتُحَسن أداءه، وتُصوبه، وتُعينه، وتُعلمه، مثال: أمريكا، ولكن في بلادنا، لابد من توافر مجموعة من الشروط، التي إذا لم تتوافر، سقط هذا الحاكم، أو سقطت الدولة بكاملها ».

٣- القول بأن الشعب المصري لا يحسن اختيار حُكّامه:

ونناقش هذا القول من وجهين: الأول: «خطؤه»، الثاني: «خطره».

أولًا: خطؤه:

إن الشعب المصري، كباقي شعوب العالم والتي حقق الكثير منها ، حُسنَ الاختيار لحكامهم، حتى صنعوا لشعوبهم المجد، والرفاهية، والأمن، والسلم المجتمعي، فلا يُوصم شعب مصر بسوء الفهم، وسوء الاختيار، وكأنه من طينة أخرى، بخلاف باقي شعوب العالم.

ولقد مارس الشعب المصري، لأول مرة حقه في الاختيار الحر لحكامه، بين مجموعة من المرشحين الجادين المؤهلين للحكم، عقب ثورة ٢٥ يناير، ولو أحسن الإخوان إدارة المرحلة بما يناسب الواقع المصري، المتنوع، والمتشابك، والمعقد، وراعوا تخوفات المكونات، والمؤسسات المتعددة، وأداروا المرحلة بما يناسب المرحلة الانتقالية، وبما يراعي الواقع الإقليمي، والدولي، لما تم إفشالهم، وإسقاط حكمهم، أو على الأقل لما تم هدم كل ما أنجزته ثورة ٢٥ يناير، ومن ذلك حق الشعب في الاختيار الحر، لممثليه في التشريع، والحكم.

« فلم يُخطئ الشعب المصري في اختياره، بل أخطأ من اختاره الشعب، فالشعب مارس حقه في الاختيار بين مجموعة من المرشحين الأقوياء، وكانت النتائج بينهم متقاربة، ففاز من حصل على الأكثرية، وهذه هي القواعد الانتخابية، وقد كان من الممكن فوز المرشح الآخر، فلا يحمل الشعب خطأ من تولى الحكم أو خطأ من أَفشلوهم ».

ثانيًا: خطره:

إن هذا القول، يَصمُ الشعب جميعه، بكل مكوناته بالجهل، وعدم الوعي، وسوء

الفهم، سواء من كان في السلطة، أو غيرهم، وهذا يشكك في الشعب، وفي خياراته، وقدرته على الاختيار، ويُكيّف الوعي الجمعي المصري، نحو السلبية، وعدم الثقة بالنفس، وهذا خطر كبير على الأمن القومي المصري .

كما أنه يدفع بعض المجموعات، سواء السياسية، أو الدينية أو داخل المؤسسات، أو خارجها، أن تلعب دور الوصي على الشعب المصري، وتصادر على اختياراته، وتتحدث باسمه، وتختار نيابة عنه، وتُنصب عليه من يحقق مصالحها، فكيف يوصف شعب بالجهل وعدم حسن الاختيار؟

«كما أن هذا المفهوم يطعن في شرعية أي رئيس سابق، أو حاضر، أو لاحق، إذا ما زَعم أنه جاء للسلطة باختيار الشعب أو كان حقيقة قد اختاره الشعب» .

« والصواب أن لا تُتهم الشعوب، التي اختارت بإرادة حرة، ونزيه، حكامها، بالخطأ في الاختيار، لأن الشعوب لا تسعى إلا للأصلح لمصالحها، ويتوافق مع تصورها، وهذا حق الشعوب الخالص،فلها أن تختار من تريده لحكمها، ولكن يُوصف بالخطأ، والفشل، والفساد، الذين اختارهم الشعب، ففشلوا، أو فسدوا، أو ظلموا، أو استبدوا، فهؤلاء هم من خدعوا الشعوب سواء باسم الدين أو الوطنية».

٤- التغيير وتداول السلطة في مصر، لا يتحقق بالطرق السلمية والقانونية، ولكنه يتحقق بالثورات، السلمية، أو المسلحة، أو الانقلابات العسكرية فقط:

ونناقش هذا القول من وجهين: الأول: «خطؤه»، الثاني: «خطره».

أولًا: خطؤه:

إن مصر، دولة من دول العالم، يصح فيها ما يصح في كل دول العالم .

ولقد مرت دول العالم بمراحل متعددة، منها مرحلة الاستبداد، ثم مرحلة

الحرية، والمساواة، وتداول السلطة، بالطرق السلمية، القانونية والدستورية، كالدول الغربية، وكبعض دول العالم الثالث، في أمريكا اللاتينية، وآسيا، بل وفي أفريقيا، التي كانت تتميز بالانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، للسيطرة على الحكم، فأصبح الكثير من دولها الآن، ومنذ عقود، تشهد تداولا للسلطة بالطرق السلمية، القانونية والدستورية، فلماذا تستبعد مصر، وشعبها،من ذلك التغيير السلمي، والقانوني والدستوري، المقرون بالإرادة الشعبية ؟ لماذا الاستهانة بشعب مصر ؟

« نعم من المستقر في الواقع، والعلوم السياسية، أن من بين أشكال التغيير في السلطة، التغيير عن طريق الثورات السلمية، أو المسلحة أو الانقلابات العسكرية، أو الحروب الأهلية، ولكن أيضا يحدث التداول للسلطة بالطرق السلمية القانونية، والدستورية، فلماذا استبعاد هذا الطريق؟ »

ثانيًا: خطره:

وخطر هذا الفهم، يكمن في آثاره، المهددة للأمن القومي المصري، نذكر بعضها :

١- أن هذا الفهم يجرف الطامحين في الإصلاح، أو التغيير، بعيدًا عن سفن التغيير السلمية، القانونية الآمنة، ويلقي بهم في مغارات التقوقع، والعزلة، أو يغرقهم في دوامات العنف، والعنف المضاد، والاحتراب الأهلي، وهذا عين الخطر على الأمن القومي المصري.

٢- إن هذا الفهم، إذا استقر لدى السلطة، واقتنعت به كسلوك موصل للسلطة، أو كسلوك تتبناه الاتجاهات، والحركات المعارضة، فسوف تستخدم القمع، كوسيلة للقضاء على الوصول للحكم عن طريق العنف، أو سوف تستخدم العنف ابتداء، واستباقًا باعتبار أن من يسعون للحكم سوف يستخدمون العنف.

٣- إن سيادة واستقرار هذا المفهوم، في العقول المريدة للتغير، ينتهي ببحور من الدماء الوطنية المعصومة، وهذا خطرٌ كبيرٌ .

٤- كما أنه ليس فاعلاً في إحداث التغيير، لأسباب عديدة منها، أن السلطة سوف تكون مُستعدة له، ومُستنفرة تجاهه، ومُستفَزة ضد أي تحرك في هذا الاتجاه العنيف، فتقضي عليه في مهده، وتسيل بحور من الدماء المعصومة، يشارك في تحمل مسئوليتها أمام الله، وأمام التاريخ، والشعب، وأولياء الدم، من دفعها نحو هذا الدم.

« كما أن من يصل للحكم بالعنف، سوف يؤخذ الحكم منه بالعنف، ومن اعتمد وسيلة سوف يحتج عليه بها، فلا استقرار إذن، ولا استمرار لحكم،لمن وصل إليه بطرق غير قانونية، أو غير مشروعة، لا يرتضيها الشعب المصري» .

« والصواب، والمطابق لواقع مصرنا المتشابك، والمنقسم، إلى مؤيدين ومعارضين، أن من يصل للحكم بإرادة الشعب، ومؤسساته يُعان من قِبل الشعب، ومؤسساته، وإلا سوف يُفشله الشعب ومؤسساته، ويحاكمه الشعب في الدنيا، ثم يُحاسب في الآخرة، على ما تسبب في سفكه لدماء معصومة، فلابد من العمل بالطرق السلمية، والقانونية، لإحداث الإصلاح، أو التغيير، فالرغبة في التغيير والإصلاح، حق لمن يريده من أبناء الوطن، واستخدام الطرق السلمية والقانونية حق لمن يرفض التغيير من أبناء الوطن،كما أن استخدام الطرق السلمية، والقانونية واجب على من أراد التغيير، فلا ضرر ولا ضرار»

المجموعة الثالثة:

المفاهيم الثقافية المهددة للأمن القومي المصري، التي يرددها البعض أو يرفضها البعض.

١- إن مصر محفوظة، لأنها مذكورة في القرآن، ولا يضرها أحد:

ونناقش هنا، هذا القول من وجهين: الأول: «خطؤه»، الثاني: «خطره».

أولًا: خطؤه:

إن القول بأن الله – سبحانه وتعالى – قد حفظ كل مكان، أو قوم، أو شيء، ذكر في القرآن، فهذا خطأ.

– كما أنه إذا قُصد بأن الله – سبحانه وتعالى– حفظ مصر، من أن يعتدي عليها الأعداء، فهذا خطأ، لأن مصر تعرضت لعشرات، بل لمئات الاعتداءات على شعبها، وأرضها، ابتداءً من غزو الهكسوس، قبل آلاف السنين، إلى الصهاينة، في عصرنا الحديث، مرورًا بالرومان، والصليبيين، والفرنسيين، والانجليز.

ثانيًا: خطره:

قطعاً، لايوجد رجل أمن يقطع بصحة هذا المفهوم، الذي يُشكل خطرًا على الأمن الداخلي، والأمن القومي للدولة المصرية، وإلا فما الحاجة لوجود مؤسسات أمنية داخلية وعسكرية؟ لأن هذا المفهوم منتشر للأسف، لدى شريحة كبيرة، من الشعب المصري، ومن خطورتة، أنه يحدث نوعًا من التواكل، والإهمال، والتقصير في حفظ أمن الوطن، من قبل المواطنين المفترض فيهم، المساهمة في حفظ الأمن القومي المصري، كما أنه منوط بهم مراقبة، ومتابعة، سلوك السلطة، وسلوك غيرها، فيما يخص الحفاظ على الأمن القومي، فيُقدِمون النصح، والمقترحات،لوعيهم الدائم.

وعليه: فهذا المفهوم يمثل خطرًا، على دور الشعب، في الحفاظ على الأمن القومي المصري، فيجب الأخذ بأسباب الحفاظ على الأمن القومي ، وتحقيق أسبابه، ولا يُلتفت لمثل هذه الخرافات، والأوهام، بل يجب توعية الشعب بخطورتها، ولا يقوم أحد بترويجها في وسائل الإعلام، فيصدقها البسطاء، فيُغَيَّبون

بها عن الواقع، وتهديداته» .

ثالثا : الأسئلة العشرة الشائكة حول الأمن القومي المصري:

هنا سوف نتناول مجموعة من الأسئلة، واجهتني من البعض،عند حديثي عن أهمية الحفاظ على الأمن القومي لمصرنا، ووجوب ذلك من الناحية الشرعية، والواقعية، والأخلاقية، وأهميته لحاضرنا، ومستقبل أبنائنا، ووطننا، وسوف أعرض أهمها، وأخطرها من -من وجهة نظري- وأعرض،ردودي عليها باختصار، حتى لا أُطيل الدراسة، وأخرجها عن سياقها، وذلك بعيداً عن حقيقة وقوع هذه في الواقع، على النحو المطروح في السؤال أم لا، ولكني رأيت من الصالح، تناولها بفرض صحتها، أو عدم صحتها جميعًا، أو بفرض صحة بعضها، ورأيت من المهم، التصدي لها بالإجابة، لأنه يتم تداولها في أوساط متعددة، فذلك أفضل للشباب عند الإطلاع عليها، وسوف نقدمها النحو التالي:

السؤال الأول: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، نظامها يقمعنا،ويضطهدنا، ويظلمنا، ويُضيع حقوقنا ؟

الحفاظ على الأمن القومي للوطن، واجب شرعي، ومنطقي، ووطني، فإن كان النظام، أو السلطة الحاكمة، تضطهد مواطنًا، أو جزءًا من المواطنين، أو حتى جميع المواطنين، فلا يصح تفريطهم في الأمن القومي للبلاد، أو التقاعس عن المساهمة في حمايته، فإن الحفاظ على الأمن القومي، ليس حفاظًا على نظام، أو سلطة عادلة، أو ظالمة، بل هو حفاظ على الدولة المصرية، بمفهومها الصحيح الذي قدمناه، والتي أحد أركانها الشعب، الذي هو يتمثل في أن أنفسنا، وأبنائنا، وعائلاتنا، وتاريخنا، وحاضرنا، ومستقبلنا، جزءٌ منه .

كما أنه يجب تحقيق مصالح الدولة العامة، ومصالحها الوطنية، ومن المعلوم أن أنظمة الحكم زائلة، ومتغيرة، سواء كانت عادلة، أو ظالمة، ولكن الأوطان

باقية، فيجب الحفاظ عليها.

كذلك الظلم قد يُزال بزوال السلطة، أو بتغيير سلوكها، أو برد الحقوق إلى أهلها،أو بتقديم المجرم إلى المحاكمة، أو بتحقيق مصالحة وطنية، أو سياسية، أو غير ذلك مما يُرفعُ به الظلم، فالتفريط في الأمن القومي للوطن، خيانة، وجريمة، لا يُبررها أي شيء، مهما كان.

السؤال الثاني: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، بها غير مسلمين يحرضون علينا وبها مسلمون يعملون على إقصاءنا وقمعنا؟

الحفاظ على الأمن القومي للوطن، واجب، كما قدمنا، ولا يتعلق هذا الوجوب، بكونه وطناً للمسلمين فقط، فلا تُوجد دولة ليس بها تنوع بين مواطنيها، والتفريط في الحفاظ على الأمن القومي، خطر يلحق بحياة، ومصالح، وحقوق، جميع المواطنين، المسلمين وغير المسلمين، لا فرق في ذلك بين مكون، أو آخر.

فالنبي- صلى الله عليه وسلم- ساهم في الحافظ على أمن مكة، وأمن أهلها، قبل بعثته، وكانوا مشركين، وحافظ- صلى الله عليه وسلم -على أمن المدينة، وبها غير المسلمين من اليهود،وبها المنافقون، أليس لنا في رسول الله أُسوة حسنةٌ؟!

ثم أن التفريط خيانة، لجميع المواطنين المسلمين وغير المسلمين، وإضرارٌ بحياتهم، ومصالحهم، لا يبرره الاختلاف الفكري، أو العقائدي، أو السياسي، فضلاً على أنه قد تتغير الأحوال، وتتحقق المصالحة بين جميع المكونات، ويظل الخائنُ خائنًا، يلعنه الناس، والتاريخ.

السؤال الثالث: كيف نحافظ على الأمن القومي، لدولة لا يطبق نظامها الشريعة الإسلامية؟

الحفاظ على الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، من الشريعة

الإسلامية، والتفريط فيه تفريط في أحكام الشريعة الإسلامية، التي هي ليست منحصرة فقط، في مجموعة من الحدود، بل هي أعم وأشمل من ذلك، والحفاظ على الأمن القومي بمفهومه الصحيح،الذي قدمناه، هو تطبيق لأحكام من الشريعة الإسلامية، التي أصلها وأساسها قائم على تحقيق مصالح العباد، وتحقيق الحرية لهم في عبادة رب العباد.

إن الشريعة الإسلامية، لا تطبق بخيانة الوطن، والتفريط في أمنه، وحقوقه، ومصالحه، ومطلب تطبيق الشريعة الإسلامية يتضرر، ويكون المطالبون بتطبيق الشريعة محل سُخرية، إذا كانوا يفرّطون في أَمن أوطانهم، ولا يفهمون أن الحفاظ على الأمن القومي من الشريعة الإسلامية.

إن الشريعة الإسلامية، لا يتوقف تطبيقها على قبول، أو رفض نظام، أو سلطة، وإن كان كل مسلم يتحمل مسئوليته أمام ذلك المطلب، ولكن الواقع في مصر، بل والأدلة الشرعية، والمنطقية تؤكد أن الشريعة الإسلامية في مصر، وفي أي دولة قائمة في عصرنا الحديث هذا، لم، ولا، ولن تطبق فيها الشريعة، مثلها مثل أي قانون، تطبيقًا يتوافق مع روحها، وأهدافها، وغايتها، إلا إذا أرادها الشعب بجموعه، وفَهم مرادها، وروحها، وكان على استعداد أن يتحمل أعباء تطبيقها، وأعباء مواجهة القوى الإقليمية، والدولية، التي تعارض تطبيقها.

فالشريعة الإسلامية، لن تطبق في مصر إلا إذا أصبحت مطلباً، شعبياً، لا مطلب فئة، أو جماعة، لها مفهومها الخاص لتطبيق الشريعة، لم تستطع أن توصله للشعب، أو تجعله يتبنى فهمها، سواء كان فهمها للشريعة وتطبيقها صواب أم خطأ.

«فالشريعة الإسلامية في مصر، لن تطبق تطبيقًا يحفظ لها روحها وأهدافها والدوام والاستقرار، إلا إذا كانت منهج حياة للسكان، قبل أن تكون قانونًا يفرضه الحكام» .

وعليه فليس عدم تطبيق بعض أحكام الشريعة مبررًا للخيانة، والتفريط في الأمن القومي، الذي هو بمفهومه الصحيح، تطبيقًا لكثير من أحكام الشريعة.

السؤال الخامس: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، يسجن نظامها عشرات الآلاف من إخواننا ؟

قدمنا، أن الحفاظ على الأمن القومي، واجبٌ شرعيٌ، وعقليٌ، وأنه حفاظ على الوطن، ومصالحه العامة، والوطنية، وليس حفاظاً على رئيس، أو وزير، أو حتى سلطة، أو نظام، لكنه حفاظ على أنفسنا، وأبناءنا، وشعبنا، وأرضنا، ودولتنا، ولا يكون الظلم الواقع على فئة، أو مكون دافعًا، للتفريط في أمن الوطن القومي، ومانعاً من الدفاع عنه.

وإننا إذا تعاونا جميعًا، سلطة وشعبًا، مؤيدون ومعارضون للحافظ على أمننا القومي، بمفهومه الصحيح، فسوف يحدث حوارٌ ونقاشٌ، بين جميع المكونات، يكون أحد مخرجات هذا الحوار، مصالحة وطنية، تُخرج جميع السجناء والمعتقلين، لأن الانقسام، والصراع، وامتلاء السجون بعشرات الآلاف من المعتقلين، أو السجناء السياسيين أمرٌ ضارٌ بالأمن القومي المصري.

السؤال السادس: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، قام الجيش، والشرطة، فيها، بمذابح ضد المواطنين المتظاهرين السلميين في رابعة، والنهضة، وما قبلها، وما بعدها؟

بداية: يجب الحفاظ على الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح، لما قدمنا أنه ليس حفاظًا على سلطة عادلة، أو ظالمة، ولكنه حافظ على الدولة بمفهومها الصحيح الذي قدمناه.

بقي أن نلقي الضوء على إجابة هذا السؤال على النحو التالي:

١- نعم قُتل في يوم رابعة، والنهضة، قرابة ثماني مائة مواطن مصري، «حسب التقديرات الرسمية للمجلس القومي لحقوق الإنسان، التابع للدولة المصرية»، وثلاثة آلاف، على تقديرات المعارضة المصرية، وحدث هذا على مرأى ومسمع من العالم، فلا يستطيع أحد أن ينكر ما حدث.

٢- لكن هل يُنسب القتل الجماعي، الذي حدث، لكل المنتسبين إلى الشرطة أو الجيش ؟

الصواب، والحق لا، لأن الجريمة شخصية، سواء على قواعد الشريعة الإسلامية أو القوانين الوضعية، كما أن المنطق، والمشاهدة بالعين المجردة، ينفيان اشتراك جميع المنتسبين إلى الجيش والشرطة،أو أغلبهم، أو فئة كبير منهم، في فض الاعتصام، فضلا عن مباشرة إطلاق الرصاص على المتظاهرين.

٣-أيضًا إن عدد المنتسبين إلى الجيش، يزيدون على خمسمائة ألف، جندي، وضابط، وصف ضابط، والمنتسبون إلى الشرطة يزيدون على ذلك كثير، والقول بأنهم باشروا القتل مستحيل، كما أن الذين باشروا إطلاق الرصاص، هم عدد قليل، يمكن عدّه وحصره في عشرات الأشخاص، الذي لا يعرف أحدٌ حقيقة هويتهم، فقد يكونون جنودًا أنتهت مدة خدمتهم بعدها، هم ومن أعطاهم الأمر المباشر.

فإذا كنا نريد الحقيقة، ونسعى للحق؟ فلابد من انتظار اليوم الذي تُكشف فيه الحقيقة، ويعرض الأمر على قضاء مدني، عادل، نزيه، شفاف، يظهر الحقائق، ويعاقب الجناة، بعيدًا عن الانتقام العشوائي، ومحاكم الشوارع، الجائرة.

فمن ذاق الظلم، يجب ألا يظلم، ومن يطالب بالحق، لابد وأن يتبع الأسباب والوسائل المؤدية لتحقيق العدالة، فمن العدل عدم نسبت ما حدث، إلى كل منتسب إلى الجيش، والشرطة، وإن كانت هناك مسئولية على جميع المؤسسات في كشف حقيقة ما حدث، ويجب عرض كل ذلك في حينه على القضاء العادل.

وعلي ما تقدم:

فإن ما حدث في رابعة، والنهضة، وما قبلها، وما بعدها، لا يجب أن يمنعنا من الحفاظ على أمن وطننا القومي، فالتفريط فيه جريمة، وخيانة، لاتقل عن جريمة من يقتل ظلماً، لأنه بالتفريط في الأمن القومي للوطن، يمكن أن يقتل عشرات ومئات الآلاف، بل ملايين المصريين .

السؤال السابع: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة فرطت السلطة فيها في بعض ملفات الأمن القومي ؟

إن التفريط في الأمن القومي، بدعوى أن السلطة فرطت في الأمن القومي، هذا يعد خيانة، وجريمة متعمدة، لا يبررها شيء، فالحفاظ على الأمن القومي المصري، واجب على النحو الذي قدمناه، وللأسباب التي ذكرناه.

كما أنه لايصح نسبة التفريط دون ذكر الملفات التي تم التفريط فيها وينظر لمآلات سلوك السلطة والمؤسسات إزاء هذه الملفات، كما أنه لابد وأن ينظر للحقائق، وليس للإشاعات .

ومع هذا، وذاك، لايصح أن يفرط المواطن في حفظ أمن وطنه القومي، بدعوى أن السلطة، أو أحد منتسبيها، أو ممثليها، فرط في أحد الملفات، فإن الحفاظ على الأمن القومي المصري، يمكن أن تكون أهم نتائجه، وثماره، عودة الحقوق، التي يزعم أنه تم التفريط فيها، فإجازة التفريط لتفريط الآخرين، كمن يجيز الخيانة، لخيانة الآخرين، ويجيز الكفر، لكفر الآخرين .

السؤال الثامن: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة، دون غيرها، وهذا يخالف الانتماء للأمة الإسلامية، ووجوب الدفاع عن كل دولها ؟

ونقول ردًا على هذا :

- إن الأمة الإسلامية تمزقت، إلى دول مستقلة عن بعضها، وكل شعب منوط

به حفظ دولته، وأصبح ذلك واقعًا، فمثال الأمة: مثال: الإرث والتركة التي قسمها الورثة، وأصبح كل منهم له إرثه، ومنزله الخاص،الذي وجب عليه الدفاع عنه وحفظه أولاً، ثم ينظر لنصيب باقي الورثة، فيعينهم قدر استطاعه، وقدر حاجتهم.

– كما أن حفظ الدولة الوطنية، يعد مشاركة في حفظ الأمة الإسلامية،فلا يناقض حفظ الأمة، ولا سيما إذا حافظ كل شعب على أمن وطنه القومي،فكل مسلم يحفظ الثغر الذي هو عليه.

السؤال التاسع: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة ليس فيها عدالة اجتماعية؟

قدمنا فيما سبق، حكم الحفاظ على الأمن القومي، بمفهومه الصحيح، ولماذا نحافظ عليه، وما هو معنى المحافظة على الأمن القومي المصري.

بقي أن نقول وبحق:إن الحفاظ على الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح الذي قدمناه، يحقق العدالة الاجتماعية، بل يحقق الرفاهية لجموع الشعب المصري، فليُعلم ذلك .

السؤال العاشر: كيف نحافظ على الأمن القومي لدولة يصفنا إعلامها بالخيانة والإرهاب ؟

نقول : إن أصحاب الأهداف العظيمة، لا يصدهم عن العمل لتحقيق أهدافهم أيَّ معوقات، ولابد من أن يتجاوزا كل المعوقات، المادية والمعنوية والتي تشكل مظالم تقع عليهم في أموالهم وأنفسهم وسمعتهم، ونحن هدفنا عظيم، وهو تحقيق نهضة وتقدم هذا الوطن، ولن يتحقق ذلك إلا بالحفاظ على أمنه القومي

ومعلوم دور الإعلام، وخطره، وتقلبه، فهو يجعل المظلوم ظالمًا، « إن شاء»، ويجعل الظالم مظلومًا،«إن شاء»، والحق باطلاً، والباطل حقاً، «إن شاء»، كما أنه يَمدح اليوم، ويذم غداً، فلا يصح ترك الحفاظ على أمن أوطاننا القومي بسبب

هذا، وإلا سيكون من الخيانة، ومن دعم الإرهاب تركُ الحفاظ على الأمن القومي المصري.

كما أنه يجب أن يعلم العامة والخاصة، أن أبناء هذا الوطن ، وفي القلب منهم أبناء الحركة الإسلامية هم في طليعة من يحافظون على أمن هذا الوطن، رغم كل ما أصابهم من آلام وجراحات، فهذا أدعى للإعذار أمام الله، ثم أمام الشعب بتنوعاته، ثم أمام التاريخ .

بقي أن نقول: إن التفريط في أمن مصرنا القومي، جريمة، في حق مائة مليون مصري، لا تقل عن جريمة إرهاب في حق مصري بل تزيد .

وخلاصة ما تقدم:

يتضح أن الأمن القومي المصري، يجب أن يكون بالنسبة لكل مصري، هو أغلى من نفسه، وولده، وأهله، وجماعته، ورئيسه، ووزيره، لأنه حفاظ على حياة، ومصالح من يفديهم بنفسه، وهم أبناءه، وذويه، وشعبه،وأرضه، وعرضه، ودولته، وتاريخها، وحاضرها، ومستقبلها، وأمنها، ورفاهيتها، واستقرارها، واستمرارها، وذلك من منطلقٍ ديني، وأخلاقي، ومنطقي، وفطري .

الفصل الثاني:

- -

الأهداف والدوائر والركائز

والأبعاد والخصائص

لاشك أن للأمن القومي المصري، أهدافاً، يسعى إلى تحقيقها، وله دوائر، هـي محور اهتمامه، لارتباطها بمصالحه العامة، أو مصالحه الوطنية، كما أن له ركـائز، يعتمد عليها، للقيام بأهدافه، داخل دوائر اهتمامه، كذلك له أيضاً أبعاداً، متعـددة، لاتنحصر في البعد الأمني، والعسكري، وذلك حسـب التطـور، والتوسـع، الـذي فرضه الواقع، وتبنته الدول المتقدمة، بحـث لا يمكـن إغفالـه، كمـا أننـا نجـد أن الأمن القومي ، بمفهومه الصحيح، له مجموعـة مـن الخصـائص التـي يجـب أن تُميزه، وتُسهم في تحقيق أهدافه، وإن الخطأ في صياغة هذه الأهداف،أو إهمال تلك الدوائر، أو عدم توافر الركائز، أو إغفال الأبعاد المتعددة، يقـوض الأمـن القـومي المصري، ويعرضه للخطر، فيجب التنبيه على أهمية ذلك، وهذا ما سـوف نتناولـه في مباحث هذا الفصل، -إن شاء الله تعالى- وهي :

المبحث الأول : أهدافه وحتمية إعلاء قيمة المواطن المصري كإنسان .

المبحث الثاني : دوائر وركائز الأمن القومي المصري .

المبحث الثالث : أبعاد الأمن القومي المصري .

المبحث الرابع : خصائص الأمن القومي المصري في الرؤية الوطنية.

المبحث الأول

أهدافه وحتمية إعلاء قيمة المواطن المصري كإنسان

يجب أن يكون للأمن القومي المصري أهدافاً، يسعى إلى تحقيقها، لكي يتمكن من المحافظة على أركان الدولة المصرية، ويحقيق مصالحها العامة، ومصالحها الوطنية، كما لابد وأن تكون هناك قيمة عليا وأسمى للدولة تسعى للحفاظ عليها عند تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والخطأ في فهم هذه الأهداف، وحصرها فيما دونها فقط، يُعد تهديداً للأمن القومي ، وهذا ما سوف نقدمه في العناصر التالية:

أولًا: خطورة الصياغات الخطأ لأهداف الأمن القومي المصري:

ثانيا: أهمية إعلاء قيمة الإنسان المصري، كهدف أعلى، وأسمى،وضابط، ومحدد، لأهداف الأمن القومي المصري:

ثالثا: صياغة أهداف الأمن القومي المصري:

رابعًا: أهمية الصياغة الصحيحة، لتحقيق الأمن القومي المصري:

وسوف نتناول هذه العناصر ونلقي عليها الضوء على النحو الآتي:

أولاً : خطورة الصياغات الخطأ لأهداف الأمن القومي المصري:

إن الهدف من الأخذ بمفهوم ومقتضيات الأمن القومي المصري، ينبغي أن يكون هدفًا، واضحًا، ماثلًا أمام صانعي السياسات، وأصحاب القرار، والنخب الفكرية، والدينية، والسياسية الرسمية، وغير الرسمية، على تنوعها، واختلافها،

لكي يحتويه الوعي الجمعي المصري، وتتضافر الجهـود، عـلى العمـل مـن أجـل تحقيقه، فإذا غاب هذا الهدف، أو اختُلف حوله، فإن هذا منذر بخطر داهم، يهـدد كل مكونات، ومقدرات الوطن.

والمتابع للشأن المصري، يجد أن كثيرًا مـن الصـياغات المطروحـة لأهـداف الأمن القومي المصري، من النخب المختلفة، والمتنافرة، تعـاني مـن التناقضـات الحادة، وعدم الشفافية، فهي تغلف مفهوم الأمن القـومي، وأهدافـه بغـلاف مـن الضبابية، التي تُشتت الـوعي الجمعـي، وتغيبـه عـن الصـياغة الصـحيحة للأمـن القومي المصري.

فإن هذه الصياغات لم تنطلق مـن الخطـاب الـوطني، الموجـه لشـعب واحـد، يعيش على أرض واحدة، كجسد واحد، تتكامل مكوناته، رغم تنوعها، واختلافها، لأن شريانها ووريدها واحد، ومصالحها واحدة، بل ومهـدداتها واحـدة، لأن قـوة هذه المكونات في تكاملها، وتضـامنها كجسـد واحـد، ولأن هلاكهـا، وفسـادها، وإفسادها، يكمن في احترابها، واستقواء بعضها على بعض، أو قهر بعضها لـبعض، وهو ما يهدد استقرارها، وبقاءها.

ولكن تنطلق هذه الصياغات من منطلقات طائفية، أو أيديولوجية، أو مصالحية ضيقة، فهذه الصياغات لم تستطع، أن توحد الخطـاب، والجهـد الـوطني خلفهـا، لكي نعمل جميعًا على تحقيقها، بل فرقتنا، وجعلتنا أحزابًا، وشيعًا، يتوجس بعضـنا من بعض، لكل منا هدفه، ومفهومه للأمن القومي المصري، وكأننا نعيش في جـزر منعزلة، يعمل بعضنا على احتلال الآخر، أو قهـره، أو السـيطرة عليـه، وإخضـاعه لسلطانه، أو الهرب منه، ومنع خطره، أو الإستقواء بالآخر عليه.

- فالبعض ينظر لوجوب انطلاق الصـياغات، مـن الأيديولوجيـة الإسـلامية، باعتبار أن مصر إسلامية.

- والبعض الآخر ينادي، بانطلاقها من الرؤية العلمانية، باعتبار أن مصر بها غير

مسلمين أو مسلمون لا يرغبون في تطبيق الشريعة،أو يخالفون مفهوم التيارات الإسلامية في فهم الشريعة، بل وفي فهم الإسلام، وباعتبار أن مفهوم الأمن القومي مفهوم علماني حديث .

- والبعض ينطلق، من منطلق قومي عروبي، وذلك باعتبار أن مفهوم الأمن القومي، مفهوم قومي بالأصالة .

- والبعض يراها، تنطلق من رؤية وطنية جامعة، وهؤلاء يختلفون في معنى الوطنية، ومعنى المواطنة.

- فبعض المختلفين فيما بينهم، يرون أن أهداف الأمن القومي المصري، تصاغ في إطار «الحفاظ على مصالح طائفة، أو جماعة دينية، أو فكرية، مسيحية، أو إسلامية، أو علمانية» .

- كما أن بعض المختلفين في ما بينهم، يرون أن الأهداف تصاغ في إطار «الحفاظ على مصالح طبقة اجتماعية فقيرة أو غنية».

- وآخرون مختلفون أيضًا فيما بينهم، يرون أن الأهداف تصاغ في إطار «الحفاظ على السلطة أو النظُم الحاكمة».

- ومجموعات أخرى مختلفة أيضا فيما بينها، ترى أن الأهداف تصاغ في إطار « الحفاظ على شخص القيادة العليا، سواء رئيس السلطة لمؤيدي السلطة، أو زعيم المعارضة للمعارضين، أو زعيم الجماعة الدينية، إسلامية كانت أو مسيحية».

فهؤلاء يرون أن أهداف الأمن القومي هي: الحفاظ فقط على الشخص، أو الطائفة، أو الطبقة الموالين لها، وهذا خطأ وعين الخطر، فهذه المفاهيم ونحوها تهدد الأمن القومي المصري.

والصحيح أن الصياغة الصحيحة، يجب أن تنطلق من منطلق واحد وهو :

«**إعلاء قيمة الإنسان المصري، وتحقيق مصالحة، باعتباره هدف أعلى، وأَسمى وكضابط، ومحدد لأهداف الأمن القومي المصري**».

وهو ما يتوافق مع صحيح الرؤية الإسلامية، والوطنية، والمنطقية، لأي دولة تريد أن تضع أهدافاً تحقق أمنها القومي الحقيقي، وهذا ما سوف نوضحه في العنصر التالي.

ثانيا : أعلاء قيمة الإنسان المصري، كهدفٍ أعلى، وأسمى، وضابطٍ، ومحددٍ، لأهداف الأمن القومي المصري:

إن الأمن القومي المصري، ينبغي أن يكون هدفه الأسمى، والأوضح هو: «إعلاء قيمة الإنسان المصري»، دون أي تفرقةٍ بين إنسان وإنسان مصري، بسبب الاعتقاد، أو الفكر، أو اللون، أو النوع، أو الهيئة، أو الوظيفة، أو الانتماء السياسي، أو الطبقة الاجتماعية، بحيث يكون « إعلاء قيمة الإنسان المصري»، هو الضابط الذي يترجم إلى أهداف واضحة ومحددة.

وإلى هنا يحسن التوقف للإجابة على تساؤلين أساسيين هما:

الأول: من المقصود بالإنسان المصري، الذي يجب إعلاء قيمته ؟

الثاني: كيف يتم إعلاء قيمة الإنسان المصري، من خلال مفهوم الأمن القومي المصري؟

السؤال الأول: من المقصود بالإنسان المصري الذي يجب إعلاء قيمته؟

هو كل مصري، يحمل الجنسية المصرية، دون أي تفرقة بسبب نوعه، أو دينه، أو فكره، أو هيئته، أو انتسابه السياسي، أو الوظيفي،أو طبقته الاجتماعية، سواء كان مؤيدًا للسلطة الحاكمة، أو معارضًا لها.

السؤال الثاني: كيف يتم إعلاء قيمة الإنسان المصري، من خلال مفهوم الأمن القومي المصري؟

يتم إعلاء قيمة الإنسان المصري، من خلال مفهوم الأمن القومي المصري، عندما يكون هو الضابط الذي يترجم إلى أهداف واضحة، ومحددة، وذلك بمايلي:

١- رعاية حقوقه العامة، والخاصة، وحمايتها.

٢- حماية أمنه، وسلامته من الأخطار، والتهديدات، الداخلية والخارجية.

٣- العمل على تحقيق آماله، وتطلعاته، ورغباته المشروعة.

٤- الحفاظ على حدود وطنه، ومقدراته، وثرواته.

٥- العمل على تحقيق التنمية المستدامة، سياسيًا، واقتصاديًا، وبشريًا، وتحقيق الرفاهية له.

٦- الحفاظ على ثقافته، وهويته، وحريته، واختياراته، وإرادته.

٧- تحقيق المساواة بينه وبين جميع مواطنيه، في الحقوق، والواجبات، والحريات، والفرص .

٨- تحقيق الاندماج الوطني، والسلم المجتمعي.

٩- توفير منظومات الرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليمية له .

ونخلص مما تقدم بما يلي:

إن إعلاء قيمة الإنسان المصري، تكمن في الحفاظ على الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية، على الوجه الصحيح، كما بيناه، وسنبينه -إن شاء الله-.

***

ثالثا : صياغة أهداف الأمن القومي المصري:

إن صياغة أهداف الأمن القومي المصري، بحسب « إعلاء قيمة الإنسان المصري » كضابط، ومحدد لأهداف الأمن القومي المصري، تكون ثلاثة أهداف، لا يمكن فصل بعضها عن بعض، باستغناء، أو إهمال وهي:

الهدف الأول:الحفاظ على الدولة المصرية، بمفهومها الصحيح، والعلمي:

الهدف الثاني:تحقيق المصالح العامة، والحفاظ عليها:

الهدف الثالث:تحقيق المصالح الوطنية، والحفاظ عليها:

وسوف نلقي عليها الضوء بشيء من الاختصار على النحو التالي:

الهدف الأول: الحفاظ على الدولة المصرية، بمفهومها الصحيح، والعلمي:

قدمنا فيما سبق المفهوم الصحيح للدولة، وهي التي يكون الحفاظ عليها أحد أهداف الأمن القومي المصري، لذلك فلا يصح اختزال الدولة المصرية، في حزب أيًا كانت مرجعيته، أو هوية المنتسبين إليه، أو جماعة، أو طائفة دينية، كما لا يصح حصرها في شخص حاكم، وصل للسلطة بطريق شرعي، أو انقلاب عسكري، وسواء كان عادلاً، أو ظالمًا، كما لا يصح حصرها في قيادة سياسية، أو دينية، أو فكرية، كما أنه من الخطأ حصر الدولة، في أحد مؤسساتها المدنية أو العسكرية، أو الدينية، أو قيادتها، أو بعضهم، فالدولة تحافظ على حقوق هؤلاء القانونية، بصفتهم تابعين لها، ولايصح بحال جعل الدولة تابعة لهؤلاء، أو بعضهم، أو غيرهم.

فالدولة كما قدمنا، هي الشعب، والإقليم، والسلطة، المعبرة عن إرادة الشعب، ومؤسساته الوطنية، وهذه السلطة تمارس مهامها، وهي منفصلة عن

شخوصها، فالسلطة ثابتة للوظيفة، والمنصب، والمهام، أما الشخوص فهم مُتغيرون، مُعَرضُون للصواب، والخطأ، والمحاسبة، والثواب، والعقاب، والعزل، والموت، أما مهام الدولة، التي يمارسونها، فهي باقية بقاء الدولة، فالهدف هو الحفاظ على أركان الدولة، فالحفاظ على الشعب، ووحدته، واندماجه، هدف، والحفاظ على أرض الدولة، وحدودها، من الاعتداء، أو الانتقاص، هدف، والحفاظ على وجود سلطة معبرة عن الشعب، ووجود مؤسسات تقدم له الخدمات، هدف، وهذا هو المقصود بالحفاظ على الدولة .

الهدف الثاني: تحقيق المصالح العامة والحفاظ عليها:

والمصالح العامة هي: «**المنافع، والخدمات، والحاجات،التي تتعلق بعموم المواطنين، ويتساوون فيها جميعًا، وتسعى الدولة إلى تحقيق الاكتفاء منها،عن طريق مؤسساتها الوطنية**»، وهي متعددة، ومتنوعة، دينية، وتثقيفية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وأمنية، وتعليمية، وصحية، وترفيهية، ومتعلقة بتحقيق المساواة، وحماية الحريات، العامة، والخاصة، والفصل في المنازعات، وسن التشريعات، وغير ذلك مما هو يُشكل مصلحة عامة، ترعاها الدولة، أو منوط بمؤسساتها تحقيقها، وفقًا للقانون، والدستور، والمعايير المهنية، كما في الدول المتقدمة، والمستقرة، سياسياً، وأمنياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

إذن الحفاظ على المصالح العامة، هو أحد أهداف الأمن القومي المصري، وليس أحد أهداف الأمن القومي تحقيق مصالح أتباع طائفة، أو جماعة، أو مؤسسة، أو مجموعة مصالح، دون غيرهم من باقي مواطني الدولة المصرية، فهذا تهديد للأمن القومي ، لآثاره السلبية، على التماسك المجتمعي، والاستقرار في الدولة المصرية.

الهدف الثالث: تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ عليها:

والمصالح الوطنية هي: « **الحاجات، والرغبات الثابتة، والمتطورة، التي تسعى الدولة لإنجازها، والحفاظ عليها في علاقاتها بالدول الأخرى**»والتي يجب الحفاظ عليها، وتكون هدف من أهداف الأمن القومي المصري.

فالمصالح الوطنية، تختص بالعلاقة بين الدولة المصرية وغيرها من الدول، أما المصالح العامة فهي ما تحققه الدولة المصرية أو تسعى لتحقيقه،وترعاه، وتحافظ عليه، داخليًا ويخص عامة المواطنين.

تُقسم المصالح الوطنية، من حيث أنواعها ودرجة أهميتها إلى قسمين:

الأول: أنواع المصالح.

الثاني: درجة أهمية المصالح، أو ما يُطلق عليه «درجة كثافة المصلحة».

أولًا: أنواع المصالح:

١ - **المصلحة الدفاعية:** وهي المتمثلة في حمايةِ الدولة حدودَهامن الاعتداء، أو التهديد الخارجي، وحماية مواطنيها من الاعتداء، أو تهديد البدني العنيف، من دولة أخرى، أو مجموعة من خارج الحدود .

٢- **المصلحة الاقتصادية:**وهي استهداف الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية، عند ممارسة علاقاتها الدولية.

٣- **المصلحة الأيديولوجية:**حماية الدولة منظومة القيم، التي يعتنقها مواطنو الدولة، عند ممارسة علاقاتها الدولية.

٤- **مصلحة النظام العالمي:** العمل مع باقي الدول، سواء المجاورة، أو الإقليمية، أو المنتسبة للأمم المتحدة، على تعزيز نظام سياسي، واقتصادي، عالمي، عادل، تشعر فيه الدولة بالأمن، وتحقيق مصالح مواطنيها.

ثانيًا: درجات كثافة « أهمية» المصالح:

تَتحدد أهمية المصالح حسب درجة أهميتها، أو كثافتها، وهي معايير تم وضعها، للتمييز بين المصالح من حيث أهميتها، وأولوياتها في الحماية، والاستهداف بالتحقيق، وخاصة عندما تتعارض، أو تتزاحم، فيما بينها، فهذه المعايير، تُعد مميزة للمصالح، ومقدمة لبعضها على بعض،فتساعد صاحب القرار، وواضع السياسات، على الترجيح عند التزاحم، أو التعارض بين المصالح، وهذا ما سيأتي توضيحه .

الدرجة الأولى: المسائل المصيرية: «إذا تعرض وجود الدولة للاعتداء، أو التهديد الأكيد»، كاعتداء عسكري، أو تهديد أكيد به، أو قطع شريان من شرايين الدولة التي تعتمد عليها في وجودها، أو استمرارها، أو استقرارها، أو التهديد به، كمنع مياه النيل عن مصر، أو النقص الحاد في الحصة الواردة إليها، أو التهديد القابل للتنفيذ بذلك.

الدرجة الثانية: المسائل الحيوية:«إذا تبين ضررًا بالغًا، يمكن أن يلحق بالدولة المصرية».

الدرجة الثالثة: المسائل الكبرى: « إذا كانت تتعلق بمصالح الدولة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأمنية، التي لم تبلغ درجة المسائل المصيرية، والحيوية، ولم تنزل إلى درجة المصالح الفرعية للدولة ».

الدرجة الرابعة: المسائل الفرعية: « إذا كانت تتعلق بالمصالح الفردية لمواطني الدولة، أو شركاتها الصغرى عند دولة أخرى».

ملاحظة:

المسائل المصيرية، يجب أن تُقدم، وتكون هي الأولى بالرعاية، والحماية، لأن

بدونها ستنهار كل المصالح، وتتعرض كل المسائل للخطر، أما غيرها من المسائل، فتخضع في ترجيحها، وتقديمها، لقراءة الواقع في الترجيح، أو التعامل معها حسب قدرات الدولة.

كذلك، الفارق بين المصالح، وتحديد درجة كثافتها على أرض الواقع، فارقٌ بسيط، يخضع للقراءة الواقعية، والمتخصصة، فيمكن أن تتحول المسألة من فرعية إلى كبرى، ومن كبرى إلى حيوية، والحيوية إلى مصيرية، ويمكن العكس إذا كانت الدولة قوية، وقادرة على حماية حدودها، ومواطنيها، وتمتلك قوة الردع، وهكذا في كل مسألة.

أيضًا: المفهوم التقليدي للأمن القومي، كان متعلقًا بالدفاع عن الأرض، ثم اتسع، وتطور، ليشمل المصالح المصيرية، والحيوية ، وغيرها من المصالح.

رابعًا: أهمية الصياغة الصحيحة لتحقيق الأمن القومي المصري:

إن الأهداف المتقدمة للأمن القومي المصري، تم صياغتها لكي تحقق الأمن القومي، بمفهومه الصحيح، الحقيقي، والشامل، والمحقق لأهداف الوطن، ولا يخدم جماعة، أو طائفة دينية أو غير دينية، أو يخدم مؤسسة عسكرية، أو مدنية، أو شخص حاكم، أو مجموعة في السلطة، أو معارضة، أو يخدم قوى داخلية، أو خارجية، بل يخدم الدولة المصرية، ويحقق الأمن القومي لها بمفهومه الصحيح الذي هو:

« مجموعة الإجراءات، والتدابير، التي يجب أن تقوم بها وتمتلكها الدولة، لكي تحافظ على أركانها، وتتمكن من القيام بوظائفها، وتحقق المصالح العامة والوطنية لها، مع استمرار كفاءة هذه القدرات في وقت السلم، والحرب، وفق استراتيجية، مرنة، وآمنة، وقابلة للتطوير ».

المبحث الثاني

دوائر وركائز الأمن القومي المصري

نلقي الضوء في هذا الفصل، على مجموعات من الدوائر، التي تعبر عن المجالات المستهدفة بالحماية، والرعاية، والعمل، والتي يطلق عليها البعض مستويات، أو أنواع، وهي تقع في مجال التأثير والتأثر.

كما نتحدث عن الركائز الأساسية، للأمن القومي المصري، وهي التي تمثل المرتكزات، التي يعتمد عليها، ولا غنى عنها،لأداء مهام، وأهداف الأمن القومي المصري.

أولاً: دوائر الأمن القومي المصري:

للأمن القومي المصري، مجموعة من الدوائر، تمثل المجالات المستهدفة، والأولى بالحماية، والرعاية، والعمل، ومعرفة وترتيب هذه الدوائر، هام لصانع السياسات، وصاحب القرار، لتحديد الأولويات، وكذالك هام معرفتها للمواطنين، حتى يتفهموا تحركات المؤسسات الوطنية، وأولوياتها الضرورية .

واختيارنا لها بهذا الترتيب، هو اختيار موضوعي، بدافع وطني لتحقيق صالح الدولة المصرية، دون غيره من الدوافع، ونقدمها على النحو الآتي:

الدائرة الأولى: « الدائرة الداخلية».

الدائرة الثانية: « الدائر الوطنية أو الحدودية – دائرة دول الجوار».

الدائرة الثالثة: « دائرة حوض النيل والقرن الأفريقي – والدائرة الأفريقية ».

الدائرة الرابعة: « الدائرة العربية والإقليمية ».

الدائرة الخامسة: « الدائرة الإسلامية العالمية ».

الدائرة السادسة: « الدائرة العالمية والدول الكبرى ذات التأثير الدولي ».

وسوف نتناولها فيما يلي:

الدائرة الأولى: « الدائرة الداخلية»

وهذه الدائرة، هي أهم الدوائر على الإطلاق، والتي يَغفل عنها كثير من المتحدثين في هذا المجال، وللأسف يُهملها كثيرٌ من أصحاب القرار في دول العالم الثالث، ويتعاملون معها، وكأنها آخر دائرة، يجب النظر إلى مطالبها، ومتطلباتها، وهذا خطأ جسيم،وخطرٌ كبير، لأن الأمن القومي، إذا لم يتحقق في هذه الدائرة، فقد تفشل الدولة، والسلطة الحاكمة، في تحقيق الأمن القومي في باقي الدوائر.

وهذه الدائرة، محيطها الداخل المصري، ومحور اهتمامها، هو المواطن المصري، وتركز على تحقيق الأمن له، بشكل شخصي،وعلى المستوى العام للمواطنين، وفي أيِّ بقعة كان فيها، داخل دولته، سواء في منزله، أو عمله، أو دراسته، أو تجوله، في حضره أو ريفه، في الإقامة، والسفر، وبحيث تقوم الدولة في هذه الدائرة بوظائفها المتعددة، والمتنوعة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية والتعليمية، والصحية، والأمنية، وغيرها،وتحقيق المصالح العامة على الوجه الذي بيناه آنفا.

وليس من مهام الدولة، إخافة المواطن، أو قهره، أو تهديده بحال من الأحوال، بل تقوم بإبعاده عن أسباب الخوف،ومظاهر القهر، وذلك بتحقيق التنمية، والاستقرار السياسي، والحفاظ على المواطن من الخوض في الصراعات،

الطائفية، أو السياسية، أو الأهلية الدامية، أو التعرض لها، أو تصيبه آثارها، وتحفظه من مخاطر الجهل، والأوبئة، والأمراض المزمنة، والخبيثة، وأسبابها، وتتخذ من الإجراءات، ما يمنع وقوعه في براثن الإدمان، أو تعاطي المخدرات .

ونؤكد هنا، أيضاً، أن المقصود بالمواطن، هو كل مصري دون النظر إلى دينه، أو فكره، أو نوعه، أو وظيفته، أو هيئته، أو طبقته الاجتماعية، أو اختياراته السياسية.

فهذا هو الذي يقوي الشعور بالولاء، والانتماء للوطن، والمجتمع، وينمي الترابط بين المكونات، ويحقق الاندماج الوطني، والرغبة في العيش المشترك، وهو الذي يجعل المواطن جزءًا لا يتجزأ من المدافعين عن مصالح الوطن، فيدافع عنه، وعن مقدراته، كما يدافع عن نفسه، وولده، وأحب الناس إليه، ويسهم في تطويره، وتقدمه، فيصبح مواطنًا، منتجًا، فاعلًا، ومتفاعلًا، فالمواطن هو الثروة الحقيقية، التي يجب الحفاظ عليها، لتنميتها، واستثمارها.

فالمواطن هو جزء من الشعب، والشعب، هو الركن الأول، من أركان الدولة، فالحفاظ على الجزء، هو حفاظ على الكل، فيجب الاهتمام به على ما عداه، وهذا ما نقصد به «**إعلاء قيمة الإنسان المصري**».

وفي هذه الدائرة، يجب تفعيل حقوق الإنسان، وبرامج التنمية السياسية، والاقتصادية، والبشرية، والعدالة الاجتماعية، والحقوق السياسية للفرد، وإشاعة روح التعاون، والمشاركة في المجتمع، وإدارة التنوع الطبقي، والطائفي، والفكري، لصالح المواطن، وبالتالي لصالح الدولة.

الدائرة الثانية: « الدائر الوطنية أو الحدودية – دائرة دول الجوار»

هذه الدائرة، هي من الأهمية بمكان للأمن القومي المصري، والحديث عنها يستدعي التطرق لمجموعة من المسائل الهامة،المتعلقة بالأمن القومي المصري،

نعرض بعضًا منها:

المسألة الأولى: أهمية حفظ الحدود، والنظر إليها باعتبارها نهاية الملكية الوطنية ؟

المسألة الثانية: احترام الحدود الحالية، بين الدول المجاورة ؟

المسألة الثالثة: نرفض أطماع الكيان الصهيوني، واحتلاله لفلسطين، والمسجد الأقصى، كما لا يصح الاحتراب الداخلي بين الشعوب المسلمة والحكومات، لتحرير فلسطين، حتى وإن منعت الحكومات الشعوب من قتال الصهاينة؟

المسألة الرابعة:العلاقات المصرية مع الدول، والكيانات الحدودية، وأثرها على الأمن القومي المصري ؟

المسألة الخامسة: مقترح للدور المصري في الدول المجاورة، فلسطين، وليبيا، والسودان ؟

وسوف نتناول هذه المسائل على النحو التالي:

المسألة الأولى: أهمية حفظ الحدود، وأهمية النظر إليها باعتبارها نهاية الملكية الوطنية:

لابد وأن تُسخر الجهود، والإمكانيات، وينتشر الوعي، بأهمية، وضرورية، الحفاظ على الحدود المصرية، والدفاع عنها، وعدم إقرار التنازل عن حبة رمل منها، لدول صديقة، أو شقيقة، أو معادية.

كما أنه في المقابل، يجب التنبيه على خطر الاستهانة بحدود الدول الإسلامية المجاورة، وترويج ثقافة الاستيلاء عليها بالقوة، أو الغزو، تحت ذريعة أن الأمة الإسلامية كانت دولة واحدة، ويجب أن تكون دولة واحدة، فيجب توحيدها، ولو بالقوة، فهذا خطأ .

نعم كانت الأمة الإسلامية في بعض الأوقات دولة واحدة، ولكن الواقع أنها تقسمت، ومحاولة توحيدها بالقوة يفتتها أكثر، ويتسبب في دخول المسلمين حرباً فيما بينهم، وتُهدر دمائهم، وثرواتهم، في حروب لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة الإسلامية، فيجب النظر لهذه الحدود، التي استقرت، على أنها أصبحت ملكية خاصة، لكل دولة، فلا يصح تغييرها، إلا بالإرادة المشتركة للشعوب المتجاورة .

كما أن العالم الحديث، أقرّ الحدود التي خلفها الاستعمار، أو الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، أو الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، كما أقرّ الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، الحدود التي خلفها الاستعمار.

نعم يجب رفض واستنكار، تقسيم، وشرذمة الدول الإسلامية، ولكن لا يصح اتخاذ إجراء منفرد، من دولة، أو جماعة، لتغيير هذه الأوضاع بالقوة،حيث أصبح اليوم من المستحيل على شعوب هذه الدول، التوحد بشكل قهري، ومن الخطأ، والخطر، التعامل مع هذه القضية بمنطق الغازي لهذه الشعوب، والمستعمر لهذه البلاد، فلابد عند الدعوة إلى الاتحاد أو التحالف، لابد وأن يكون هذا الخيار طواعية، بين الدول الإسلامية، أو العربية، أو الإفريقية، بعد أن تمتلك إرادتها، وقرارها، ويتمثل بالوعي شعوبها، وحكامها، ولا يطرح الاتحاد بالقوة، والقهر، والغزو، فهذا يعرض الأمة وشعوبها للأخطار.

وعلى ما تقدم، نقول:

إن الاستهانة بحدودنا، أو الطمع في حدود الدول المجاورة، أمران في غاية الخطورة، على أمننا القومي، وأمن الدول، والشعوب المجاورة .

المسألة الثانية: احترام الحدود الحالية بين الدول المجاورة.

إنه من الضروري لخلق الاحترام المتبادل، وحفظ الأمن على الحدود

المشتركة، أن تعم ثقافة احترام الجوار، وعدم الاعتداء على الغير، ولا يتم التوحد أو التحالف، إلا بإرادة الشعوب، والأنظمة السياسية، المعبرة عن الإرادة الحرة لشعوبها.

قد يقول البعض: هذا ترسيخ للفرقة، وإقرار بالتقسيم المخالف لشريعتنا الإسلامية، نقول: إنه ترسيخ لقواعد، منضبطة، منطقية، تتعامل مع الواقع الذي لا تستطيع تغييره، إلا بآليات مقبولة، وعادلة.

المسألة الثالثة: نرفض أطماع الكيان الصهيوني، واحتلاله لدولة فلسطين والمسجد الأقصى، كما لا يصح الاحتراب الداخلي بين الشعوب المسلمة وحكوماتها، بذريعة تحرير فلسطين، حتى وإن منعت الحكومات الشعوب من قتال الصهاينة.

أولا: لا يصح الإقرار بأحقية الكيان الصهيوني، في اغتصاب دولة فلسطين، والاستيلاء على المسجد الأقصى، ولايجوز لمسلم فعل ذلك، بإرادته الحرة، فإن كان هناك واقعياً، احتلالًا عنصريًا، كأمرٍ واقعٍ، فلا يجوز ديانة، أو عقلًا، إقرار هذه الجريمة.

ثانيا: لا يجوز شرعا، ولا يصح عقلًا، أن تتحارب، وتتقاتل الشعوب المسلمة وحكامها، بسبب رغبة جزء من الشعوب، فتح جبهات قتال على حدودها مع الكيان الصهيوني، لأن هذا الاحتراب، يضعف الدول، والشعوب المسلمة، ويسفك دماءهم بأيدي إخوانهم، ويشغل الحكام بشعوبهم، والشعوب بحكامها، ويقوي الكيان الصهيوني، ويثبت قواعده في الأرضي المحتلة، ويضمن له التفوق العسكري، على كل الدول المطوقة له.

إذن، الواقع، والقدرات، والتاريخ القريب والبعيد، يجعلنا نقول: إن إشعال حروب داخلية في الدول الإسلامية، بين الشعوب والجيوش، لا يصب إلا في صالح

العدو الصهيوني، لذلك يجب أن تُحفظ هذه الدماء المهدرة، من الشعوب والجيوش، وتُحفظ الثروات، والجهود المهدرة، في هذه الصراعات، ويتم استثمارها في البناء الداخلي، وتقوية الدولة الوطنية، في كل النواحي، حتى يتحقق استقرارها، واستقلال قرارها، وينتشر الوعي بين الشعوب، حتى يأتي اليوم الذي تتبنى فيه الدول الإسلامية والعربية، شعوبًا، وحكامًا، مقاومةَ اعتداءات، وأطماع الكيان الصهيوني الغاصب، بعد أن تقوى، وتتوحد الشعوب خلف قيادتها، المعبرة عن إرادة الشعوب.

المسألة الرابعة: العلاقات المصرية مع الدول والكيانات الحدودية، وأثرها على الأمن القومي المصري.

لله الحمد أن دول الجوار المصري، هي دول عربية إسلامية، تربطها بمصر روابط تاريخية، وثقافية، ودينية، واجتماعية، تجعلها قابلة لأن تحدث فيما بينها تعاونًا، وتقاربًا، بل واتحادًا، وهي فلسطين، وليبيا، والسودان، باستثناء الكيان السرطاني المغتصب.

فهذه الدول، يجب النظر إليها، على أنها بُعدًا، وعُمقًا إستراتيجيًا، وآمنًا للدولة المصرية، في حالات الأخطار، والتهديدات، كما يجب أن تنظر شعوب هذه الدول وحكوماتها للدولة المصرية، على هذا النحو السابق.

لذلك يجب أن تكون العلاقات بين مصر والدول العربية المجاورة، علاقات تعاونية، تكاملية، يحركها الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشأن الداخلي، والاحترام المتبادل للسيادة.

لذلك يجب أن يكون دور مصر، الذي لا تخطئه عيون شعوب هذه الدول، هو أن مصر دورها تعاوني، تكاملي، تحرص على قوة، وتماسك دول الجوار العربية، وفي حالة وجود نزاع، أو صراع بهذه الدول، تكون مصر هي الأخ الأكبر، الذي يلجأ إليه جميع الأطراف، ولا تنحاز إلى طرف على طرف، ولا تشعل الصراع أو

الانقسام بها.

لأن الصراع، أو الانقسام في هذه الدول، كما يحدث في ليبيا، وفلسطين، أو انفصال جزء منها، كما حدث في السودان، ليس في صالح مصر، على مستويات عديدة.

كما أنه ليس في صالح الدولة المصرية، أن تنحاز لطرف على حساب طرف، أو أطراف أخرى، فهذا السلوك المصري (إن حدث) يجعل الدولة المصرية، في موقف عداء للأطراف الأخرى، فتكون المصالح المصرية عرضة للتهديدات حسب قوة، وقدرة هذه الأطراف، أو عندما تصل هذه الأطراف للحكم في دولها.

وعلى ما تقدم، يجب أن تكون سياسة الدولة المصرية، تجاه هذه الدول المجاورة، إذا نشب بين مكوناتها نزاع، أو صراع، هي سياسة الدولة الراعية للمصالحات، والمحبذة، والمحفزة، على التوافق.

كما لا يصح، أن تقبل مصر أن يتم عزلها، عن التفاعل، والتأثير، ولعب الدور الرئيس، في حل أزمات دول الجوار، كما حدث في الأزمة السودانية، وانفصال جنوب السودان، وكما يريد البعض عزل مصر عن القيام بدور مؤثر في الأزمة الليبية، والأزمة الفلسطينية، وأزمة دارفور.

المسألة الخامسة:تصور للدور المصري في الدول المجاورة، فلسطين، وليبيا، والسودان.

نعرضه بشكل مجمل على النحو التالي:

أولًا: فلسطين:

من صالح الدولة المصرية، والشعب الفلسطيني، ولاسيما في غزة، أن تكون مصر هي الأم الراعية للمصالحة الفلسطينية، وأن تكون المرجعية الحاكمة، والفاصلة بين مكوناتها المتنازعة.

ومن صالح مصر، أن تكون غزة مستقرة، كي تكون حائط الصد الأمامي، عند التهديدات الصهيونية لمصر، لا أن تكون غزة هي أحد الأخطار على مصر، كما يريده البعض لها أن تكون أو يروج لذلك البعض.

كما أنه يمكن أن تقام منطقة تجارية بين مصر وقطاع غزة، تعود بالنفع السياسي، والاقتصادي، والأمني، على الشعبين.

ثانيًا: ليبيا:

من صالح الدولة المصرية، والشعب الليبي، استقرار ليبيا، سياسيًا، وأمنيًا، واقتصاديًا، وأن تكون بها حكومة، معبرة إما عن الإرادة الشعبية الحرة، أو معبرة عن توافق القوى المتصارعة، وذات التأثير.

كما أنه، ليس من صالح الشعب الليبي، استعداء السلطة المصرية، أيًا كانت هذه السلطة ديمقراطية، أو دكتاتورية، ومحاولة عزلها عن التأثير في الملف الليبي، لأن أي سلطة في مصر، لا تستطيع تجاهل الأوضاع غير المستقرة في ليبيا.

كما أنه، ليس من صالح مصر، الانحياز لطرف من أطراف الصراع الليبي، وإن كان معه الحق أو الشرعية، فمن باب أولى ليس من صالح مصر الانحياز إلى طرف انقلابي، أو طرف رافض للعملية السلمية، ويرفض التداول السلمي للسلطة، فهذا الانحياز (إن حدث) يؤثر على مصالح الدولة المصرية في ليبيا، وهي كثيرة، سواء على المدى القريب، أو المدى البعيد، وسواء وصلت للسلطة، هذه الأطراف الرافضة للانحياز المصري، أم لم تصل.

ثالثًا: السودان:

لقد تم عزل مصر عن الملف السوداني، في أزمة جنوب السودان، ولكن هناك فرصة، لأن تكون مصر والسودان، شريكان، متكاملان، متعاونان.

فالسودان بلد حيوي بالنسبة لمصر، ومصر بلد حيوي للسودان، والدولتان تمثلان، عمقًا إستراتيجيًا لبعضهما البعض، والتعاون والتكامل بينهما هام، وله تأثير كبير، إن حدث في المجالات الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية، وغيرها.

ومن المعلوم، أن التعاون، والتنسيق المصري السوداني، هام جداً، وضروري لمصر في ملف مياه النيل، الذي هو ملف مصيري، بالنسبة للدولة المصرية،فأي تهديد لمياه النيل، يوجد تهديد بقدره، على مصير ووجود مصر، فلابد من إدارة ملف العلاقات المصرية السودانية بعقلانية، وموضوعية، وعلى نحو يحقق مصالح مصر في ملف مياه النيل، ولا تترك المساحات بين مصر والسودان فارغة،كي تملأها أثيوبيا لصالحها، فهذه العلاقات السودانية الأثيوبية، لها تأثيراتها السلبية على مصر، ولاسيما في حالة توتر العلاقات المصرية السودانية، لذلك ليس من صالح الدولتين توتير، أو إضعاف العلاقات المصرية السودانية.

الدائرة الثالثة: « دائرة دول حوض النيل والقرن الأفريقي – الدائرة الأفريقية».

هذه الدائرة، هي الأقرب، من حيث الأهمية للمصالح المصرية، بعد الدائرة الحدودية، حيث أن شريان الحياة المصري، وهو نهر النيل ينبع، ويجري، ويفيض بخيره من داخل هذه الدائرة، لذا يجب أن تُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا لدورها في أفريقيا عامة، ودول هذه الدائرة خاصة، بحيث يصبح الدور المصري مميزًا، ومحققًا للمصالح المصرية في أفريقيا عامة،ودول حوض النيل والقرن الإفريقي خاصة، حيث أن أفريقيا تمثل المستقبل، والامتداد الطبيعي للمصالح المصرية، باعتبارها سوقًا اقتصاديًا، وقارة غنية بالموارد الطبيعية، وبها أكبر عدد من المسلمين في العالم، وبها منابع نهر النيل، شريان حياة المصريين.

ويمكن تقسيم الدائرة الأفريقية، إلى أقسام في العلاقات المصرية على النحو

التالي:

- **قسم العلاقات المصرية السودانية والجنوب سودانية.**
- **قسم العلاقات المصرية ودول حوض النيل.**
- **قسم العلاقات المصرية ودول القرن الإفريقي.**
- **قسم العلاقات المصرية والدول الإفريقية ذات الأغلبية الإسلامية.**
- **قسم العلاقات المصرية مع الدول المحورية في القارة الإفريقية.**
- **قسم العلاقات المصرية مع باقي الدول الأفريقية.**

وهذه الدائرة، لا تخفى أهميتها للأمن القومي المصري، والاهتمام بها على النحو المناسب، يمثل اهتمامًا بالأمن القومي المصري، ومصالح مصر المصيرية، والحيوية، والكبرى.

وحتى لا نخرج الدراسة عن اختصارها نؤكد على مايلي:

١- لابد وأن تُراجع بشكل دائم الدولة المصرية، سياستها تجاه السودان، وجنوب السودان: حتى لا يستمر التأثير السلبي على المصالح المصرية، المصيرية، والحيوية، والكبرى، كما هو حادث الآن، وحتى لا تتزايد التهديدات، أكثر من ذلك، فيجب التحرك في الاتجاه الصحيح، المحقق للأمن القومي المصري، وأهدافه.

٢- إن من الهام والضروري، إعادة النظر في السياسات المعتمدة، تجاه دول حوض النيل : لأن بها مصالحنا المصيرية، والمتمثلة في «منابع ومجرى نهر النيل» فهو شريان حياة شعبنا وسبب وجود دولتنا.

٣- من الهام والضروري، إعادة النظر في السياسات المعتمدة، تجاه دول القرن

الإفريقي : لأن بها مصالحنا الحيوية، والكبرى، والمتمثلة في « باب المندب» و «الملاحة في البحر الأحمر» و« التأثير على الملاحة في قناة السويس ».

٤- كما يلزم وضع استراتيجية للسياسة الخارجية المصرية، واضحة تجاه أفريقيا، وخاصة دول حوض النيل والقرن الإفريقي، تتضح فيها محددات السياسة المصرية، وأدوات، وآليات هذه السياسة : بحيث تكون فاعلة، ومؤثرة، وقادرة، على تحقق المصالح المصرية، وتضع صورة ذهنية جديدة، ومفيدة للدولة المصرية، تخدم ملفاتها المصيرية، والحيوية، والكبرى.

٥- وختام القول، في هذه الدائرة، يجب إيجاد صيغ للتعاون المصري مع هذه الدائرة، على أساس الاحترام المتبادل، والتكامل، وعدم التدخل في شئون الغير، وتفهم المصالح المشتركة، مع العمل على تقديم المساعدات المصرية لهذه الدول، بشكل يعزز التعاون، والتكامل : كما يجب أن تستفيد الدولة المصرية من قوتها الناعمة، المتمثلة في مؤسسة الأزهر، والكنيسة المصرية، وكذا التاريخ المصري القديم(**الذي يرى كثير من الأفارقة، أن الحضارة المصرية القديمة الفرعونية، هي حضارة أفريقية، وأن مصر أصل الحضارة الأفريقية**)وفتح أبواب الجامعات، والمعاهد المصرية،للبعثات التعليمية الأفريقية، والتواصل مع الأغلبيات، والأقليات، التي تشترك مع مصر في الثقافة الإسلامية أو المسيحية، لتمارس هذه القوى ضغوطًا على حكوماتها لصالح مصالح الدولة المصرية.

الدائرة الرابعة: « الدائرة العربية والإقليمية ».

وهذه الدائرة تنقسم إلى أقسام ثلاثة وهي:

١- دول عربية إسلامية.

٢- دول إسلامية غير عربية.

٣- وكيان صهيوني معادي للدول العربية والإسلامية.

وهنا نجد أن الأمن القومي المصري، إزاء ثلاثة أقسام من الكيانات، يجب التعامل معها حسب مقتضيات الأمن القومي المصري، وهو ما سنلقي عليه الضوء على النحو التالي:

١- دول عربية إسلامية.

وهي دول الجوار، ودول الخليج، ودول المغرب العربي، وهذه الدول تختلف في درجة أهميتها، وتأثيرها، بالنسبة للأمن القومي المصري.

فالدول التي بها مناطق إسلامية، مقدسة لها خصوصية عن غيرها، كالمملكة العربية السعودية، وفلسطين، ثم باقي الدول العربية.

وعلى كل الأحوال، لابد وأن تكون هناك رؤية للأمن القومي المصري، في إطار العلاقات مع هذه الدول، ورؤية تقوم على التعاون، والتكامل، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام السيادة لكل دولة، ما لم تكن تشكل خطورة على الأمن القومي المصري، وتفعيل الأدوات، والإمكانيات المشتركة، وإبرام المعاهدات، والاتفاقيات، للتكامل والتبادل الاقتصادي، والدفاع المشترك.

٢- دول إسلامية غير عربية.

وهي تركيا، وإيران، وهاتان الدولتان، بالرغم من أنهما إسلاميتان، الأولى سنية، والثانية شيعية، إلا أن لكل منهما طموحًا في لعب دور كبير، ومؤثر، في دائرتهما الإقليمية على الأقل، وإن كان هذا مشروعًا في العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، إلا أنه من منظور الأمن القومي المصري، يجب أن يكون هذا الطموح عند محاولة تطبيقه في الواقع، لا يؤثر سلبًا على الدور المصري، ولا يشكل خصمًا منه، ولا يشكل خطرًا على الدور المصري، ولا على الأمن القومي المصري .

فالنظام الإيراني، حسب ما يطرحه من تصور فكري شيعي، وتصور سياسي

ثوري توسعي، وامتدادات تنظيمية مسلحة، موالية لـه في بعـض الـدول العربيـة، لبنان، واليمن، والبحرين، إضافة إلى أقليـات شـيعية مواليـة لـه، في أغلـب الـدول العربية، يمثل خطرًا على الدول العربية السنية، سواء الملكية أو الجمهورية.

أما تركيا، فبعد فشلها، ويأسها من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، اتجهت إلى عمقها التاريخي، وإرث أجدادها القديم، وبعدها الديني السني، ولأن السلطة في تركيا وصلت إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات، والمعايير الديمقراطية، وأغلب دول الإقليم الذين يعتلون السلطة فيها، وصلوا إليها إما توريثًا أو بالقوة، ولأن السـلطة في تركيـا للشـعب، فهذا يمثل تهديداً في نظر كثير من الأنظمة العربية السنية، ولاسيما بعد أن حققـت تركيـا نجاحات وقفزات عديدة، نحو التقدم، والتطور، في جميع المجالات تقريبا، قياسـا عـلى باقي أنظمة المنطقة، وقياساً على تركيا فيما سبق من عقود.

والمفارقة أن الدولتين حققتا تقدمًا، اقتصـاديًا، وعسـكريا، وصـناعيًا، وسياسـيًا، وعلميًا، كبيرًا، على الأقل لا ينازعهما أو يفوقهما فيه في المنطقة إلا الكيان الصهيوني، فأظهر تقدمهما، تأخر باقي أنظمة المنطقة عنهما، أمام شعوب المنطقة.

وعلى ما تقدم، لابد مـن إعـادة النظـر في إدارة العلاقـة، مـع هـاتين الـدولتين، وتقييمها، بحيث يكـون ضـابطها المصـالح الوطنيـة المصـرية، ولـيس الأهـواء، والعشوائية، وترويج الشائعات.

٣- كيان صهيوني معادي للدول العربية والإسلامية.

هو الكيان الغاصب، المعادي، وجوده تهديد للأمن القـومي المصـري، يجـب التعامل معه، وفق قدرات، ومصالح الدولة المصرية، وما يحقق أمنها القومي.

بعيدًا عن التهوين لقدرات الكيان الصهيوني، ومن يدعمه من القـوي الدوليـة، وبعيدًا عن المزايدات الفارغة من الأفعال المـؤثرة، وكـذلك بعيـدًا عـن الرعـب الكاذب، والتهويل من الكيان الصهيوني، الذي يحطم إرادة الأنظمـة، كـي ترتمـي

تحت أقدامه، ليضمن استمرارها، واستمرار الدعم الغربي لها.

يجب العمل على حفظ الأمن القومي المصري، من التأثير السلبي، لوجود هذا الكيـان المغتصـب، وتحركاتـه، سـواء في الـداخل الفلسـطيني، أو في المجـال الإقليمي، أو الأفريقي، أو الدولي، والذي يخصم من الدور المصري ويـؤثر عليـه سلباً، وذلك بخلق حالـة حقيقيـة مـن الاسـتقرار الـداخلي، والتماسـك الحقيقـي للجبهة الداخلية، واستعادة الدور المصري، إفريقيـاً وعربيـاً، وإقليميـاً، ودوليـاً، وخلق توازن قوى، يعتمد على القدرات المصرية، بيننا وبين هذا الكيان الغاصب .

الدائرة الخامسة: « الدائرة الإسلامية العالمية »

وهي تجمع باقي الدول الإسلامية في العالم، كما يجب أن تضم إلى هذه الـدائرة وتحظى بالاهتمام،«الأقليات المسلمة» أيضاً في الدول غيـر الإسـلامية، كالصـين والهند ونحوها .

فيجب إدارة علاقة مع هذه الدول، وهذه الأقليات، بحيث يمكـن اسـتثمارها، واستغلالها، لتحقيق أهـداف الأمـن القـومي المصـري، وتصـب في صـالح هـذه الدول، وهذه الأقليات، لما لهذه الرابطة العقائديـة، والثقافيـة، مـن أثـر في تقويـة العلاقات، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وغيرها، وإيجاد مصالح مشتركة، ومتبادلة مع الدولة المصرية.

الدائرة السادسة: « الدائرة العالمية والدول الكبرى ذات التأثير الدولي »

إن سلوك الدولة المصـرية، في مجـالات العلاقـات الدوليـة،يجب أن يحظـى بعلاقات حسنة،تحقق مصالحها الوطنية، مـع دول العـالم أجمـع، ولاسـيما الـدول الكبرى منها، والتي لها تأثيرها الواضـح سـواء سياسـيًا أو عسـكريًا أو اقتصـاديًا، وهذه الدول هي: « أمريكا، وبعـض دول الاتحـاد الأوربـي وبريطانيـا، وروسـيا، والصين، واليابان».

فهذه الدول، يجب على الدولة المصرية صياغة سياسة تجاهها، قائمة على عدم التبعية المصرية، لأي منها، وإنما علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشأن المصري الداخلي، واحترام السيادة المصرية، على أرضها وحدودها، وخصوصيات شعبها.

فيجب أن تكون العلاقات المصرية، مع هذه الدول، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو العسكرية، أو الأمنية، تمنع تبعية مصر، لأي من هذه الدول، في أيٍ من المجالات السابقة أو غيرها، لأن هذا يهدد أمن مصر القومي، ويعرضها لانكشاف اقتصادي، أو عسكري، أو أمني.

كما أن علاقات مصر الدولية مع هذه الدول، لابد وأن تكون قائمة على استقلال القرار الوطني، مع عدم الاستعداء لهذه الدول، أي سياسة، حذرة تارة، ومنفتحة أخرى، مع الاستقلال، ومراعاة المصالح الوطنية المصرية.

ثانيًا :ركائز الأمن القومي المصري:

يجب أن يكون للأمن القومي المصري،–حسب مفهومه الصحيح – ركائز، لا غنى له عنها، لكي يقوم بدوره، ويحقق أهدافه .

ويجب العلم بأن مهمة توفير هذه الركائز، مهمة وطنية، لا تقع على عاتق السلطة الحاكمة القائمة، أو السابقة، أو التالية فقط، بل تقع أيضًا على عاتق المؤسسات الوطنية المتعددة، الرسمية، وغير الرسمية، وعاتق النخب الفكرية، والدينية، والسياسية، كل منها حسب قدرته، ودوره،ومن أهم هذه الركائز ما يلي:

١ –تحقيق الإدراك التام والمطابق – لدى العامة والخاصة – لواقع التهديدات، والتحديات،والأهداف:

والمقصود هو نشر الوعي المجتمعي، المطابق لما تواجهه الدولة المصرية من تهديدات، أو يمكن أن تواجهه من تحديات، وكذا التوعية بالأهداف التي تسعى

الدولة المصرية تحقيقها، على المستوى الداخلي والخارجي، وكذا الوقوف على قدرات، وإمكانيات الدولة المصرية، على وجه العموم، التي تحقق بقدر آمن مواجهة التحديات، والقضاء على التهديدات، وتنفيذ الأهداف.

٢- إيجاد استراتيجية لتنمية واستثمار القدرات، والإمكانيات، والقوى الكامنة في المجتمع، والفرص المتاحة للدولة المصرية:

والمقصود من ذلك هو: « **الاستثمار الكامل للقوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعقائدية، والثقافية، للدولة المصرية، والاستفادة منها دون إهدارها مع الحفاظ على استمرارها، في حالات السلم، والحرب، والحالة التي بينهما، لتحقيق الأهداف المتمثلة في الحفاظ على سلامة، وأمن واستقرار، وسيادة الدولة المصرية على أراضيها، ومواطنيها، وحمايتهما من أي تهديد أو اعتداء** »

٣- توفير القدرة على المواجهة الحاسمة، والمناسبة، للتهديدات الخارجية، ولا يجب الانصراف الذهني هنا للقوة العسكرية والأمنية فقط:

والمراد هنا، هو وجوب أن تكون الدولة المصرية على استعداد، وجاهزية لاستخدام جميع القدرات المتاحة، وأسباب الاستقرار الداخلية، وأداء المهام فيما يخص العلاقات الخارجية، مثال:

أ- إعداد قوة عسكرية، احترافية مهنية: تمتلك أسلحتها المصنعة، إما محليًا أو مستوردة من دول متنوعة،ويجب أن تكون مصادر التسليح، من دول لا تحمل عداءً، أو أطماعاً في الدولة المصرية، بحيث تكون مهمة هذه القوة العسكرية، هي الدفاع عن الدولة المصرية، وحدودها، ومواطنيها، من أي اعتداء، أو تهديد الخارجي، ولايتورط الجيش في المنافسات، السياسية، والاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، أو الرياضية، لكي تحظى هذه القوة بتقدير، واحترام كل المكونات، لكونها على مسافة واحدة، من الجميع، لأن التنافس في هذه المجالات، يفرز

أخلاقاً اجتماعية، ومواقف سياسية، وأطماعاً اقتصادية، لها تأثيرها السلبي، على هذه القوة العسكرية الوطنية، في المدى القريب، أو البعيد، بشكل مباشر، أو غير مباشر، وهي القوة التي يجب أن ننأى بها عن أي منافسات داخلية، تفرز أخلاقيات وسلوكيات سلبية تجاهها.

ب- **إعداد قوة شرطية محترفة**: تحترم حقوق الإنسان المصري،وتلتزم بالقانون والدستور، مهمتها الأساسية هي:« **توفير الأمن العام والخاص، والحماية للمواطن المصري، نفسه وماله وممتلكاته، ولا تكون ثقافتها السلوكية مع المواطن قائمة على إخافته، وقمعه، وفي حالة خرق المواطن للقانون تتعامل معه بما يوجبه القانون**».

وذلك حتى تنال احترام، وتقدير وحب المواطنين، مما يساعدها على أداء مهامها على أكمل وجه، وتحظى بدعم المواطنين، ولا تتحول إلى عدو للمواطنين، يتحينون الانتقام منها في أول موجات احتجاجية، أو فوضى تعم البلاد.

ج- **إحداث استقرار سياسي**: وذلك بالعمل على اعتماد وتفعيل الاستحقاقات الديمقراطية، لتطبيق الإرادات الشعبية، لاختيار ممثلي الشعب، في المجالس النيابية، والمحلية، والسلطة التنفيذية، بشكل نزيه وشفاف ومعبر، والتفعيل الحقيقي، للتداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية، ونشر الوعي، وثقافة التعايش المشترك، والتغيير والإصلاح بالوسائل السلمية، والطرق القانونية، والدستورية.

د- استثمار واستخدام النخب، وكذلك استثمار وتوجيه كل من له تأثير سياسي أو اجتماعي أو ديني من الشخصيات، والحركات، والجماعات، والمؤسسات الدينية، والسياسية، والفكرية، والمجتمعية، المتنوعة: لصالح تماسك الوطن، وتحقيق استقراره، ونهضته، وليس لتفتيته وتأخره.

٤- إعـــداد ســـيناريوهات مســـتقبلية لمواجهـــة التحـــديات، والتهديـــدات، والمتغيرات، في المجالات ذات التأثير على الأمن القومي المصري:

ويتحقق ذلك بأن تكون هناك إجراءات،وتدابير، واسـتراتيجيات،قابلة للتنفيـذ والتفعيل، عند الحاجة إليهـا لمواجهـة التهديـدات، أو التعامـل مـع التحـديات، والمتغيرات، أو تحقيق الأهداف ، وسواء كان ذلـك عـلى المسـتوى السياسـي أو الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

٥- العمل على إزالة الأسباب، التي يمكن أن تحدث تباعد، ورفض، وكراهيـة، بين السلطات الثلاثة، وبين العامة من الشعب، ولاسيما جيل الشباب:

إن نشر أو انتشار روح الكراهية، والرفض، والتربص، بين السلطات الثلاثة، أو أحدها، بينها وبين العامة من الشعب، وخاصة جيل الشباب منهم، لهو نذير خطر، فهذه الحالة يمكن أن تكون وقودًا لاحتجاجات، وانتفاضات، قد تتحول إلى نزاع، وصراع داخلي، تنتهي باحتراب أهلي لأسـباب طائفيـة، أو سياسـية، أو اجتماعيـة، وكل ذلك يهدد الأمن القومي المصري.

لـــذا يجـــب العمـــل الجـــاد، والنـــاجز، في اتجـــاه الإصـــلاحات السياســـية، والاقتصادية، والاجتماعيـة، والإعلاميـة التـي تشـكل جسـور الرضـى الشـعبي، ويتحقق التواصل بـين مؤسسـات الدولـة، وممثليهـا وبـين المكونـات الشـعبية، جميعهـا، بـلا تفرقـة، ولا تمييـز، كمـا يجـب إعـلاء مبـدأ المسـاواة، في الحقـوق والواجبات، والالتزامات، والفرص أمام الجميع، وأن تسود سـلطة القـانون عـلى جميـع أبنـاء الـوطن حُكامـاً، أو محكـومين، مؤيـدون، ومعارضـون، مسـلمون، ومسيحيون، أغنياء وفقراء .

المبحث الثالث

أبعاد الأمن القومي المصري

إن اعتماد المفهوم الصحيح، والشامل، للأمن القومي المصري، يجعله يتسع ليشمل أبعادًا ذاتَ طابعٍ عسكريٍ، وأمنيٍ، واقتصاديٍ، وسياسيٍ، واجتماعيٍ، وثقافيٍ، وبيئيٍ، وجغرافيٍ، وديمجرافي، بحيث لا يمكن بحال تجاهلها، أو إهمالها، وذلكَ لمواجهة مهدداتِ الأمن القَومي، الداخلية، والخارجية ذات الأبعاد المتعددة، مثال:

- **البعد الاجتماعي**:تحقيق السلم المجتمعي، ومنع أسباب الصراع الداخلي، بين المكونات المجتمعية على أساس طبقي.

- **البعد الاقتصادي**:تحقيق التقدم الاقتصادي، والرفاهية، ومنع أسباب الصراع الداخلي بين المكونات المجتمعية، لغياب العدالة الاجتماعية، أو بينها وبين السلطات الحاكمة .

- **البعد السياسي**: تحقيق الاستقرار السياسي، ومنع أسباب الصراع الداخلي بين المكونات المجتمعية، نتيجة الاستبعاد السياسي، أو عدم التداول السلمي للسلطة.

- **البعد الثقافي**:نشر الوعي الصحيح، المؤدي لقبول الآخر، والتعايش المشترك، وإدارة التنوع لصالح الوطن، ومكوناته جميعا، ومنع أسباب الصراع الداخلي بين المكونات المجتمعية، نتيجة الصراع الديني أو الطائفي أو المذهبي.

هذا بخلاف الأبعاد الخارجية، ومهدداتها، وتحدياتها، ومن ثم يتضح أن شمولية مفهوم الأمن القومي، تعني أن له أبعادًا متعددة، تترابط، وتتكامل فيما

بينها، ونذكر أهمها هنا على النحو التالي:

١- البعد العسكري للأمن القومي:

٢- البعد الاجتماعي للأمن القومي:

٣- البعد الثقافي والعقائدي للأمن القومي:

٤- البعد الاقتصادي للأمن القومي:

٥- البعد الديمجرافي للأمن القومي:

٦- البعد الجغرافي للأمن القومي:

٧- البعد البيئي للأمن القومي:

٨- البعد السياسي للأمن القومي:

٩- البعد الأمني الداخلي للأمن القومي:

هذه هي أهم الأبعاد، المُشَكْلةُ لدعائم، وأُسس تحقيق الأمن القومي المصري،والتي يجب أن تتوافر له، ويجب أن يراعيها، ويستغلها وينميها صاحب القرار، ويعيها المواطن، والمجتمع، لكي يحافظ عليها، ويدعمها.

ومن الأهمية بمكان، أن نؤكد هنا، أن هذه الأبعاد فيما بينها علاقة ارتباط واعتماد، لا يمكن تجاهلها، ومن الخطأ والخطر الجسيم، أن نعتمد على البعد الأمني، أو العسكري فقط، ولكن لابدّ وأن نعتمدها، ونراعيها جميعًا، وسوف نلقي عليها الضوء بشكل مختصر على النحو الآتي:

أولا: البعد العسكري للأمن القومي:

البعد العسكري، يجب أن يحقق مطالب الأمن، والدفاع، والردع العام، على المستويين، الإقليمي، والدولي، من خلال بناء قوة تحقق احتياجات الأمن،

والدفاع، والردع، وتحتفظ بحالة مثالية، من الجاهزية للاستعداد القتالي.

ويجب أن تلقى القوة العسكرية، كامل الدعم المجتمعي، والسياسي، لقيامها بمهامها على أكمل وجه، حسب ما يقرره القانون، والدستور، كما يجب أن يكون كل من، الجيش بعمومه، والمؤسسة العسكرية، وقيادتها، محل احترام، وتقدير كل مكونات المجتمع.

كما يجب أن تتفرغ هذه القوة، للدفاع عن حدود الدولة، ومواطنيها، من الاعتداء، أو التهديد الخارجي، ولا يصح بحال أن تتورط في الصراعات، أو الانحيازات، السياسية، والفكرية، التي يمكن أن تنشب بين المكونات الوطنية، فلابد وأن تكون على مسافة واحدة، من كل المكونات في المجتمع، كما لا يصح أن تتورط في المنافسات الاقتصادية، ولا تُزاحم المؤسسات، والشركات المدنية الرسمية أو غير الرسمية، في الأنشطة الصناعية، والزراعية، والتجارية، والترفيهية، والخدمية، فكل ذلك ليس من شأن الجيوش الوطنية، في الدول المتقدمة أو القوية، ولأن ذلك يؤثر سلبًا على قدرة الجيوش، واستعدادها للقيام بمهامها، ووظائفها الأساسية، ومن ثَم يؤثر على التقدير المجتمعي لها، لاعتبارات عديدة، ولانشغالها عن مهامها، بمهام مؤسسات أخرى، فلا هي قامت بمهامها، ولا قامت المؤسسات المدنية بدورها، فعطلت وتعطلت، وكل ذلك له آثار سلبية عديدة، على الأمن القومي المصري.

نعم يجب أن يكون للجيوش مساهمات، صناعية، وتجارية، وزراعية، وخدمية، ولكن هذا مشروط بحالتين :

- **الحالة الأولى**: أن تكون الدولة في حالة حرب حقيقية، أو نزلت بها كارثة طبيعية، أو ما شابه.

- **الحالة الثانية**:أن يكون ذلك خاص بمجالات البحث العلمي، والتصنيع

بهدف بناء قـدرات عسـكرية، ذاتيـة، وطنيـة، متطـورة، وقويـة، تسـهم في تحقيـق الاعتماد عليها، لبناء جيش قوي، يمتلك السلاح الفعّال، والمصنع محليًا، والذي يمكن أن ينافس به ويصدره خارجيًا.

كما أن هذا البعد يقتضي، أن تسـعى الدولـة لامـتلاك قـدرات عسـكرية، مـن صناعتها المحلية، ولا تكون تابعةً في ذلك، لقوى إقليميـة، أو دوليـة، صـديقة، أو غير صديقة، وأن تتفرغ المؤسسة العسـكرية، لبنـاء قـوة عسـكرية متطـورة، عـلى استعداد دائم، وتام، ومتطور، لأداء مهامها.

ثانيًا : البعد الاجتماعي للأمن القومي :

ويتحقق البعد الاجتماعي، لمفهوم الأمن القومي المصري، بأن يعم المجتمع، ومكوناته الرغبة في العيش المشترك، على أرض هـذا الـوطن، وتتلاشـى دعـوات الكراهيـة، والانتقـام، والثـأر، والـرفض للآخـر، والإقصـاء، ويتحقـق السـلم، والاستقرار المجتمعي، وأن يُستبعد بشكل تام، ونهائي، شبح الاحتراب الطـائفي، أو الأهلي، أو السياسي، أو التهديد به في الخطاب، والسلوك المجتمعي، ووسـائل الإعلام الخاصة، والعامة، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

كمـا يجـب لتحقيـق البعـد الاجتمـاعي، أن يُسـتثمر التنـوع، والاخـتلاف في المجتمع من قِبل السلطة، والمكونات الوطنية، نحو التكامل، والتعاون، والتوافق بين المكونات،بهدف تحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية.

كما يجب وضع الآليات القانونية، والموضوعية، لمنع خطابات التحريض على العنف، والكراهية، والتمييز، والإقصاء، والاستحواذ، كما يجب تفعيـل الحـوار، كآلية ناجحة بين المكونات، لتسوية الخلافـات، عـلى أُسـس تُحقـق المسـاواة في الحقوق والواجبات، وعدم التفريق، أو التمييز بـين المـواطنين، بسـبب لـون، أو دين، أو فكر، أو نوع، أو اختيار سياسي، أو انتساب وظيفي.

ولكي يتحقق السلم والأمن المجتمعي، الذي هو أحد دعائم الأمن القومي المصري، يجب أن تقوم الدولة، ومؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية، ومكوناتها المجتمعية، بحماية البعد الاجتماعي وتقويته، والاستفادة منه في تنمية الشعور بالانتماء، والولاء الوطني، وإقامة العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: البعد الثقافي للأمن القومي:

يجب على مؤسسات الدولة والمجتمع، حماية البعد الثقافي، من العدوان عليه من الخارج أو الداخل، ويقصد بالبعد الثقافي هنا، هو: «**قِيمِ المجتمع الكلية، ومعتقده الديني، وأعرافه، وتقاليده السائدة، وتاريخه، وخصوصياته**»، فهذا البعد الثقافي بهذا المفهوم العام، يجب التعامل معه على محورين:

- **المحور الأول**: وجوب المحافظة على البعد الثقافي، لأن المحافظة عليه، حفاظ على الأمن القومي.

- **المحور الثاني**: وجوب استثمار البعد الثقافي، في الحفاظ على الأمن القومي، بمفهومه الصحيح والعام.

وعليه، فيجب على المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والمؤسسات الدينية، والقوى السياسية، والمثقفين، والمفكرين، والعلماء والباحثين مايلي:

١- أن يشكلوا درعًا، ثقافيًا، ودينيًا، وفكريًا، واقيًا للأمة المصرية،إذا كانت قيمها الدينية، تتهددها الأخطار من الداخل أو الخارج، لحشد الجهود، للحفاظ على القيم الدينية، والثقافية للدولة المصرية.

٢- أن يشكل الحفاظ على البعد الثقافي، أداة لتماسك اللحمة الوطنية، وتوحيد الجبهة الداخلية، وجعل الثقافة الوطنية، أداة تجميع المكونات، وتوافقها على المشتركات.

٣- استثمار البعد الثقافي، والقوى الفكرية، والدينية، والسياسية، لتحقيق مصالح الدولة المصرية، في مجال العلاقات الدولية، مع الدول التي تتوافق ثقافيًا، مع مكونات، أو بعض مكونات دولتنا، مثال:

٤- الاستفادة من مكانة الأزهر، في العالم الإسلامي .

٥-الاستفادة من علاقة الكنائس المصرية، بأثيوبيا وبالغرب .

٦- الاستفادة من قدرة القوى الإسلامية، على التعامل مع قوى مشابهة، ذات تأثير في بعض الدول الأخرى في أفريقيا أو آسيا.

٧- الاستفادة من علاقات بعض القوى الليبرالية، في التواصل مع الغرب.

كل هذه التنوع، يمكن أن يشكل إضافة للقوة المصرية الناعمة، الداعمة للأمن القومي المصري، وليس خصمًا منها .

رابعا : البعد الاقتصادي للأمن القومي :

ويتمثل في حماية الثروات الطبيعية، والموارد المالية، وحسن استغلالها، واستخراجها، وتوزيعها، وتنميتها، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وإتباع سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم سياسة التصنيع للتصدير، لتحقيق النمو الاقتصادي، ثم العمل على تحقيق الرفاهية، والخروج من دائرة الدول المتخلفة، والفقيرة، إلى دائرة الدول الأكثر نموًا، ثم الدول الصناعية،ثم الدول المتقدمة.

كما يجب إتباع سياسات اقتصادية، تتناسب مع الظروف الثقافية، والاجتماعية، تمنع التبعية، والانكشاف الاقتصادي، وتزيد مستوى الدخل الحقيقي، للمواطن المصري، بحيث يضمن له، ولأسرته حياه كريمة، مع توفير وتحسين الخدمات، في مجال الصحة والتعليم، لأن ذلك من أهداف الأمن

القومي، ومن عوامل الحفاظ عليه .

كما من الضروري عدم الانسياق، خلف سياسات صندوق النقد الدولي، الذي لا يعمل لصالح الدول الفقيرة، بل سياساته تساهم في إحداث فجوات طبقية، تسهم في إحداث فوضى واضطرابات، فهي لا تصلح لدولنا، بل فشلت في أغلب الدول التي انصاعت لسياسات الصندوق.

خامسًا : البعد الديمجرافي للأمن القومي :

وهو البعد، الذي يركز على العنصر البشري، وأهميته، والقدرة على الاستفادة منه، وتوظيفه، واستثماره، وتحويله إلى أداة قوة، وإضافة لقدرات الدولة ومؤسساتها، وليس أداة ضعف، أو خصم من قدرات الدولة.

فالعنصر البشري، إذا تم الاهتمام به على الوجه المستهدف، ليكون عنصرَ إضافةٍ، وقوةٍ، وتم تنشئته، وتنمية قدراته بشريًا، وعلميًا، واجتماعيًا، ودينيًا، وثقافيًا، سيكون عنصر قوة للدولة، ولاسيما إذا كان قادرًا على التفاعل الايجابي مع الآخر، المختلف عنه، أو المختلف معه.

أي أن العنصر البشري له التأثير البالغ، في الحفاظ على الأمن القومي المصري، لذلك لايمكن في حال وجود سياسات وطنية، رشيدة،أن تشكل الزيادة السكانية، أي إشكالية حقيقية، بل تكون أحد الدعائم الكبرى لأبعاد الأمن القومي جميعها، بما فيها البعد الاقتصادي، ودولة الصين خير مثال على هذا.

سادسًا : البعد الجغرافي للأمن القومي :

وهو البُعد، المتعلق بإقليم الدولة، وحدودها، وطبيعتها الجغرافية، وضرورة الحفاظ عليها، وحمايتها من الاعتداءات، أو الانتهاكات، ومعرفة عبقرية الموقع، والعمل على الاستفادة منه،سواء على مستوى الحدود البحرية، أو البرية، أو الجوية، وتنميتها اقتصاديًا، وجعلها مأهولة بالسكان، والعمران.

والموقع الجغرافي للدولة المصرية، يتميز بالعبقرية الأمنية، حيث الحدود الطبيعية، والمتمثلة في البحرين الأحمر والمتوسط، والحدود الصناعية، وهي الفاصلة بين الدولة المصرية وكل من دولة السودان وليبيا وفلسطين .

وفي إطار الحديث عن البعد الجغرافي، يجب تسليط الضوء من قبل المؤسسات المعنية،في الدولة المصرية على أربعة محافظات، يجب الاهتمام بها وهي المحافظات الحدودية الأربعة، محافظتي جنوب وشمال سيناء، ومحافظة أسوان وخاصة منطقتي حلايب وشلاتين، ومحافظة مرسى مطروح، فهذه المحافظات، يجب الاهتمام بسكانها، من حيث تقديم الرعاية الكاملة والتامة، في الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والأمنية، والتوعوية .

كما يجب أن تكون هذه المحافظات، مناطق جذب للسكان، وتقام بها مشاريع اقتصادية، وصناعية، وذراعية كبرى، حتى تكون دروع واقية، للأمن القومي المصري، وليست مناطق مكشوفة أمنياً، يمكن إضعاف المنظومة الأمنية المصرية فيها، من خلال اختراق هذه المناطق، وخاصة مناطق سيناء التي هي بوابة مصر الشرقية، والتي يجب حمايتها، لحماية باقي الدولة المصرية، ولن تتأكد حمايتها إلا بإعمارها، بالكثافات السكانية الكبيرة، ولن تتوافد عليها كثافات سكانية كبيرة، إلا إذا أقيمت المشاريع العملاقة، التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، في كل المجالات الزراعية، والصناعية، والاقتصادية .

سابعًا : البعد البيئي للأمن القومي :

ويتحقق البعد البيئي، للأمن القومي، بالحفاظ على البيئة من التلوث، أو التَصحُر، أو الاحتباس الحراري، والعمل على تحويل البيئة المصرية إلى بيئة آمنة، وليست مُهدِدَةٌ لحياة الإنسان، أو الحيوان، أو الطير في الهواء،أو السمك في الماء، فيجب الحفاظ على المياه النيلية، والبحرية، ومياه الآبار، والمياه الجوفية من التلوث.

فيجب منع تلوث مصادر حياة الشعب المصري، كالمياه المالحة، والعذبة، ومصادرها، والأجواء ، وظاهر الأرض، وباطنها، ومصادر الغذاء، النباتي، أو الحيواني، أو السمكي.

كما يجب الحفاظ على المحميات الطبيعية، وتنميتها ورعايتها، والحفاظ على الأنواع النادرة من الحيوانات، والأشجار، والنباتات، والأسماك، والشُعَب المرجانية، والحفاظ على البيئة من التشوهات البصرية، واستثمار كل ذلك في مجالات السياحة الداخلية والوافدة، مع الحفاظ على البيئة، وتقاليد وقيم مواطني الدولة المصرية .

كما يجب العمل على منع دفن النفايات، الضارة بالإنسان، والبيئة المصرية، ومنع استخدام المبيدات، والكيماويات، الضارة بالإنسان والبيئة المصرية، ومنع إنشاء المصانع الملوثة للبيئة، أو الصناعات الملوثة للبيئة، وتفكيك المنشأ منها، واستبدالها بغيرها، وهي التي ترفض الدول المتقدمة إنشاءها على أراضيها، حفاظًا على بيئتها، ولكن بشكل تدريجي آمن حتى لا يتأثر الاقتصاد المصري سلبًا.

ولابد وأن تنتشر ثقافة الحفاظ على البيئة في المجتمع، وتصبح سلوك حياة، تحميه، وتتبناه مؤسسات المجتمع، ومكوناته، من نخب فكرية، وسياسية، ودينية، حتى يصير من المعلوم لدى كافة الشعب، وذلك للحفاظ على الأمن القومي المصري، والذي يُعلي من قيمة الإنسان المصري، ويجعل الحفاظ عليه، حفاظ على أمن الوطن أجمع.

ويبدأ تحقيق البعد البيئي للأمن القومي المصري، من الحفاظ على النظافة العامة، وإزالة تلال القمامة، من الأذقة، والشوارع، والميادين الصغرى، في الأحياء الشعبية، كما يبدأ تحقيق البعد البيئي للأمن القومي المصري، من منع إلقاء أي شيئ، (أي شيئ) على الأرض، في الشوارع، أو الطرقات، أو الميادين، أو

الحدائق، أو أي مكان إلا في سلة المهملات، ويصبح ذلك ثقافة شعب.

ولكي يتحقق البعد البيئي للأمن القومي المصري، لا بد من سن القوانين اللازمة، ثم تفعيل هذه القوانين، ثم متابعتها، بشكل دائم، ثم نشر الوعي بها، وبأهمية الإلتزام بها، وبالضرر العام والخاص المترتب على عدم الإلتزام بها، ثم تُبين العقوبات التي ستُوقع على منتهك هذه القوانين.

ثامنًا: البُعد السياسي للأمن القومي:

وهذا هو البعد الأهم، والذي بتحققه، واستقراره، وتفعيله، والحفاظ عليه، يمكن أن تنطلق الدولة المصرية، لتحقيق جميع الأبعاد، والأهداف الأخرى، للأمن القومي المصري، لأنه بتحقيق هذا البعد، تجتمع المكونات الوطنية على بناء هذا الوطن والعمل على استقراره ونهضته .

والمقصود بالبعد السياسي للأمن القومي، هو:

«**ذلك المفهوم الشامل، الذي يتعلق بمجموعة من المحاور، التي تمارس فيها السلطة الممثلة للدولة، وباقي المكونات النشاط السياسي، المحقق لمفهوم الأمن القومي المصري**» .

ويشمل هذا البعد، الأداء السياسي الداخلي، للسلطة، ومؤسساتها، والسياسة الخارجية للدولة، وعلاقاتها الدولية، كما يشمل أداء المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، المعبرة عن إرادة الشعب، والمعبرة عن وجود حياة سياسية، مستقرة، وراشدة، وواعية، وبمبادئ يحكمها الدستور، المتوافق عليه شعبيًا، وسياسيًا، الذي يوضح سلطات المؤسسات، والعلاقة بينها، ويحقق الفصل الحقيقي بين السلطات، ويمنع تغول سلطة على أخرى، ويحقق التداول السلمي للسلطة، ويرسخ حكم القانون الذي سنته سلطة تشريعية منتخبة عن طريق انتخابات نزيهة.

إن وجود المشاركة السياسية، بمفهومها الصحيح، والواقعي، من التيارات

السياسية، ومن لهم حق المشاركة من المواطنين، هو أحد علامات مراعاة البعد السياسي، للأمن القومي المصري .

إن تحقيق المناخ السياسي الداخلي المستقر، لهو أهم أبعاد الأمن القومي، وأهم دعائمه، بل وأساس كل نهضة، وتطور، ويشهد لذلك أن جميع الدولة المتحضرة، والمتقدمة، تشهد استقرارًا سياسيًا، بمعناه الحقيقي، والصحيح، حتى أصبحت قاعدة، فكل دولة تشهد استقرارًا، فهي إما متقدمة أو متحضرة أو هي تنعم بالتحضر، أو هي تسير على طريقه.

لذلك، يجب على النظام الوطني، والدولة الرشيدة، سلطة حاكمة، ومعارضة، ومؤسسات مدنية، إن كانت تتسم بالخوف على حاضر، ومستقبل هذا الوطن، وترغب في وطن آمن، ومستقر، ومتقدم، يجب عليهم العمل على إيجاد حياة سياسية، حقيقية، واستقرار سياسي دائم، بحيث يتجه الوعي المجتمعي، نحو رفض العنف، والقمع، والاستبداد، والفوضى، والإقصاء، والاستحواذ، وخطابات التحريض، والكراهية، والتكفير، والتخوين، ورفض الوصول للسلطة عن طريق العنف، أو الانقلابات العسكرية، واستبداله بثقافة الحوار، وقبول الآخر، وإرادة العيش المشترك بحقوق متساوية، واحترام القانون، والتداول السلمي للسلطة، واحترام إرادة الشعب، سواء الأغلبية السياسية أو الأقلية السياسية.

فإن تحقق ذلك، فسوف يكون من اليسير، تحقيق الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، والحفاظ عليه.

تاسعًا: البُعد الأمني الداخلي للأمن القومي:

بالرغم من أن هذا البعد، من أهم الأبعاد، فيما يظهر، إلا أن الأداء الأمني للمؤسسات الأمنية فقط، لا يمكن أن يحقق، أو يحافظ على الأمن القومي، أو يساهم في تحقيقه، إذا غابت الأبعاد الأخرى، أو فشلت الدولة في تحقيق باقي

الأبعاد الأخرى، لذلك قمنا بعرضه بعد عرض الأبعاد الأخرى.

والمقصود بالبعد الأمني هنا، هو:

« قيام المؤسسات الأمنية الداخلية، بالحفاظ على الأمن القومي المصري، وذلك عن طريق الحماية، والوقاية، وذلك في إطار القانون والدستور»

فالحماية والوقاية، يقصد بها:

«حماية ووقاية المواطن، والمواطنين، والأموال العامة، والخاصة، ومقدرات الوطن، ومرافقه، ومنشئاته العامة، والخاصة، وثرواته، وأمنه، وسلمه المجتمعي».

ولابد أن يكون تحقيق البعد الأمني، في إطار الدستور، والقانون، وذلك بتنفيذهما، والالتزام بهما، وعدم خرقهما، تحت أي مبرر كان، ولا يجوز خرق القانون والدستور، من قبل الأجهزة الأمنية، ولو بدعوى الحفاظ على الأمن القومي، لأن خرقهما من قبل مؤسسات رسمية، يشكل في حد ذاته تهديدًا للأمن القومي المصري، لما فيه من آثار، وتداعيات سلبية، وخطيرة، لأنه يدعم فكرة الخروج على القانون بدعوى عدم التزام السلطة بالقانون، فالتزام الدستور والقانون من المؤسسات الأمنية، يدعم الأمن القومي، والحفاظ عليه، ويدعم المؤسسة القائمة على تطبيق الأمن، فتحوز ثقة الشعب، وتأييده، ولا يتم تحويلها إلى عدو يخيف الشعب، ويقهره، ويتربص به، ويتربص بها، فهذا يهدد الأمن القومي المصري.

وبما تقدم، نكون قد سلطنا الضوء، على أبعاد الأمن القومي المصري، دون توسع في الشرح وضرب الأمثلة، لأن الهدف من الدراسة الإشارة، والتنبيه، والتوعية، وليس التأصيل، والتنظير، والاستيعاب لكل عناصر الدراسة.

المبحث الرابع

خصائص الأمن القومي المصري في الرؤية الوطنية

قد يتصور البعض عندما يكون عنوان هذا المبحث« خصائص الأمن القومي المصري في الرؤية الوطنية ، أننا سنحشد عددا من الآيات والأحاديث التي تؤيد هذه الخصائص .

ولكن هذا المبحث يُمثل ، إمتداداً للرؤية التي قُدمت في الفصل الأول، والتي حاصلها أن الحفاظ على الأمن القومي للدولة يجب بالأدلة الشرعية من كتاب وسنة وإجماع لأن مع حفظه، تحفظ الأرض، والأنفس، والأموال، والدين، وتاريخ، وحاضر، ومستقبل هذا الوطن، كما يجب الحفاظ على الأمن القومي للوطن بالعقل، والمنطق .

إذن فالمراد هنا هو: القول بأن الأمن القومي، الذي يجب شرعاً الحفاظ عليه، لابد وأن تكون جميع خصائصه لا تتصادم، ولا تتعارض مع الشريعة الاسلامية المباركة، لأن الشريعة كما جاءت لتعبيد الناس لربهم، وتنقية نفوسهم، جاءت أيضاً لحفظ أرضهم، وأموالهم، وأنفسهم، وأعراضهم، ودينهم، وهو مقصود الأمن، الذي تسعى كل دولة راشدة لتحقيقه، ويسعى كل شعب واعي للتنعم به.

فالرؤية الوطنية يجب أن تختص بتصور أخلاقي، وواقعي، وفعّال، وآمن، ومقدور عليه، ومتطور، ومرن، لمفهوم الأمن القومي المصري وخصائصه، لكي يحقق أهدافه، لذلك فهو يتميز حسب هذه الرؤية بمجموعة من الخصائص، تعكس

منظومة القيم، الدينية، والوطنية، والأخلاقية، الراقية والواعية، والواقعية، التي تحقق أهداف الأمن القومي المصري، وتحيطه بنسيج آمن، وأخلاقي، وغير عدواني، يضمن له التأييد، والدعم الشعبي، ويحوز الاحترام الإقليمي، والاحترام الدولي.

وهذه الخصائص، يمكن أن تُمثل لصانع السياسات، وواضع التصورات، وصاحب القرار، الإطار الذي لا يصح تجاوزه، أو إهماله، إلا إذا تغيرت البيئة، التي تحيى فيها الدولة المصرية، كحالة الحرب، أو ما شابهها،كحرب إقليمية، أو عالمية، فعندها تتغير الرؤى، والاستراتيجيات، والتحالفات، إلا أن الأصل هو استقلال مفهوم الأمن القومي المصري، بخصائصه المستقلة.

كما يمكن أن تمثل هذه الخصائص، مؤشرات قياس لمعرفة، وتفهم سلوك وسياسات الدولة المصرية، المتبعة لتحقيق الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه، فيتم دعم المؤسسات، وتوجيهها حسب ما يحقق الأمن القومي المصري.

ونقدم في السطور التالية، الخصائص التي يجب أن تُميز مفهوم الأمن القومي المصري، في الرؤية الوطنية، على النحو التالي:

الخاصية الأولى:«أنها رؤية دفاعية، ووقائية، وليست هجومية، أو عدوانية، أو توسعية».

الخاصية الثانية:«أنها تتميز بالاستقلالية، والوطنية، وعدم التبعية، لأيٍ من القوى الإقليمية، والدولية».

الخاصية الثالثة: «إنها قائمة على أُسس، ومبادئ أخلاقية، في الوسائل والإستراتيجيات ».

الخاصية الرابعة:« إنها قائمة على تماسك الجبهة الوطنية، وتحقق السلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاندماج الوطني ».

الخاصية الخامسة: « إنها قائمة، على أن دائرة دول حوض النيل، تتمثل فيها المصالح المصيرية للدولة المصرية ».

الخاصية السادسة: « أنها رؤية تهدف بالأساس، إلى الحفاظ على الدولة المصرية، ومصالحها العامة، والوطنية، ولكنها غير منفصلة عن المصالح الثقافية لها، ولا منفصلة عن الحفاظ على المقدسات في مكة، والمدينة، والقدس الشريف، فيجب حماية هذه المصالح من التهديدات والتحديات ».

الخاصية السابعة: « أنها رؤية تكاملية، وتعاونية، مع الدوائر الإقليمية، والوحدات الدولية، التي تربطها بالدولة المصرية مصالح مصيرية، أوحيوية، أوكبرى، أوفرعية، وعلى أساس من الاحترام المتبادل، للحقوق والتطلعات، وبما لا يؤثر سلبًا على المصالح المصرية، العامة، والوطنية ».

الخاصية الثامنة:«أنها رؤية تعتمد أن الأمن القومي المصري، محيطه محلي أولاً، ثم حدودي بالأساس، ولكنه ممتد عندما تهدد المصالح المصرية المصيرية، أو الحيوية، أو الكبرى، أو الفرعية للدولة المصرية ».

الخاصية التاسعة:« أنها رؤية قائمة على الالتزام بالدستور، والقانون المصري، وكذا الالتزام الواعي، بالقواعد ، والقوانين العادلة، والفاعلة، التي أقرها المجتمع الدولي، لتسوية النزاعات، وإنهاء الحروب، وحفظ السلم والأمن الدوليين، مع العمل الجاد، والدائم على إيجاد نظام عالمي آمن، وعادل، ومستقر».

الخاصية العاشرة: «أنها رؤية قائمة على تصورات، ووسائل، وأدوات، وخصائص، مرنة، ومتطورة، ضابطها تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه ».

وسوف نلقي الضوء عليها فيما يلي:

الخاصية الأولى: « أنها رؤية دفاعية، ووقائية، وليست هجومية أو عدوانية أو

توسعية ».

وهذا يجعل هذه الرؤية، قابلـة للتحقيـق، باعتبـار أنهـا واقعيـة، وتتناسـب مـع قدرات، وإمكانيات الدولة المصرية، كما أنها ستحظى بإجماعٍ وطنـي، باعتبارهـا تمثل الحد الأدنى، والضروري، للحفاظ على الأمن القـومي المصـري، فتتضـافر كل الجهود لدعمها، بأنواع الدعم اللازم.

كما أنها تحقق اطمئناناً لدول الجوار، والـدوائر الإقليميـة، والدوليـة، وتمثـل تحييدًا للقوى المتربصة بالدولة المصرية، وتجردها من أحد أسبابها الظاهرة التـي يمكن أن تستهدف من خلالها استقرار الدولة المصـرية، ومصـالحها المصـيرية، والكبرى، والحيوية.

كمـا أن الرؤيــة الدفاعيــة، والوقائيــة، أقــل كلفــة مــن النواحيــة السياســية، والاقتصـادية، والأمنيـة، والعسـكرية، والبشـرية، قياسـاً عـلى الرؤيـة الهجوميـة، العدوانية، التوسعية.

الخاصية الثانية: «أنها تتميز بالاستقلالية، والوطنية، وعدم التبعية لأيٍ من القوى الإقليمية والدولية».

إن الرؤيــة الوطنيــة المســتقلة للأمــن القــومي المصــري، يجــب أن تتمتــع بالاستقلال، والوطنية، حتى تتحقق فيهـا عناصـر الأمـان، والملائمـة، والقـدرة، والفاعلية على تحقيق أهداف الأمن القـومي المصـري، والمتمثلـة كمـا سـبق، في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة والمصالح الوطنية.

أما إذا كانت الرؤية للأمن القومي المصري، غير مستقلة، أو تابعة لرؤيـة قـوى دولية، أو إقليمية أو نابعة منها، فإنها لن تحقق أهـداف الأمـن القـومي المصـري، ولكنها ستكون محققه لأهداف هذه القوى.

لذلك إن أحد أهم خصائص الرؤية للأمن القومي، الاستقلالية، وعدم التبعية.

الخاصية الثالثة: « إنها قائمة على أُسس، ومبادئ أخلاقية، في الوسائل والإستراتيجيات ».

وهذا يعطي الدولة المصرية خصوصية، ويُعلي أسهمها، داخليًا، ودوليًا، ويجعل تحقيق أهداف الأمن القومي المصري هدف أخلاقي، يجتمع حوله، ومن أجله جميع المكونات المصرية، وهكذا تستخدم خصائص الأمن القومي المصري، لحشد الجبهة الداخلية، وتحقيق تماسكها، للحفاظ على الأمن القومي المصري.

كما يجعلها رؤية قائمة على أُسس ومبادئ، يتوافق عليها العقلاء، من أتباع الرسالات السماوية، أو المناهج، والعقائد الأخرى، فيثمر ذلك تعاطفًا، شعبيًا،ودوليًا مع القضايا التي تدافع عنها الدولة المصرية.

الخاصية الرابعة: «إنها قائمة على تماسك الجبهة الوطنية، وتحقق السلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاندماج الوطني ».

إن مفهوم الأمن القومي، القائم على جبهة وطنية متماسكة، وسلم مجتمعي، واستقرار سياسي، هو المفهوم القادر على تحقيق أهدافه، ويجعل الدولة قادرة على مواجهة كل التهديدات الخارجية، وتكون سلطتها قادرة على المناورة السياسة، أو اتخاذ أيَّ إجراءات سياسية، أو عسكرية، في مواجهة التهديدات، والتعديات الخارجية .

أما الدولة التي تعاني من عدم تماسك الجبهة الداخلية، أو عدم استقرارها، تكون المساحات والخيارات أمامها قليلة، في مواجهة التهديدات، والتعديات، لانشغالها بمواجهة عدم الاستقرار الداخلي.

لذلك فإن الدولة المصرية، إذا اعتمدت أن الرؤية لمفهوم الأمن القومي

المصري، قائمة على تماسك الجبهة الداخلية، والاستقرار السياسي، فهذا يكون داعماً لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، ويشكل درعًا حصيناً، أمام من أراد أن يستهدف مصالح مصر العامة، أو مصالحها الوطنية بضرر.

كما أن إبراز أهمية هذه الخاصية، يصرف الجهود الرسمية، وغير الرسمية لمكونات الدولة المصرية، نحو تحقيق تماسك الجبهة الداخلية، وتحقيق السلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، والاندماج الوطني، وفي ذلك عوائد كثير إيجابية على مستويات عدة، أهمها تعظيم قدرة الدولة المصرية، في مواجهة الملفات المصرية، كملف سد النهضة، وغيره .

الخاصية الخامسة: «إنها قائمة على أن دائرة دول حوض النيل، تتمثل فيها المصالح المصيرية للدولة المصرية ».

إن أهمية دائرة دول حوض النيل، والتي بها شريان حياة ووجود المصريين، والمتمثل في منبع، ومجرى مياه النيل، بالنسبة للدولة المصرية، هي أهمية مصيرية.

فمن المسلمات لأي سلطة تتولى الحكم في مصر، أن تعي ذلك، ولكن أيضًا يجب أن تتضح هذه الأهمية، لدى الرأي العام الداخلي، والرأي العام في دول هذه الدائرة، والرأي العام الدولي، والإقليمي، حتى تجد الدولة المصرية المساندة، والتفهم المحلي، والإقليمي، والدولي، عند اتخاذها أي إجراءات سياسية، أو حتى عسكرية، للحفاظ على مصالحها المصيرية، في مياه النيل، إذا تم تهديدها، أو الاعتداء عليها .

كما يجب إحداث الوعي اللازم، لدى عامة الشعب المصري، ومكوناته السياسية، والدينية، بأهمية وخطورة هذه الدائرة، لكي تتجاوز خلافاتها، وتنافساتها السياسية، وتلتف حول هدف واحد، هو الدفاع عن مصالح مصر المصيرية في هذه الدائرة، والتي لم ولن تتحقق في ظل عدم تماسك الجبهة الداخلية، وعدم وعيها

بالمخاطر المصيرية، التي تتهدد الأجيال القادمة، والتي يجب أن تعلو فوق كل الخلافات السياسية.

الخاصية السادسة: « أنها رؤية تهدف بالأساس إلى الحفاظ على الدولة المصرية، ومصالحها العامة، والوطنية، ولكنها غير منفصلة عن المصالح الثقافية لها ولا منفصلة عن الحفاظ على المقدسات في مكة، والمدينة، والقدس الشريف، فيجب حماية هذه المصالح من التهديدات، والتحديات ».

كما سبق وبيّنا، أن من خصائص الأمن القومي المصري، أنه دفاعي، ووقائي، ومعنيٌ بالداخل المصري وحدود الدولة، ولكنه في الحقيقة ليس منفصلا عن مصالحه الثقافية، وهي « الحفاظ على المقدسات الدينية، والعقائدية، كمكة، والمدينة، والقدس الشريف، من التهديد، والتدنيس، والاعتداء، باعتبار أنه يجب أن يدافع عنها المسلمون أصحاب عقيدة التوحيد، وأن الدين من المصالح التي تعارف على حمايتها كل العقلاء من المسلمين وغيرهم، وأطلقوا عليها المصالح الثقافية، أو الأيديولوجية، التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها .

فالنسبة للمسلمين الذين يشكلون قرابة ٩٥٪ من سكان الدولة المصرية، لا يمكن أن يفرطوا طوعًا، في أيٍ من المقدسات الإسلامية، فيجب على مؤسسات الدولة المصرية، مراعاة هذا المصالح، لأن تهديدها يشكل تهديدًا للأمن القومي المصري.

وعليه، فلا يمكن إغفال، أو إهمال هذه المصالح الدينية، والعقائدية، والتي يطلق عليها مصالح ثقافية، كما يجب توعية الرأي العام الداخلي، والإقليمي، والدولي، بمصالح مصر الدينية، حتى يتم مراعاة، وتفهم هذه المصالح، ويتم دعم الدولة المصرية، داخليًا، ودوليًا، عند قيامها بالحفاظ على هذه المصالح، عندما يتطلب الأمر، وتكون الدولة المصرية قادرة على ذلك.

الخاصية السابعة: « **أنها رؤية تكاملية، وتعاونية، مع الدوائر، والوحدات الدولية، التي تربطها بالدولة المصرية مصالح مصيرية، أو حيوية، أو كبرى، أو فرعية، وعلى أساس من الاحترام المتبادل للحقوق، والتطلعات، وبما لا يؤثر سلبًا على المصالح المصرية العامة والوطنية** ».

إن هذه الخاصية تتسق مع الرؤية الدفاعية، والوقائية، وتمنع الاستعداء الدولي، والإقليمي، للدولة المصرية، وتسهم في إيجاد حالة من التفهم، والتعاون مع مطالب، ومصالح الدولة المصرية.

كما أن الرؤية الانعزالية الانفرادية، في عصر العولمة، لا يمكن أن تحقق أهداف الأمن القومي المصري، بل لا يمكن أن يتحقق الانعزال أصلا عن الواقع الدولي، والإقليمي.

كما يجب أن تقوم المؤسسات المصرية، بتسويق رؤيتها لأمنها القومي داخليًا، وخارجيًا، على أنها رؤية تكاملية، وتعاونية، بما لا يؤثر على مصالحها العامة، والوطنية، حتى يتم تفهم مواقفها ومساندتها، داخليًا، وخارجيًا.

الخاصية الثامنة: «**أنها رؤية تعتمد أن الأمن القومي المصري، محيطه محلي أولاً، ثم حدودي بالأساس، ولكنه ممتد عندما تتعرض المصالح، المصيرية أو الحيوية أو الكبرى أو الفرعية، للدولة المصرية للأخطار، أو التهديدات، أو التحديات**».

أهداف الأمن القومي المصري، كما سبق وذكرنا، تتلخص في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، واعتماد رؤية للأمن القومي محيطها محلي أولاً،ثم حدودي بالأساس، تتسق تمامًا مع أهداف الأمن القومي المصري، وهذا لا يعني أنها جامدة عند هذا الحد، ولكنها تمتد إقليميًا، ودوليًا،عندما تتهدد المصالح المصرية المتعددة،

فلابد وأن تتحرك الدولة المصرية، للحفاظ على هذه المصالح.

الخاصية التاسعة: « أنها رؤية قائمة على الالتزام بالدستور، والقانون المصري، وكذا الالتزام الواعي بالقواعد والقوانين العادلة، والفاعلة التي أقرها المجتمع الدولي، لتسوية النزاعات وإنهاء الحروب، وحفظ السلم والأمن الدوليين، مع العمل الجاد والدائم، لإيجاد نظام عالمي آمن، وعادل، ومستقر،تنعم فيه الدول بالحقوق والواجبات المتساوية ».

إن أيّ رؤية غير منضبطة، وغير متوافقة مع الإرادة الشعبية، تتهددها مخاطر عدم الاستقرار وعدم الاستمرار، ولا تكون منضبطة، ولا متوافقة مع الإرادة الشعبية، إلا إذا كانت متوافقة، وملتزمة بالدستور، والقانون، ولا يتحقق ذلك، إلا عن طريق ممثلي الشعب، في المجالس التشريعية، لأن ذلك يضمن لها الدعم الشعبي محليًا، والاحترام وعدم التشكيك في شرعيتها دوليًا.

كما أن هذه الرؤية، لابد وأن تراعي القواعد والقوانين الدولية، في حدود ما لا يؤثر على مصالح الدولة المصرية، لأن عدم الالتزام بالقواعد والقوانين الدولية، بشكل صريح، وواضح، ومعلن، يؤثر سلبًا على مصالح الدولة المصرية، ويجعلها محل استهداف بعقوبات دولية، قد تهدد أمنها، واستقرارها، وهذا لا يجب، ولا يصح تَبنيه، ولا يعلن عنه، فيجب مراعاة القواعد، والقوانين الدولية، عند العمل على تحقيق أهداف الأمن القومي المصري.

الخاصية العاشرة: « أنها رؤية قائمة على تصورات، ووسائل، وأدوات، وخصائص، مرنة ومتطورة، ضابطها تحقيق أهداف الأمن القومي المصري والحفاظ عليه ».

الرؤية للمفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، لابد وأن تكون قائمة على المرونة، والتطور، منضبطة فقط بتحقيق أهداف الأمن القومي، والحفاظ عليه،

فيمكن إدخال التغيير، والتطوير عليها حسب مقتضيات الواقع، ليَحسُن التعامل مع التحديات، والتهديدات، فكلما حققت الرؤية بأدواتها، ووسائلها، أهداف الأمن القومي بقيت، وكلما احتاجت التغيير أو التطوير لقصورها عن تحقيق أهداف الأمن القومي، يتم تغييرها، أو تطويرها حسب الحاجة.

وبذلك يتأكد أهمية عدم التمسك أو التعصب لرؤية أو وسيلة، فقط يجب التمسك والتمترس خلف ما يحقق، ويحفظ الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح الشامل، على النحو الذي سبق وقدمناه.

وبهذا نكون قد قدمنا، نبذة مختصرة، عن أهم الخصائص التي يجب أن يتميز بها مفهوم الأمن القومي المصري، كي يتم تحقيق أهدافه كاملة، والمتمثلة في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، والمصالح العامة، والوطنية لها.

الفصل الثالث:

- -

الأخطار والتهديدات والتحديات والفرص والاستراتيجيات.

في هذا الفصل، سوف نناقش مجموعة الأخطـار، والتهديـدات، والتحـديات، التي تواجه الأمن القومي المصري، ثم نلقي الضوء على مجموعـة مـن الفـرص، والقـدرات، التـي يمكـن أن تمثـل دعمًـا للأمـن القـومي المصـري، في مواجهـة الأخطار، والتهديدات،والتحـديات التـي تواجهـه، كمـا سـوف نتعـرض لـبعض الإجراءات الحمائية، والوقائيـة، للأمـن القـومي المصـري، بمفهومـه الصـحيح والشامل، الذي سبق وقدمناه، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول: الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجهه.

المبحث الثاني: فرص وقدرات البيئة المصرية، لدعم الأمن القومي في مواجهة الأخطار والتهديدات والتحديات .

المبحث الثالث : الإجراءات الحمائية والوقائية للأمن القومي المصري .

المبحث الأول

الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجهه

في هذا المبحث، نلقي الضوء على بعض الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي يمكن أن تواجه الأمن القومي المصري، مع الإقرار بأن الأخطار، والتحديات، والتهديدات، متجددة، ومتنوعة، ويمكن أن تظهر تارة، وتخبو أخرى، ولكي تكتمل الفائدة، يحسن توضيح الفرق بين مفهوم كل من الأخطار، والتهديدات، والتحديات .

أولًا: الأخطار: هي «وصف لكل شيء يلحق الضرر، بالدولة المصرية في الحال».

ثانيًا: التهديدات:هي «الحالة التي تُصيب الدولة بالقلق، تجاه مجموعة من المشاكل المباشرة،التي يمكن أن تحدث في الحال، ولم تحدث بعد».

ثالثًا: التحديات:هي «الرؤية المستقبلية للدولة، تجاه مجموعة من التصورات، والسيناريوهات، التي يمكن أن تقع في المستقل، ويمكن أن تمثل تهديدات مستقبلية للدولة المصرية، فتضع السلطة سيناريوهات للقضاء عليها، قبل حدوثها، أو سيناريوهات لمواجهتها حال حدوثها ».

وعلى ما تقدم:

- **الخطر**: **هو** « ضرر يلحق بالدولة في الوقت الراهن ».

-**التهديد: هو** « ضرر يمكن أن يلحق بالدولة، بشكل مباشر، في الوقت الحالي، وتصاب الدولة بالقلق تجاهه ».

- **التحدي: هو** « الضرر المنظور، في المستقبل، ولا يوجد له ملامح محددة في الوقت الراهن».

والآن نَشرعُ في إلقاء الضوء على الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي المصري، وذلك لإحداث حالة من الوعي العام، بأهمية التصدي لها ومواجهتها، على نحو يعزز قدرات الأمن القومي ، ولا يكون خصماً منه، كما أن تحقق الوعي العام بالأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي ، يخلق إلتفافاً بين السلطة والشعب لمواجهتها، بل ويمكن استثمارها لتقويته .

أولاً : بعض الأخطار التي تواجه الأمن القومي المصري:

عند التحدث عن الأخطار التي تواجه الأمن القومي المصري، يجب الابتعاد كثيرًا عن التوجهات والآراء السياسية، التي تعبر عن خصوصية فكرية، أو انحياز سياسي، أو انطباعات نفسية، والوقوف في مكان أقرب إلى الموضوعية، والحيادية، حتى تأتي التصورات مطابقة للواقع، ومستهدفة للصالح العام المصري، فيجب البعد التام، عن المكايدة السياسية، ويجب التشبث بالمصلحة العامة، والوطنية، وهذا ما سنحاول التزامه عند الحديث عن أهم هذه الأخطار، وذلك على النحو التالي في العناصر الآتية:

١ - وجود العدو الصهيوني على الحدود المصرية، وأطماعه التاريخية، وسلوكه في الدوائر ذات الأهمية للمصالح المصرية:

رغم موجات الهرولة، لبعض المثقفين، نحو التطبيع مع العدو الصهيوني، ومحاولات تجميل وجهه البشع، بهدف جعله صديقًا للشعوب العربية

والإسلامية، وإظهاره بأنه نصير للعرب،والمسلمين ضد إيران الشيعية، وضد الإرهاب، وأن الكيان الصهيوني، الغاصب لحقوقنا ومقدساتنا الإسلامية والعربية، أقام واحة للحرية، والديمقراطية، وأنه الشريك الاقتصادي، والأمني، والسياسي، الأقرب، والأنفع، والدائم، لدول المنطقة.

ورغم كل هذه الأكاذيب، تبقى ذاكرتنا، تحمل ما قام به هذا الكيان السرطاني، في أرضنا، وشعبنا، وجيشنا، وأطفالنا، في مصر، وفلسطين، ولبنان، وسوريا، وستبقى ذاكرتنا تستحضر أطماعه، في إقامة دولة من النيل إلى الفرات، كما تراقب عيوننا، وفكرنا، سلوكه الضار بمصالحنا في دول حوض النيل، وأفريقيا، وغيرها.

فيجب النظر لهذا الكيان الغاصب، على أنه عدو، يستهدف أمننا، وأرضنا، ومصالحنا بالطرق المباشرة، وغير المباشرة، وأنه متربص للحظة تحقيق حلم الدولة اليهودية، من النيل إلى الفرات، على أنقاض الدولة المصرية، والعراقية، والأردنية، والسورية.

لذلك يجب على المؤسسات الرسمية الوطنية، والمكونات المصرية، بما فيها المعارضة المصرية أن تنهي خلافاتها، وتتفرغ لبناء الوطن، وتقويته اقتصاديًا، وعسكريًا، وصناعيًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، لمواجهة الخطر الصهيوني القادم من الحدود.

فمعاهدات السلام مع هذا الكيان لم ولن تمنع أطماعه، ولم، ولن تمنع من اعتداءاته، فيجب إنهاء الخلافات، والالتفاف للبناء الداخلي العام، والتام.

كما يجب أن تتعلم الشعوب، والمؤسسات الوطنية، الرسمية وغير الرسمية، والمعارضة، الإسلامية، وغير الإسلامية، والحكام، والزعماء، من تجربة هذا الكيان الغاصب، المكون من أفكار، وطبقات، وشعوب عديدة، كيف استطاع أن يدير اختلافاته، وتنوعه، لصالح بناءكيانه، وتحقيق هدفه، في إقامة دولة قوية،

تستطيع الصمود حتى الآن، وإلى أمد بعيد في مواجهة كل هذه الدول العربية والإسلامية المطوقة لها.

وهنا يحق لنا أن نتسائل، كيف استطاع الكيان الصهيوني الجمع بين المتطرف اليهودي، والليبرالي اليهودي، جنبًا إلى جنب، ليعملوا جميعًا لصالح إسرائيل ؟؟ وكيف استطاعوا أن يجعلوا من اختلافهم هذا قوة؟؟ ولماذا لم يقتتلوا ويتفرقوا كما يقتتل العرب والمسلمون فيما بينهم ؟؟

والإجابة: يجب أن نعي، ونتعلم حتى من أعداءنا ونصوب أخطاءنا.

٢- المعارك الدائرة على الأراضي المصرية في سيناء:

إن المعارك الدائرة في سيناء، بالرغم من قلة المعلومات المتوفرة عنها لديَّ، ولدى الكثيرين من المهتمين، إلا أنه من المسلمات الشرعية والوطنية، أنه يجب وقف سيل هذه الدماء، التي تراق على أرض سيناء من أبناء الوطن الواحد، سواء من الجيش أو الشرطة أو المدنيين نتيجة ما يحدث في سيناء، وأن هذا الخراب، والقتال، والعنف، لا يبرر الاستمرار فيه دين، ولا عرف، ولا عقل، ولا وطنية، وأنه لا يجوز استهداف أرواح أفراد الجيش، أو الشرطة، أو المدنيين، بالقتل والتفجير العشوائي، كما لا يجوز استهداف الأموال العامة، أو الخاصة، فإن هذا يهدد الأمن القومي من جهات أهمها:

- استهداف أرواح المنتسبين للجيش، أو الشرطة في سيناء هو حد ذاته تهديد للأمن القومي.

- استهداف أرواح المنتسبين للجيش، والشرطة، ومنشآتهم، ومعداتهم، يسبب الفوضى، ويفتح أبواب سيناء للتنظيمات التابعة للاستخبارات الصهيونية، والاستخبارات الأخرى المعادية، وهذا يهدد الأمن القومي.

- إن ما يحدث يهدد أمن الحدود المصرية، ويقحم الجيش والشرطة، في

حرب داخلية.

- إن ما يحدث يهدد أمن المواطن المصري، في سيناء، في نفسه، وأمواله، ويجعله عرضة للنزوح خارج سيناء، فيتم تفريغها من السكان، كما يؤثر على تماسك الجبهة الداخلية، وهذا يضر بالأمن القومي.

- إن ما يحدث يهدد التنمية الاقتصادية، والمستدامة في سيناء، وهذا يضر بالأمن القومي المصري.

- إن ما يحدث يمثل استنزافًا لموارد الدولة المصرية، المادية، والاقتصادية، والبشرية، فيؤثر سلبًا على كل مشاريع التنمية في الدولة المصرية، بوجه عام، وفي سيناء بوجه خاص.

فلابد من وضع تصور شامل، وواقعي لإنهاء ما يحدث في سيناء، تصور يحوز توافق وطني مصري، تتحد الإرادة الجمعية للدولة المصرية، سلطة، ومنظمات مجتمع مدني، وكيانات سياسية، ومؤسسات دينية، لإنهاء ما يحدث في سيناء، ويحل محله التنمية الاقتصادية، وتتحول سيناء إلى مناطق جاذبة للسكان، والاستثمار، وتصبح درعا اقتصاديًا، وأمنيًا، وبشريًا، للدولة المصرية.

٣- بناء سد النهضة وملف مياه النيل:

سأختصر القول في الحديث عن سد النهضة، رغم خطورته، فقد قمت ببحث هذا الملف ودراسته على يد أساتذة، كارم وطنيين، متخصصين في الشأن الأفريقي، وخلصت بنتيجة فيه،سأقدمها هنا بشكل مختصر على النحو التالي:

« إن الباحثين في هذا الشأن منقسمون إلى ثلاثة آراء:

الأول:أن سد النهضة يحمل الخير لأثيوبيا، والسودان، ومصر أيضاً .

الثاني: أن سد النهضة يمثل خطرًا على مصر، وذلك لتأثيراته البيئة الخطيرة،

وتأثيره على حصة مصر المائية، وسيكون لذلك آثار سلبية، على الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الدولة المصرية، في المستقبل القريب، والبعيد، وعلى الأجيال القادمة، فلابد من الاتفاق على سنوات ملئ السد، بحيث لا يشكل خطرًا على مصر حتى يتم ملئه.

الثالث:أن هذا السد، لن يستمر كثيرا، وسوف يتحطم، ويهدم لأسباب تتعلق بموقع بناءه، الذي سوف يتشقق ويتحطم السد.

« **وبعيدًا عن مناقشة هذه الآراء وترجيح بعضها على بعض نقول:**

إن بناء سد النهضة، على الهيئة الحالية، يمثل خطرًا على الأمن القومي المصري، سواء اتفقنا على إطالة سنوات ملئه إلى عشر سنوات، كما تسعى الدولة المصرية الآن، أو حتى أكثر من عشر سنوات، أو لم نتفق كما تتعنت أثيوبيا، لماذا؟

لأن هذا السد سوف يتحكم في كمية المياه الواردة إلى مصر، وسوف تتحكم أثيوبيا بشكل كامل في ذلك، وهذا يجعل مصر اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، تحت إرادة السلطة الحاكمة في أثيوبيا، والتي ترتبط بعلاقات قوية مع دول معادية للدولة المصرية، كإسرائيل».

وعلى ما تقدم، يجب أن يعي الجميع في مصر، سلطة، وشعبًا، ومعارضة، أن مصالح مصر المصيرية مهددة، ولابد من توافق الجبهة الداخلية، وإقامة حوار حول هذه الأزمة، ليتوحد الشعب بكل مكوناته، والسلطة بكل مؤسسات الدولة، خلف رؤية، وسياسة، وهدف، واحد، متوافق عليه، يحقق الحفاظ على مصالح مصر في مياه النيل، ويحقق الإطمئنان والأمن للأجيال القادمة.

٣-حالة عدم الاستقرار السياسي:

من المتفق عليه، أن حالات عدم الاستقرار السياسي، تهدد الأمن القومي لأي دولة، لأنها تجعلها عرضة للفوضى، والانهيارات الاقتصادية، والسياسية،

والاجتماعية .

«وعند الحديث عن عدم الاستقرار السياسي، يثور الجدل، بين المؤيدين والمعارضين للسلطة، في أي دولة، فالغالبية من المؤيدين للسلطة، لا يرون في الفوضى والانهيار، أيَّ عدم استقرار سياسي، والغالبية من المعارضين للسلطة، يرون أن مجرد عدم وصولهم للسلطة، أو إبعادهم عنها، أو عدم تحقيق بعض مطالبهم، يمثل عدم استقرار سياسي للدولة».

«كما أن البعض من المؤيدين للسلطة، يخلط بين الاستقرار الأمني، والاستقرار السياسي، وكما أن البعض من المعارضين للسلطة، يخلط بين مجرد وجود معارضة سياسية، ووجود عدم استقرار سياسي».

ولأن الجدل قائم، وهدفنا الصالح الوطني العام، لابد من إلقاء الضوء على مفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشراته، ومؤشرات عدم تحققه، وهذا ما سنقدمه على نحو مختصر كما سيأتي:

أولا : مفهوم « الاستقرار السياسي » :

هذا المفهوم يتكون من كلمة « الاستقرار » ووصفها « السياسي ».

وهذا المفهوم، عند تناوله، تجد حوله اختلافات، ومدارس عديدة، كل منها له منطلقات، ينطلق من خلالها عند الحديث عن هذا المفهوم، ونحن لن نتطرق لها خَشية الإطالة، لكن نقدم إجمالًا للعناصر التي تقرب المفهوم، ولا يخرج عن صلبها والجمع بينها لتعم الفائدة فيما يلي:

١ – إن الاستقرار السياسي في جوهره،« ليس وليد القوة العسكرية، والأمنية، ولكنه وليد تدابير سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته، عينًا ساهرةً على الأمن القومي للدولة، ورافدًا من روافده ».

٢- وهو أيضًا، «تماسك وترابط فئات المجتمع بعضهم ببعض، من جهة، وفيما بينها وبين السلطة من جهة أخرى، وفيما بينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة ثالثة، بحيث يكفل هذا التماسك، وقوف الدولة سلطة، ومؤسسات، ومجتمع، كوحدة واحدة، أمام التقلبات والمتغيرات».

٣- وهو أيضًا، «قدرة النظام السياسي، على استثمار قدرات الدولة، والظروف التي تمر بها، للتعامل مع الأزمات، واستيعاب الصراعات الدائرة داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيها، حيث أن استعمال العنف، هو أحد ظواهر عدم الاستقرار السياسي».

فمن هنا، يتضح مفهوم الاستقرار السياسي، ويسهل تقرير ما كنا نعيش في حالة استقرار سياسي أم لا؟؟

ولكي يتضح الأمر وينجلي، تم الاتفاق على مؤشرات للاستقرار السياسي ومؤشرات على عدمه، نعرض أهمها فيما يأتي.

ثانيًا: مؤشرات الاستقرار السياسي:

١- نمط انتقال السلطة:

والمقصود هنا، هو تغيير شخص رئيس الدولة، وانتقال السلطة منه وإليه، فإذا تم طبقًا لما هو متعارف عليه، في دستور الدولة، فهذا مؤشر على الاستقرار السياسي، أما إذا كان عن طريق انقلابات عسكرية، أو تدخلات عسكرية، أو احتجاجات واضطرابات شعبية، أو ثورة سلمية، أو مسلحة، فهو مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

٢- المؤسساتية:

المقصود هنا، أن صناعة واتخاذ القرار تحكمه آليات مؤسساتية، ويتحقق الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون، وعدم شخصنة صنع القرار.

فكلما اقترب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسسية، كان مؤشرًا على الاستقرار السياسي والعكس.

٣- شرعية النظام:

باختصار، يكتسب النظام شرعيته ابتداءً، عند انتقال السلطة إليه بطرق دستورية وقانونية، ويكتسب الشَّرعنة أو المشروعية أو الشرعية، تبعًا من خلال تحقيق مصالح الشعب، وصيانة استقلال الدولة، وحماية الحقوق والحريات، وتحقق الرضا الشعبي عن أداءه.

٤- قوة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

والمقصود هنا، ليس القوة العسكرية، والأمنية، فليس بالقوة الأمنية، والعسكرية على أهميتها، ولا بالإجراءات الردعية، ولا بالإكثار من الممنوعات، ولكن ببناء حياة سياسية سليمة، تحقق ارتفاع نسبة الرضا الشعبي، ومستوى الثقة في الحياة السياسية، وفي مؤسسات الدولة والمجتمع .

٥- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

والمقصود هنا، عدم وجود تغييرات كبيرة، ودائمة في مناصب القيادات التنفيذية، ذات التأثير في السلطة الحاكمة .

٦- الاستقرار البرلماني:

والمقصود هنا، أن يوجد برلمان يعبر ممثليه عن الاختيار الشعبي، الحقيقي، في انتخابات نزيهة، وأن يتمتع هذا البرلمان بالاستقرار.

وصور عدم الاستقرار البرلماني هي:

أ- حل البرلمان قبل استيفاءه مدته القانونية.

ب- استقالات كثيرة لأعضاء في البرلمان، أو إسقاطات كثيرة لعضوية أعضاء

في البرلمان.

٧- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

الآليات الديمقراطية معروفة، ومن أهمها تفعيل آليات المشاركة السياسية، وتداول السلطة بطرق قانونية، ودستورية، وغيرها من أدوات الديمقراطية، هي من أهم مظاهر الاستقرار السياسي، وغيابها من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

٨- غياب العنف، واختفاء الحروب الأهلية، و غياب الحركات الانفصالية والمتمردة:

اختفاء هذه المؤشرات، علامة من علامات الاستقرار السياسي، ووجودها مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

٩- تحقق الوحدة الوطنية، واختفاء الولاءات التحتية:

- فالوحدة الوطنية، وتحققها مؤشر على وجود الاستقرار السياسي، وغيابها مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

- والمقصود بالولاءات التحتية، هي الولاءات التي تتعارض وتؤثر سلبًا على مصالح الدولة المصرية العامة، أو الوطنية، كالولاء لتنظيم ما، أو شخص ما، أو جماعة ما، على حساب مصالح الوطن العامة، والوطنية، فإن هذه الولاءات تسبب عدم الاستقرار السياسي.

١٠- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام الحاكم:

فالنجاح فيها مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، والفشل فيها مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

١١- قدرة وفاعلية النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية:

والمقصود هنا، قدرة، وفاعلية النظام، عند استخدام الموارد الكمية، في تلبية المتطلبات، « كالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والخدمات المحلية، ونحوها» .

كما يقصد بها قدرة وفاعلية النظام السياسي، على تلبية المتطلبات من الموارد المعيارية، «كالحرية، والمساواة، والعدالة، والمشاركة السياسية ، ونحوها».

١٢- قلة تدفق الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي:

إذا كثرت هجرة المواطنين خارج حدود دولتهم، إلى دولٍ أخرى، أو زاد نزوح المواطنين من مدنهم إلى مدن أو قرى أخرى، داخل وطنهم لأسباب أمنيةٍ، كان ذلك مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، وإذا لم تكثر الهجرة، أو النزوح ،أو لم يمثل ذلك ظاهرة، كان ذلك مؤشر على الاستقرار السياسي.

وهنا ملاحظة يحسن ذكرها وهي:

« أنه لابد من توافر كل مؤشرات الاستقرار السياسي، لكي نحكم بأن نظامًا ما يحظى باستقرارٍ سياسي، وإنه يكفي غياب مؤشر أو أكثر من مؤشرات الاستقرار السياسي، لكي نحكم بأن النظام يُعاني من عدم استقرار سياسي».

ثالثاً : مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

إن هناك مؤشرات، إذا توافرت دلت بما لا يدع مجالًا للشك، أن نظاماً ما يعاني من عدم الاستقرار السياسي، وهي:

١- مؤشر العنف السياسي:

مؤشر العنف، من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، فكلما زادت درجة العنف السياسي، زادت احتمالات اتجاه النظام السياسي إلى عدم الاستقرار.

*** وتقاس درجة العنف بثلاثة عوامل هي:**

أ- **مجال العنف**: أي « حجم المشاركة في العنف السياسي داخل الدولة ».

ب- **حِدة العنف**: أي « نتائج العنف »، من تلفيات، وتخريب ناتج عن العنف.

ج- **استمرارية العنف**:أي « الفترات الزمنية التي تستغرقها عمليات العنف السياسي ».

٢- مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة التي تسهم في عدم الاستقرار السياسي:

يرى بعض الخبراء،« عبد الرحمن خليفة » أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم الاستقرار هي ما يلي:

أ- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.

ب- عدد الإضرابات العامة.

ج- وجود حرب أهلية أو حرب عصابات.

د- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي للنظام.

هـ- عدد عمليات التطهير التي تتم داخل أجهزة الحكومة.

ع- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.

٣- مؤشرات الصراع الخارجي التي تسهم في عدم الاستقرار السياسي:

أ- عدد المظاهرات الخارجية، ضد السياسة الخارجية للدولة.

ب- عدد مرات الاحتجاج الدولية، ضد السياسة الخارجية للدولة.

ج- عدد مرات العقوبات السلبية، التي فرضت على الدولة.

د- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة.

هـ- عدد مرات استدعاء، وطرد السفراء الأجانب.

ع- عدد التهديدات، الصادرة ضد الدولة.

غ- عدد الاتهامات، التي وجُهت ضد الدولة.

ص- عدد القتلى، التابعين للدولة في الصراعات الخارجية.

ض- عدد المرات، التي حركت فيها الدولة قواتها.

ط- عدد العمليات العسكرية، التي قامت بها الدولة، لحل بعض المعضلات التي تواجهها.

وخلاصة ما تقدم:

فقد ألقينا الضوء، على مفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشراته تحققه، وعدم تحققه، ومن خلال متابعتنا، وبحثنا، وجدنا أن الدول المتقدمة عسكريًا، وأمنيًا، ومتخلفة من الناحية السياسية، هي أقرب الدول لعدم الاستقرار السياسي، وأقربهم لحدوث التقلبات المفاجأة.

وعلى ما تقدم نرى أن مكونات الاستقرار في وطننا الغالي مصر هي:

أولًا: تحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيًا: تحقيق الرضا، والثقة المتبادلة، بين السلطة والمجتمع، ووضع آليات متفق عليها لإدارة العلاقة بين المكونات، فيما بينها، وفيما بينها وبين السلطة، ووضع تصور واقعي وملائم لتحقيق التسوية المناسبة لأزمات الوطن السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، عن طريق حوار مجتمعي صادق وشفاف.

٤- وجود عشرات الآلاف من السجناء،ومئات المحكومين بالإعدام، على خلفيات سياسية:

بعيدًا عن الخلفيات السياسية، والفكرية لهؤلاء السجناء السياسيين، وبعيدًا عن

المظلومية التي وقعت عليهم أو لم تقع، وبعيدًا عن عدالة أو عدم عدالة محاكماتهم.

وبعيدًا عن عدالة أو عدم عدالة قضيتهم، وبعيدًا عن الظروف السياسية، التي تسببت في أزمتهم، أومواقفهم.

بعيدًا عن كل هذا نقول:

إن وجود هذه الأعداد في السجون، لفترات طويلة، دون أن يتم تسوية أزمتهم، يُشكل خطرًا على الأمن القومي المصري من وجوه عديدة، أمنية، وسياسية، وفكرية، واجتماعية، واقتصادية، على المستوى الداخلي، وسياسية على المستوى الخارجي، فيجب إنهاء هذا الملف، حتى لا يكون خطرًا حالًا، أو تهديدًا قادمًا، ويتم تسويته بتحقيق المصالحة الوطنية، واتخاذ الضمانات الكافية لعدم تكرار مثل هذه الأزمات.

٥- انتشار تجارة المخدرات وتفشي الإدمان بين الشباب:

إن الملاحظة العادية، والمتابعة الأولية، تؤكد انتشار تجارة المخدرات لا أقول في كل محافظات الدولة، بل في كل مدن، وقرى، وأحياء، وأماكن التجمعات، في الدولة المصرية، ويشهد لذلك الاستجوابات المقدمة في مجلس النواب، والإحصاءات الرسمية، لأعداد المدمنين، والأموال التي يتم انفاقها على المخدرات.

إن هناك بعض الإحصائيات، التي تتحدث على ٣٠٪ من الشباب أو ٥٠٪ بخلاف النساء وكبار السن، وإحصائيات تعلن أن أكثر من ذلك يتعاطون المخدرات.

ولكن لا نستشعر حجم الخطر، إلا إذا قلنا أن قرابة أو أكثر من ٣٠٪ من الشباب الذين يتعاطون المخدرات من شباب الدولة، ليس لديهم وعي للتفكير في مستقبل أوطانهم، أو مستقبلهم، أو التفكير في أي خير لأنفسهم، أو أوطانهم، وأن هؤلاء سيكونون عالة على أوطانهم، وسيشكلون إضافة لأعداد المرضى، والمجرمين، والمنحرفين فكريًا، والأميين، والعاطلين.

إن انتشار تجارة المخدرات، خطر على الأمن القومي المصري، لأنها خطر على الإنسان المصري، الذي يناط به حماية الأوطان، وبناءها، فليس من الدين، أو الوطنية، التفريط فيه، لأنه تفريط في الوطن بأكمله، فيجب على السلطة، والمجتمع وكل المكونات المصرية السياسية، والدينية، المؤيدة للسلطة، أو المعارضة، تتوحد جهودها لمكافحة هذا الخطر، والقضاء عليه لحماية حاضرنا، وأوطاننا، ومستقبل الأجياله القادمة.

ثانيًا: بعض التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي المصري:

١- التأثير الخارجي المتزايد على السياسات المصرية، والتبعية الاقتصادية، لدول غربية، وشرقية، كبرى، أو دويلات صغرى.

٢- حالة الانسداد السياسي، ورفض الإصلاح السياسي، الذي يتناسب مع الحالة والخصوصية المصرية.

٣- جمود الرؤية الحركية والفكرية، والسياسية، عند أغلب القيادات والكيانات المعارضة، والمؤثرة، وتمسكها بالحلول الصفرية، والآنية السريعة، المنفصلة عن الواقع.

٤- غياب الشعور بالأمن عند جزء كبير من أبناء الشعب المصري، ممن لهم توجهات سياسية معارضة للسلطة.

٥- غياب العدالة الاجتماعية.

٦- عدم تحقق العدالة الانتقالية، أو العدالة التصالحية، أو العدالة الرضائية، من وجهة نظر جزء كبير من الشعب المصري، فيما يتعلق بمراحل الحكم، والتغيرات، التي مرت بها الدولة .

٧- ضعف الشعور الوطني، والانتماء، والولاء، عند شرائح من الشعب

المصري، والرغبة في الهجرة، لأسباب متعددة، لدى نسبة كبيرة من المواطنين، ولاسيما الشباب.

٨- زيادة الشعور لدى نسبة من الشعب المصري، بعدم الثقة في المؤسسات الوطنية الخدمية، وأداءها دورها الوطني بحيادية، وشفافية، ومهنية.

٩- اتساع الفجوة بين الأكثرية الشعبية، وبين المؤسسة القضائية، والعسكرية، والشرطية، قد تكون لأسباب موضوعية، أو لأسباب متعلقة بعدم الوعي، أو بسبب الأداءات الإعلامية الخاطئة.

١٠- انتشار الأمراض المزمنة، والزيادة المطردة في أعداد المرضى، وغياب الرعاية الصحية المناسبة، لمحدودي الدخل، والفقراء، وغياب السياسة الوقائية، والعلاجية، التي تقضي أو تقلل الأمراض.

١١- انتشار الجهل، والأمية، وفشل المنظومة التعليمية، وعدم جدواها.

١٢- الانقسام المجتمعي، على خلفيات سياسية.

١٣- الشعور المتزايد بالانتقاص من الهوية الإسلامية، والتمييز الطائفي لغير المسلمين على المسلمين، لدى العامة من رواد المساجد، والمهتمين بالشأن الإسلامي المصري.

١٤- الشعور الموروث، والمستمر، لدى المسيحيين بأنهم مضطهدون دينيًا.

١٥- انتشار المحسوبية والفساد الإداري.

١٦- الأزمة الاقتصادية، وإجراءات الإصلاح الاقتصادي غير الملائمة.

ثالثا: التحديات التي يمكن أن تشكل تهديداً في المستقل ويجب مواجهتها اجتماعيًا ومؤسسيًا:

١- العمل على مواجهة الحملة المنهجية، التي تستهدف الهوية الإسلامية، والرموز

التاريخية للمسلمين، بطريقة علمية، وثقافية، وتوعوية، بعيدة عن العنف، والصراخ، والمزايدات، بحيث يتم إفشال وإفساد هذه الحملة الشرسة، دون أن يتم إظهار الطاعنين في شرائع الدين الإسلامي، ورموزه، أنهم حماة الحرية، ورموز التنوير.

٢- إحداث تغيير وإصلاح في منظومة الصحة، والتعليم، لكي تقوم بدورها المهني والصحيح.

٢- السعي الجاد لتحقيق زيادة دخل الفرد، والقضاء على الفقر، والأمية، وتقليل نسب البطالة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

٣- إعادة الثقة بين الشعب ومؤسساته الوطنية، ولاسيما الجيش، والشرطة، والقضاء، وذلك باتباع الأسباب المؤدية لذلك، ثم حشد الجهود الوطنية الرسمية، وغير الرسمية، لترسيخ الثقة، والمفهوم الصحيح، تجاه مؤسسات الدولة الوطنية.

٤- العمل على تسوية المشكلات الحدودية، بين الدولة المصرية ودول الجوار، وإيجاد صيغ تعاون مشترك، وهذا لا ينطبق على الكيان الصهيوني، فعلاقتنا معه تحددها مصالح مصر العامة والوطنية، وقدراتنا نحن فقط، في إطار البيئة الإقليمية، والدولية .

٥- العمل على مواجهة خطابات التخوين، والتكفير، والكراهية، والتحريض على العنف والقمع، المتبادلة بين المكونات المختلفة سياسيًا أو فكريًا.

٦- التعامل الصحيح والمناسب، لمواجهة وحل مشكلة أطفال الشوارع، التي تفشت وانتشرت، ويتم استخدامها في نشاطات تضر بالأمن القومي الوطني، وتجعل منهم قنابل موقوتة، لها آثار أمنية، واجتماعية، خطيرة.

٧- العمل على منع دعوات الانعزال بجزء من الوطن، لصالح طائفة، أو مكون

لجعله مرتكزًا، للانفصال بوطن مستقل عن الدولة المصرية، وإفشال هذه المخططات.

٨- حشد الجهود، لمنع دعوات الإقصاء، والاستحواذ، والاستعلاء الجماعي، سواء الطبقي، أو الفكري، أو الوظيفي، ومحاربة الانتقاص الجماعي، والمعلن من أيٍ من المكونات المصرية، لأي سبب أو مبرر.

رابعًا: التحديات الخارجية للأمن القومي المصري.

١- الرغبة الغربية، في تفتيت دول المنطقة العربية، ومنها مصر، وجعلها دويلات تابعة، عالةً على الدول الكبرى، ترزح في الفقر، والجهل، والمرض، والاحتراب السياسي، والطائفي.

٢- العولمة، في بعض جوانبها، وأهدافها، والتي تضر بالأمن القومي للدول العربية، والإسلامية لصالح الدول الغربية.

٣- بالرغم من أن وجود الكيان الصهيوني، على الحدود المصرية يشكل خطرًا، على الأمن القومي المصري، إلا أن تحركاته إفريقيًا، وعربيًا، ودوليًا، والتي تسعى للإضرار بالمصالح المصرية، وتقزيم دورها، في مناطق المصالح المصرية المصيرية، والحيوية، والكبرى، تمثل تحديًا للدولة المصرية.

٣- النظرة الأمريكية للأمن القومي الأمريكي، تمثل تحديًا للدول العربية، والإسلامية، ومنها مصر، لأنها تتدخل في الشئون الأمنية، والسيادية لهذه الدول، مما يوجب الاستيقاظ التام، والعمل الدائم، لمواجهة هذه التدخلات.

٤- الرؤية الأيديولوجية التوسعية لإيران، على حساب الدول السنية، في المنطقة العربية خاصة، والدول السنية عامة، ومنها الدولة المصرية.

٥- العمل على إنهاء بعض مظاهر التبعية السياسية، والاقتصادية، والثقافية،

والتكنولوجية، لبعض الدول الكبرى.

٦- العمل على مواجهة الانكشاف الاقتصادي، الذي يمكن أن يواجه الدولة المصرية، لضعف اقتصادها، وربطه ببعض الدول، وبعض المنتجات، وبعض العملات، والذي يمكن أن يؤدي إلى التدخل الخارجي في شئون الدولة المصرية، أو حدوث اضطرابات اجتماعية، وسياسية حادة.

٧- التوترات في الدول المجاورة، وفي دول حوض النيل، والقرن الأفريقي، مع ضعف الدور المصري فيها.

٨- استمرار الأزمات في سوريا، واليمن، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وغزة، لها تأثيراتها السلبية على مصر، وأمنها، على مستويات عديدة.

٩- زيادة نفوذ بعض الدول الأجنبية، عربية، وغير عربية، داخل مصر، وسيطرتها على بعض مؤسسات صناعة الرأي العام، كبعض وسائل الإعلام، المقروءة والمرئية، وبعض مراكز الأبحاث، وبعض الألعاب الرياضية، وعمل لوبيات مصالح لها دخل الدولة المصرية.

١٠- وجود عشرات الآلاف من المعارضين المصريين بالخارج، لا يرغبون في العودة إلى مصر، خوفًا من القهر، والقمع، أو الاعتقال، وهؤلاء يؤثرون على مئات الآلاف من المصريين بالخارج، ومئات الآلاف من المصريين بالداخل، وهذا يشكل تحديًا للدولة المصرية، وليس فقط للسلطة الحاكمة حاليًا، فيجب العمل الجاد لتسوية هذا الملف بمعالجة أسبابه، وبشكل عادل، يصب في صالح الدولة المصرية، دون النظر لمصالح شخص أو مكون مؤيد أو معارض.

المبحث الثاني

فرص وقدرات البيئة المصرية لدعم الأمن القومي المصري في مواجهة الأخطار والتهديدات والتحديات

الدولة المصرية « بمفهومها الصحيح » تمتلك فرص، وقدرات، تحتويها البيئة المصرية الداخلية، والإقليمية، والدولية، والتي يمكن استغلالها، وتطويرها، واستثمارها، لكي تحدث دعمًا كبيرًا لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري.

ويمكن تقسيم هذه الفرص، والقدرات، إلى ثلاثة أقسام لكل قسم منها دوره في دعم الأمن القومي ، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: فرص، وقدرات، على مستوى البيئة الداخلية، للدولة المصرية:

القسم الثاني: فرص وقدرات، على مستوى البيئة الإقليمية، للدولة المصرية:

القسم الثالث: فرص وقدرات، على مستوى البيئة الدولية، للدولة المصرية:

القسم الأول: فرص وقدرات على مستوى البيئة الداخلية المصرية:

في هذا القسم نلقي الضوء على بعض ما تمتلكه الدولة المصرية من فرص، وقدرات، إذا أُحسن استعمالها، واستثمارها، كانت من أهم دعائم الأمن القومي المصري، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: قدرات،وفرص الإنسان المصري:

النوع الثاني: قدرات، وفرص الجغرافيا والثروات:

النوع الثالث: قدرات،وفرص المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

ونلقي الضوء على هذه الأنواع الثلاثة ، على النحو الآتي:

النوع الأول: قدرات وفرص الإنسان المصري:

ويتمثل ذلك في مجموعة من القدرات، والفرص، التي يمكن أن تقدم الدعم الكامل، الذي يساهم في تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، ونذكر بعضها على سبيل المثال:

١- العدد الكبير لسكان الدولة المصرية :

هذا العدد من السكان،الذي يقارب المائة مليون مواطن، إذا توافرت الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، يمكن أن يكون أهم الفرص، والقدرات، باعتباره مورداً هاماً من موارد التنمية، لدعم الأمن القومي المصري، في جميع أبعاد الأمن القومي ، التي سبق وبيناها.

٢- الخبرات والكفاءات :

هذه الخبرات والكفاءات،العلمية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والفكرية، والدينية، والثقافية، والرياضية، المتاحة لدى الدولة المصرية، والتي أبدع وبرز بعضها في خارج البلاد، إذا توافرت الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، يمكن أن تشكل موردًا، هامًا،لدعم الأمن القومي المصري، في جميع أبعاده، التي سبق وبيناها.

٣- طبيعة الشعب المصري في التحمل، وسرعة التأثر، والتأثير، وسهولة توجيهه نحو الأهداف الوطنية:

الشعب المصري، يتميز بطبيعة، تعبر عن قدرات، وفرص، يمكن أن تستثمر في إطار دعم الأمن القومي المصري، كالقدرة على التحمل، وسرعة التأثر، والتأثير، وسهولة توجيهه، نحو الأهداف القومية، ولاسيما إذا توحدت جهود الدولة

مجتمعة، ممثلـة في السـلطة الحاكمـة، والمؤسسـات غيـر الرسـمية مـن أحـزاب سياسية، وجماعات دينية، ونخب فكرية، وثقافية، وتم صياغة أهداف عامة، وطنية، حقيقية، يسير خلفها المجتمع، لتحقيقها بدعم من السلطة، فهو قادر على إنجازها، إذا آمن بها، وتم توفير الأسباب والأجواء الداعمة.

٤- القدرات المالية لأعداد كبيرة من رجال الأعمال المصريين:

القدرات المالية الهائلة، لأعداد كبيرة مـن رجـال الأعمـال المصـريين،والذي يمكن توجيه استثماراتها في مشاريع كبرى، تسهم في تحقيق أهداف الأمن القومي المصري.

٥- التنوع الفكري والطائفي :

التنوع الفكري، والطائفي، الذي يتميز به الشعب المصري، يمكـن أن يسـتثمر في الاتجاه الصحيح، بحيث يكون أحد الدعائم المحققة، والمحافظة على أهـداف الأمن القـومي المصـري، ذات الأثيـر الكبيـر عـلى المسـتوى الـداخلي المحـلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي، وفي الحفاظ عـلى المصـالح المصـيرية، والحيوية، والكبرى، للدولة المصرية، حيث أن هذه التنوعات الفكرية، والطائفية، لها امتدادات، وعلاقات، بشكل عابر للحدود، فيجب أن يستثمر لصالح الدولة .

النوع الثاني: قدرات وفرص الجغرافيا والثروات:

بغير إطالة، نقدم إطلالة على هذا النوع مـن القـدرات، فمصـر تمتلـك موقعًـا، جغرافيًا، عبقريًا، ومتميزًا، وهامًا، وتكمن عبقريتـه أنـه قابـل لأن يسـتثمر بشـكل مرن، ومتطور، حسب التطورات، والتغيرات، الدولية، والإقليمية، وكأنـه متغيـر، وغير ثابت، يتمدد، وينكمش، حسب مصالح الدولة المصرية، فهي تقع في ملتقى قارات العالم القديم، وهي أيضًا مركزًا لعبور التجارة العالميـة، وموقعهـا الهـام في وسط العالم العربي، ووسـط الشـمال والشـرق الإفريقـي، وبوابـة لإفريقيـا، عـلى

الحدود الأسيوية، وهي أحد دول البحر المتوسط، فهذا الموقع يجعل للدولة المصرية قدرات، وفرص كبيرة، على المستويات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية، يمكن أن تحقق من خلالها أهداف الأمن القومي المصري .

كما أن مصر تمتلك ثروات، وموارد طبيعية، هائلة، متمثلة في مصادر المياه، والأراضي الشاسعة الصالحة، للزراعة، ولإقامة المشاريع الاقتصادية، والصناعية، والترفيهية، والسياحية، كما أن مصر تتمتع بطقس معتدل، ومشمس طول النهار، ووجود الرياح طوال اليوم، الشيء الذي يمكن استثماره في استخراج الطاقة للاستعمال المحلي، والتصدير للخارج، كما يوجد مجموعة من المعادن الهامة، والذهب، والفوسفات، والبترول، والغاز، والرمال الصالحة للصناعة، وغير ذلك، والتي يمكن أن تحقق للدولة المصرية الأمن المائي، والغذائي، والتنمية الاقتصادية، بل وتحقق الرفاهية للشعب المصري، بشرط القضاء على الفساد، والتحرر من التبعية الاقتصادية، وتوافر الإرادة السياسية الحقيقية، والإدارة الصحيحة، وإيجاد الإطار القانوني الصحيح، وتوحيد الجبهة الداخلية .

النوع الثالث: قدرات وفرص المؤسسات الرسمية وغير الرسمية :

أ- المؤسسات الرسمية:

المقصود بالمؤسسات الرسمية هنا، هي المؤسسات التي تعبر عن السلطات الثلاثة، التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، فالدولة المصرية تتمتع المؤسسات الرسمية فيها، بخبرات متنوعة، ومتعددة، لدولة مركزية لم تسبقها دولة في مجال الإدارة، في محيطها الإقليمي، كما أنها تضم خبرات بشرية هائلة، اعتمدت عليها كثير من الدول العربية، والإفريقية، في بناء مؤسساتها التي تدير دولها الآن بكفاءة عالية، فإذا توافرت الإرادة السياسية، والإدارة الصحيحة لهذه المؤسسات،

وقامت بدورها المنوط بها، حسب ما تقوم به مثيلاتها في الدول المتقدمة، وحسب ما يحقق المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، كانت هذه المؤسسات أهم داعم للأمن القومي المصري، لكي يحقق أهدافه كاملةً، سواء كان في مجال تحقيق الحماية، والأمن الداخلي مع احترام حقوق الإنسان، وإنهاء الصراع الداخلي، وحماية الحدود، وتنفيذ القانون، واحترام الدستور، وإقامة العدالة، والتشريع، والرقابة، وتقديم خدمات الصحة، والتعليم، ونحوها، على نحو مهني حسب المعايير الدولية، وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، أو تحقيق الاستقرار السياسي، بمفهومه الصحيح، وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية، والاندماج الوطني.

ب- المؤسسات غير الرسمية:

والمقصود بها هنا المؤسسات، والتنظيمات، والأحزاب، والجماعات التي لا تعبر عن السلطة التنفيذية، بل تعبر عن جهود جماعية وطنية، تم إنشاءها بهدف تحقيق إصلاح، أو تغيير، أو القيام بدور داعم لتحقيق أحد المصالح العامة، أو الوطنية، وتعمل بشكل قانوني، أو تسعى لتقنين وضعها، أو لا تخالف القانون والدستور، ولا تسعى لهدم الدولة « حسب المفهوم الصحيح لها» ولا لإحداث فوضى، أو احتراب داخلي، ولا يهدد وجودها الأمن القومي المصري، ومنها الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، والحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، الحقوقية والأهلية، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط.

فهذه المؤسسات، لها ثقلها، وقوتها، وتأثيرها، داخليًا، وخارجيًا، على البيئة المصرية، فإذا قامت هذه المؤسسات بدورها، على النحو الصحيح، فسوف تسهم بشكل مؤكد في دعم الأمن القومي المصري، وتحقيق أهدافه، وهذه المؤسسات بتأثيرها الداخلي، يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق النهضة، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والأمني الداخلي، وبعلاقاتها، وتأثيرها الخارجي، يمكن أن تشكلُ قوةً،

ناعمةً، للدولة المصرية، والتي تدعم الدولة في تحقيق أهداف أمنها القومي.

ج- مؤسسة الأزهر، والكنيسة المصرية:

إن لهاتين المؤسستين على المستوى الداخلي، والإقليمي، والدولي، تأثير وثقل كبيران، فهما يمثلان قوة ناعمة، للدولة المصرية، فهاتان المؤسستان، لأسباب عديدة، لم يتم استثمارهما على الوجه الأمثل، لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والمتمثلة، في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة، والوطنية للدولة، فهما يمكن أن يقدما للدولة المصرية الكثير والكثير، باعتبارهما قوة ناعمة، فكرية، وثقافية، ودينية، لها تأثيرها في الدوائر ذات الملفات المصيرية، والحيوية، للدولة المصرية، لما لهما من نفوذ عابر للحدود المصرية، بل عابر للقارات، هذا على المستوى الإقليمي، والدولي.

أما على المستوى الداخلي، فيمكن أن يقوما بدور أكبر، في تحقيق السلم المجتمعي، والتعايش المشترك، وقبول الآخر، والحفاظ على حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة الوطنية، والقضاء على دعاوى الكراهية، والتحريض على العنف، والقمع، والإقصاء، والاستحواذ.

لذلك فإن مؤسسة الأزهر، ومؤسسة الكنيسة باعتبار كل منهما يمثل مرجعية دينية لمكون من مكونات الدولة المصرية، بل ويمثلان مرجعية دينية لكثير من أتباعهما في كثير من دول العالم التي لمصر فيها مصالح مصيرية، وحيوية، وكبرى، فكل منهما يمتلك قدرات وفرص، يمكن أن تساهم في تحقق الدولة المصرية أهداف أمنها القومي.

القسم الثاني: فرص وقدرات الدولة المصرية، على مستوى البيئة الإقليمية:

إن البيئة الإقليمية، التي تحيط بالدولة المصرية، بالرغم من أن كثيرًا من دولها

تحيا حالة من عدم الاستقرار السياسي، بل أحيانًا حالة من الفشل، والفوضى، مما يجلب بعض التهديدات، والتحديات، للدولة المصرية، إلا أن وجود مصر في هذه البيئة، أفرز لها، وأبرز لها، أنواع متعددة من الأهمية، يمكن أن تستثمرها الدولة المصرية، لتحقيق أهدافها على مستويات عدة، وأهمها تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والتي سبق وألقينا عليها الضوء، بشرط توافر إرادة حقيقية، وإدارة صحيحة للملفات المتأزمة، وفقًا لما تمليه مصالح الدولة المصرية، بعيدًا عن الخصومات الفكرية، والأيدلوجية.

فالأوضاع المتوترة في ليبيا، والسودان، وجنوب السودان، وغزة، والأراضي المحتلة، إضافة للأوضاع في اليمن، وسوريا، والصومال، والأزمة بين دول الخليج، والأزمة بين دول المغرب العربي، فالدولة المصرية إذا استطاعت أن تحقق الاستقرار السياسي، وتماسك الجبهة الداخلية، وقامت بوضع سياسة خارجية وطنية، قائمة على لعب دور محوري، في كل هذه الأزمات، بحيث تكون قبلة لكل الأطراف المتنازعة،تمتلك أوراق ضغط، للمساهمة في تسوية هذه الصراعات، أو إدارتها بما يخفف منها، أو يضعها على طريق التسوية، ولا تترك دورها لحساب أيٍ من القوى الدولية، أو الإقليمية، فسوف تحقق نجاحًا على مستويات عديدة، سياسية، واقتصادية، وأمنية، وعسكرية، وثقافية، تصب جميعها في دعم الأمن القومي المصري، وتحقيق أهدافه.

القسم الثالث: فرص وقدرات الدولة المصرية، على مستوى البيئة الدولية:

إن موقع، ومكانة، الدولة المصرية، تاريخيًا، ودينيًا، وفكريًا، في محيطها الإفريقي، والعربي، والإسلامي، جعل لها مكانة، قوية، وأهمية كبيرة،في البيئة الدولية، حيث أن دول العالم أجمع، ولاسيما الدول الكبرى منها، لها مصالح كبرى، وحيوية مع الدول العربية، والإفريقية، والإسلامية، التي ترتبط مصر معها بعلاقات متميزة تاريخية، نعم لقد تراجعت أهمية الدولة المصرية على المستوى

الإقليمي، والدولي، وزاحمتها دولٌ أخرى، مثل: إسرائيل، والسعودية، وإيران، وتركيا، إلا أن هذا التراجع يمكن أن يكون مؤقتًا، فيمكن أن تقوم مصر بدورها، الذي يحقق لها أمنها القومي، وتستفيد بشكل كامل من مكانتها، وقدراتها، بشرط توافر الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، والتي تهدف إلى تحقيق المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، والابتعاد عن السياسات الوقتية، وسياسات التبعية لبعض الدول الكبرى، والإقليمية.

وخلاصة ما تقدم:

إن الدولة المصرية تمتلك، مجموعة من الفرص، والقدرات، هائلة، ومتنوعة، إذا توافرت لها الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، يمكن استغلالها، واستثمارها، بشكل مناسب، ومنظم، قانوني، لصالح تحقيق الدولة المصرية أهدافها كاملة.

المبحث الثالث

الإجراءات الحمائية والوقائية للأمن القومي المصري

من الأهمية بمكان، إلقاء الضوء على الإجراءات الحمائية، والوقائية للأمن القومي المصري، لأن ذلك يمثل تثقيفًا ضروريًا للمواطن المصري، بتنوعاته الفكرية، واهتماماته السياسية، ليكون على وعي وتفهم تامين، بمجموع ومضمون هذه الإجراءات، فيكون على استعداد لتقبلها، وتفهمها، والتعاون معها وعليها، والمشاركة فيها، على قدر استطاعته، ودوره المنوط به.

الأمن القومي المصري « بمفهومه الصحيح وأهدافه التي سبق وقدمناها » لابد له من إجراءات حمائية، ووقائية،وهذه الإجراءات يمكن تقسيمها على ثلاثة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: محور الاستراتيجية، والوقاية:

المحور الثاني:محور الممارسة، وتحقيق الأهداف:

المحور الثالث: محور الحماية، والردع العام :

المحور الأول: محور الاستراتيجية، والوقاية:

أولًا: الاستراتيجية:

أ- طبيعة الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري والحفاظ عليه:

« يجب أن تعبر عن المفهوم الصحيح،الشامل، المبني على إدراك الواقع، والبيئة، والقدرات، والأهداف، والذي يحقق الامتلاك الكامل، للعناصر التي توفر تحقيق الإجراءات، والتدابير، والقدرات، المُمَكنة للدولة، لكي تحافظ على حدودها، وأركانها، وتقوم بوظائفها، وتحقق المصالح العامة والوطنية، مع استمرار كفاءتها في أداء ذلك في وقت السلم والحرب، وفق مجموعة من البدائل والخيارات،وتكون ذات مراحل زمنية محددة يتم مراجعتها فيها، وتحمل القدر الكافي من المرونة لتطويرها وتعديلها »

ب- ملامح وحقيقة الاستراتيجية المطلوبة للحفاظ على الأمن القومي المصري:

الحديث عن الملامح الخاصة باستراتيجية الأمن القومي المصري، لابد وأن يكون حديثًا عموميًا، جزئيًا، حسب ما يقتضيه المقام، أما حقيقة الاستراتيجية، وتفاصيلها، لابد وأن تكون سرية، فلا يوجد دولة تفصح، أو تعلن عن إستراتيجيتها في المرحلة الحالية، أو المستقبلية، فهذا من الحفاظ على الأمن القومي.

ولكن يجب أن ترتكز على أبعاد، وعناصر، وقواعد، تحقق أهدافه، ويكون تأمين عناصرها واجب وطني.

ثانيًا: الوقاية:

يجب على الدولة المصرية، ممثلة في السلطة الحاكمة، والمؤسسات الوطنية، الرسمية، وغير الرسمية، والقوى المجتمعية، أن تتعاون في الحفاظ على الأمن القومي، وتحقيق أهدافه، وبالقطع العمل على وقاية إستراتيجيته من الاختراق، وذلك من خلال ما يلي:

١- توفير الدعم، والموارد، والإمكانيات، لتأهيل المؤسسات الوطنية بدورها

العسكري، والأمني،والسياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، والتثقيفي، والديني، للحفاظ على الأمن القومي من الاختراق الخارجي، أو الإضعاف، والإخلال به داخليًا.

٢- تماسك الجبهة الداخلية، عن طريق تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم المجتمعي، وتنمية الشعور الوطني، والانتماء للدولة بمفهومها الصحيح، من خلال احترام حقوق الإنسان المصري، وإطلاق الحريات العامة، وتفعيل المشاركة السياسية، الحقيقية.

المحور الثاني: محور الممارسة، وتحقيق أهداف الأمن القومي المصري:

بعد وضع الاستراتيجية، وتحقيق إجراءات الوقاية، تأتي مرحلة الممارسة، وتحقيق أهداف الأمن القومي ، وفي هذه المرحلة يجب ألا يغيب عن الدولة، سلطة، وشعب، الأخطار، والتهديدات، والتحديات، فتتكاتف الجهود، وتجتمع الإرادات على تحقيق أهداف الأمن القومي المصري من خلال النقاط التالية:

١- التحرك على المستوى السياسة الداخلية:

« لابد وأن يكون ضابط التحرك على المستوى الداخلي في الملفات، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والإعلامية، والأمنية، هو بناء مجتمع متماسك داخليًا، ينعم بالأمن والاستقرار، والعدل، والحرية، والمساواة، وعدم التمييز، لأي سبب من الأسباب الدينية أو الفكرية، أو السياسية، أو الوظيفية، وينعم بالعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية، مبتعدًا تمامًا، عن كل أسباب الانقسام المجتمعي، والاحتراب الأهلي لأسباب سياسية أو طائفية».

٢- التحرك على المستوى الإقليمي:

لابد وأن يكون التحرك في هذا المحور، محكوم بخصائص الأمن القومي

المصري، والتي سبق وبيناها من قبل، فيكون ضابط التحرك هو « **تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والمصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، على المستوى التكتيكي، والإستراتيجي**».

ولابد وأن يتمتع التحرك بالاستقلالية، في القرار الوطني، وبناء علاقات قائمة على المصالح المتبادلة،والاحترام للخصوصية، والشئون الداخلية، واحترام الحدود، واحترام سيادة الدولة .

٣- التحرك على المستوى الدولي:

التحرك على هذا المستوى الدولي، لا يختلف كثيرًا عن المستوى السابق، إلا أنه يجب أن تتخلص الدولة المصرية من بعض مظاهر التبعية الاقتصادية، والسياسية، وغيرها، وتسعى للعمل على إيجاد نظام دولي متوازن، وعادل، غير أحادي القُضبية، وتعمل على إحداث تنوع في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، حتى لا تصبح متعرضة للانكشاف الاقتصادي أو الاهتزاز السياسي، حال توتر علاقاتها مع الكيانات المرتبطة بها الدولة المصرية.

المحور الثالث: محور الحماية والردع العام:

«يكون ضابط هذا المحور، هو حفظ أمن الدولة المصرية، مواطنيها، ومؤسساتها، داخليًا، وحمايتها من التهديدات، والاعتداءات الخارجية ».

وذلك عن طريق اتخاذ الوسائل، والتدابير العسكرية، والأمنية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية، التي تحقق الردع التام، والتماسك والوعي المجتمعي العام، والتأهب للرد على الاعتداءات، والقضاء على الأخطار، والتهديدات، بشكل قانوني، ومؤسسي، وفاعل.

ولا يتم ذلك قطعًا، إلا بإحداث تنمية شاملة، اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وأمنية، ودعم، ورعاية، دينية، وفكرية، وثقافية، مؤسساتية، ومجتمعية.

وهذا يحتاج إرادة سياسية، ومجتمعية حقيقية، وهذا يدفعنا دائما للمطالبة بتحقيق المصالحة الوطنية، والعمل على تماسك الجبهة الوطنية.

الفصل الرابع:

- -

مجموعات قضايا الأمن القومي المصري وأهمية المؤسسات الوطنية.

في هذا الفصل، سوف نتناول قضايا الأمـن القـومي، عـلى المسـتوى الـداخلي، والمستوى الخارجي، ثم نلقي الضوء على عدد مـن المؤسسـات الرسـمية وغيـر الرسمية، بهدف إظهار أهمية الحفاظ على وجودها وعلى أن تقوم بوظائفها المنـوط بها تحقيقها، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول : قضايا على المستوى الداخلي

المبحث الثاني: قضايا على المستوى الخارجي

المبحث الثالث:أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية .

المبحث الربع : نتائج وتوصيات الدراسة :

المبحث الأول

قضايا على المستوى الداخلي

في هذا المبحث، نقدم بعضًا من أهم قضايا الأمن القومي المصري، والمتفرعة عن المفهوم الشامل لقضايا الأمن القومي المصري، وسوف نعرضها في هيئة مجموعات يمكن أن تندرج تحتها غيرها، كلما ظهرت لها أهمية، أو قَوية لتقديمها أولوية، دون أن نَقوم بترتيبها حسب الأولويات، حيث أنها تتناوب الأهمية والأولوية، حسب مقتضيات الواقع، ودون طرحها ومناقشتها بشكل جزئي حتى لا نطيل الدراسة .

المجموعة الأولى: القضايا المتعلقة بالسلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، وإزالة الاحتقان الطائفي.

المجموعة الثانية: القضايا المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية، والعدالة التصالحية، والعدالة الرضائية، وتطبيق القانون، وزيادة الثقة في المؤسسة القضائية.

المجموعة الثالثة: القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية، والرفاهية الاقتصادية.

المجموعة الرابعة:القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي، وحماية حدود الدولة،ومواطنيها من الاعتداء الخارجي.

المجموعة الخامسة: القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي.

المجموعة السادسة: القضايا المتعلقة بإنهاء العنف.

وسوف نتناولها على النحو المختصر التالي:

المجموعة الأولى: القضايا المتعلقة بالسلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، وإزالة الاحتقان الطائفي:

فهذه المجموعة من القضايا، تعاني منها الدولة المصرية، في المرحلية الحالية من عمرها الوطني، فالانقسام السياسي، والمجتمعي، والذي وصل إلى الأسرة الواحدة، بعد أن انقسم المجتمع على أُسس طائفية أحيانا، وفكرية تارة، وسياسية تارة أخرى، كما أن الاستقرار السياسي « بمفهومه الصحيح» تعاني مصر من عدم تحققه منذ عقود ماضية، مرورًا بـ ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم ٣/ ٧/ ٢٠١٣ وحتى الآن، مما ترتب عليه أزمة سياسية مستمرة، كان من آثارها مقتل المئات من المواطنين، على الرواية الرسمية، وآلاف المواطنين على رواية المعارضة.

كما حدث احتقان طائفي، بدأ بشكاوي من المكون الوطني المسيحي، بأن لديهم تخوفات، ومطالب، تزيل ما أسموه اضطهادًا طائفيًا، إلى أن انتهى الأمر الآن بتقريب ممثلي الكنيسة إلى السلطة، وتلبية أغلب مطالبهم، السياسية، والطائفية، كبناء الكنائس، ونحوها، حتى بدا للعامة فضلًا عن المتخصصين، وبشكل ظاهر، تقريب السلطة للطائفة المسيحية وممثليهم، وإطلاق الحريات الكاملة لهم في كنائسهم، ومنظماتهم الاجتماعية، والخدمية، دون رقابة من وزارة أو سلطة، في مقابل وضع مجموعة من الإجراءات التي تراها السلطة ضوابط، ويراها عامة المنتسبين للحركات الإسلامية، وعامة المترددين على المساجد، أنها قيود وتضييق، مما أحدث شعورًا بأن ممثلي الطائفة المسيحية، استطاعوا أن يتوافقوا مع السلطة، لصالح مطالبهم الطائفية، ولصالح الخصم من المطالب الإسلامية.

كما أن ما حدث منذ ثورة ٢٥ يناير من أحـداث، وتغييـرات وتطـورات، حتـى الآن، نتج عنه، تغيـرات في المشـهد السياسـي، حتـى تجمـد المشـهد السياسـي، وحدث عزلا سياسي لبعض المكونات، وتهميش لمكونات أخرى، حتى وصلت الحالة السياسية الآن، إلى نوع من أنواع عدم الاستقرار السياسي.

****رؤيتنا في هذه الملفات:**

١- أن الوطن يجب ألا يسـتمر في حالـة عـدم الاسـتقرار السياسـي، والحالـة المُهدِدة للسلم المجتمعي، حتى تتفرغ السلطة، والمؤسسات، والمجتمع ، للبناء، والإصلاح.

٢- يجـب العمـل عـلى سـن قـوانين مشـتركة، وعادلـة، وشـفافة، تـنظم بنـاء المساجد، والكنائس، والنشاطات، والخدمات، والرقابة، والمتابعـة، والإشـراف عليهـا، دون تمييـز سـلبي لطائفـة أو تمييـز ايجـابي لأخـرى، في المسـاحات، أو النشاطات، أو الرقابة على المحتوى، أو الإدارة دون الأخرى.

٢- يجب تجريم التحريض على العنف، وكـذا تجـريم تحـريض السـلطة عـلى القمع، لأن هذا وذاك، هما من أسباب العنف، والقمع، والفوضى، والكراهية.

٣- يجـــب عـــلى المؤسســـات الدينيـــة الأزهـــر، والكنيســـة، والأحـــزاب، والجماعات، والمؤسسـات والسـلطة، كـلٌ يقـوم بـدوره، في محاربـة الكراهيـة، وتفعيل الاندماج الوطني، والتعايش المشترك، والعمـل عـلى أن يكـون التعـايش المشترك، ثقافة شعب دائمة،تنعم بها الأجيـال الحاليـة والقادمـة، وليسـت حالـة مؤقتة، تنتهي بحرب إبادة للمكون الآخر، أو للمكونات مجتمعة.

٤- لابد من القيام بتفعيل مصـالحة مجتمعيـة، وليسـت صـفقة سياسـية، مـع مكون سياسـي معـارض أو مؤيـد، ولكـن مصـالحة مجتمعيـة عامـة، بـين جميـع

المكونات، وجميع المؤسسات، والتوصل لرؤية توافقية، لا غالب ولا مغلوب، رؤية تضمن طموحات، وتخوفات، كل المكونات، رؤية تؤسس لبناء وطن على أسس جديدة، عادلة، دائمة، حتى تنعم الدولة المصرية، والأجيال القادمة، بالاستقرار السياسي، والأمن والرفاهية.

المجموعة الثانية: القضايا المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية، والعدالة التصالحية، والعدالة الرضائية، وتطبيق القانون، وزيادة الثقة في المؤسسة القضائية:

إن الشعور بغياب العدالة، لدى جزء من الشعب، وشيوع فقدان الثقة في المؤسسات القضائية، واليأس من إعادة الحقوق، عن طريق القانون، أو عن طريق منظومة للعدالة الانتقالية، أو العدالة التصالحية، أو العدالة الرضائية، وعدم احترام الحقوق الأساسية، والعامة، والخاصة، والتضييق على الحريات، لنذير خطر على أيّ مجتمع، ومبررًا للجهلاء للانتقام العشوائي، ومحاكم الشوارع، وترويج للفوضى، والعنف،وتبريرًا لهما.

**** رؤيتنا في هذه الملفات:**

١- إنه يجب أن تحرص الدولة المصرية، سلطة حاكمة، ومؤسسات رسمية وغير رسمية، ومجتمع مدني، على تحقيق العدل، وسيادة دولة القانون، العادل والموضوعي، والمحايد، وليس القانون الانتقائي، والانتقامي، أو القوانين المفضلة لطائفة أو مكون، والعمل على إعادة الثقة بين مكونات المجتمع والمؤسسات القضائية، وذلك بإزالة الأسباب التي أدت إلى ذلك.

٢- إذا كان هذا الشعور مغالى فيه عند البعض، أو مُتوهم، وجب أيضًا على الدولة والمجتمع، العمل على إزالة هذا الشعور، لأن وجوده يمثل خطرًا، من وجوه عديدة على المجتمع، وعلى أمنه القومي.

٣- إن تحقيق الوحدة المجتمعية، والمصالحة الوطنية، يجب أن يكون هدفًا، لدى كل المحبين لتقدم واستقرار هذا الوطن، ونهضته، وسلامة أبناءه، وأجياله القادمة، فلم تتقدم دولة بعد انقسام إلا بإحداث مصالحة وطنية، ووحدة مجتمعية.

٤- إذا كانت هناك ظروف واقعية، أو أسباب منطقية، تحول بين تحقيق العدل، أو العقاب القانوني، لمقترفي الجرائم، سواء السياسية، ونحوها، يمكن تطبيق منظومة للعدالة التصالحية أو العدالة الانتقالية، أو العدالة الرضائية، والتي يمكن أن تكون مخرجًا، لإعادة الحقوق،أو جزءًا منها، أو إحداث حالة من الترضية للمجني عليهم أو ذويهم، وهو ما يسمى بالعدالة الرضائية.

٥- لابد من إعادة النظر في منظومة القوانين الجنائية، ومنظومة العدالة، وإجراءاتها، والعمل على أن يرتبط دور المنظومة القضائية، بتطبيق القانون، والدستور، دون التأثر، والتأثير في الحياة السياسية، وإطلاق الحريات، وأن يكون حق التقاضي مكفول للجميع، وأن يحاكم المواطن أمام قاضيه الطبيعي.

المجموعة الثالثة :القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية:

عانت الدولة المصرية،بمفهومها الصحيح،منذ عقود من غياب التوزيع العادل للثروة، وفقدان العدالة الاجتماعية، وانتشار الفقر على نطاق واسع، وفشل الكثير من خطط التنمية، لأسباب عديدة، وهذا يؤثر قطعًا على الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، والشامل.

**** رؤيتنا في هذه الملفات:**

١- يجب اتخاذ الإجراءات الحقيقية، التي توجه طاقات المجتمع، نحو تحقيق طفرة إنتاجية، واقتصادية، وإزالة الأسباب المانعة، والمعوقة.

٢- يجب بشكل تدريجي العمل على التوزيع العادل للثروة، وتحقيق العدالة الانتقالية، أو العدالة التصالحية، أو العدالة الرضائية، وتخفيض مستويات الفقر، والبطالة الحقيقية، والبطالة المقنعة، والعمل على تبني برامج للتنمية الاقتصادية مناسبة، من خلال خطط واقعية، تراعي البيئة المصرية بأبعادها، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، دون التقيد بمشروطيات القوى الخارجية، والمنظمات الدولية، كصندوق النقد،والبنك الدولي،ونحوه، والتي أفسدت اقتصاديات الدول الفقيرة، والنامية التي التزمت شروطها، لصالح القوى الرأسمالية الكبرى.

المجموعة الرابعة :القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي،وحماية حدود الدولة ومواطنيها من الاعتداء الخارجي:

إن أهم وظائف السلطة، في أي من الدول المتحضرة، هي حماية حدود الدولة، ومواطنيها، من الاعتداء الخارجي، وتحقيق أمن المواطن الداخلي، وله صور عديدة، كأمنه الشخصي وأمن عائلته، وعدم تعرض أجسادهم، وأعراضهم، وممتلكاتهم للخطر، أو الضرر، وأن تكون له حرية التنقل الآمن، والعمل الآمن، على أي بقعة من أرض الوطن، وفي أي وقت.

ولقد قطعت الدولة المصرية، منذ عقود وإلى وقتنا هذا،جهودا كبيرة، ونجاحات ملحوظة، في حفظ الأمن الشخصي للمواطن المصري، وذلك في مواجهة جرائم السرقة، والبلطجة، والاعتداء على الأرواح، والأموال، والأعراض، والممتلكات، وإن كنا لم نصل للأداء المطلوب، قياسا على الدولة المتقدمة، غير أن هناك قصوراً واضحاً، في العقود الثلاثة الأخيرة، في مواجهة، ومحاربة تجارة المخدرات وتعاطيها، والقضاء عليهما، أو التقليل منهما، وهذا ما توضحه التقارير والإحصائيات الرسمية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة، إلى أهمية وظيفة حفظ الحدود، والمواطنين من

الاعتداء الخارجي، وحفظ الأمن الداخلي، سواء أمن الأشخاص أو الممتلكات العامة والخاصة، أو أمن الطرق والمدن، والقرى، والمواصلات، حتى يشعر المواطن أنه محور اهتمام ورعاية الدولة.

**** رؤيتنا في هذه الملفات:**

يجب أن تقوم المؤسسات المنوط بها حفظ الأمن بوظيفتها، على الوجه المبين في القوانين واللوائح، كما يجب تتضافر الجهود الرسمية، وغير الرسمية، لمعاونة هذه المؤسسات، لكي تقوم بوظيفتها، كما يجب نشر الوعي، بأهمية تقدير دور هذه المؤسسات شعبيا، ورسميا، بشرط أن تقوم بعملها، وفق المعايير القانونية المتعارف عليها، في المجتمعات المتحضرة.

المجموعة الخامسة: القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي:

تحقيق الحد الكافي في هذه المجموعة من القضايا، له الأهمية الكبرى للحفاظ على الأمن القومي المصري، ولقد عانى منذ عقود جزء كبير من الشعب المصري، من عدم تحقيق الوفرة المائية اللازمة، للاستخدام الشخصي أو الزراعي، أو استصلاح الأراضي، أو النشاط الصناعي، لأن مصر من الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي، كما أن مصر أصبحت تستورد سلع استراتيجية كالقمح، والأرز،والزيوت، واللحوم، وهذا يعرض الدولة المصرية، لأزمات يمكن أن يصنعها منافسون أو خصوم أو أعداء للدولة المصرية، لكي يؤثروا على قراراتها، وخيراتها الوطنية، والسياسية، سواء على المستوى الداخلي، أو الإقليمي، أو الدولي.

كما أن نسب كبيرة من شعب المصري، بحسب التقارير الرسمية، يعانون من أمراض مزمنة كالسرطان، والسكر، والضغط، وفيروسات **C-A-B** وغيرها من

الأمراض، كما أن مصر من الدول التي بها كفاءات طبية، متميـزة، لكنهـا تنقصـها القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، في مجال البنية التحتية، والمستشفيات، وصناعة واستيراد الأجهزة الطبية، وصناعة الدواء وتـوفير المـواد الخـام، وهـذا كلـه مـن الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الدولة المصرية، فضلا على معاناة جزء كبير من الشعب المصري، من عدم تحقيق الاكتفاء في هذه المجالات،مادياً، وخدمياً، ومعنوياً.

رؤيتنا في هذا الملف:

بالرجوع للمتخصصين في هذه المجالات الثلاث، فمصر تحتاج إرادة حقيقية، لكي تحقيـق الاكتفـاء الـذاتي في هـذه القضـايا، كمـا تحتـاج إلى إدارة ذات كفـاءة حقيقية، تتسم بالنزاهة، والشفافية، كما تسـتلزم التفافـاً شـعبياً، وجماهيريـاً، حـول السلطة، وبرنامجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه القضايا الهامة.

المجموعة السادسة: القضايا المتعلقة بإنهاء العنف، بالآليات القانونية، والسلمية، كالمصالحات، والتسويات، والحوار، والتوعية:

إن الدول التي تعيش عنفًا داخليًا، سواء كانت أسبابه سياسية، أو أيدلوجيـة، أو طائفية، أو اقتصادية، أو غير ذلك، فهي الدول التي على شفا جرف هار، توشك أن تقع في الفوضى، والاقتتال العام الداخلي، فأن العنف إن اعتمدته طائفة، أو مكـون لتحقيق أهـدافها ومطالبهـا، فهـو وبـاء، وبـلاء، يـؤذن بشـيوع الظلـم، والاقتتـال المتبادل، وهدر الدماء المعصومة، وضياع الأموال وهتـك الأعـراض المصـونة، ويـؤثر سـلبًا عـلى الـدول اقتصـاديا، واجتماعيًـا، وسياسـيًا، فهـو طـوق النجـاة للمستبدين، لقمع شعوبهم، وسلبهم حريتهم، وحقوقهم، و مبررًا للفاسدين لنهب أموال، وثروات المواطنين، و مرجعًا، ومتكئًا للجهلاء، لتبرير القتـل، والتخـوين، والتكفير.

فالعنف الذي هو «**استباحة الأنفس، والأموال المعصومة شرعًا أو عقلًا أو عرفًا بالقتل أو الائتلاف، وسواء كان استهدافًا على وجهٍ خاصٍ أو عامٍ، وسواء كان ذلك بتأويل لدليل ديني، أو بدافع الغضب والانتقام أو الشعور بالظلم** » يذمه العقلاء، ويجرمه العلماء، ويحذر منه الأتقياء، ولا يبيحه إلا الجهلاء، وهذا ما يستدعي إطلالة على مبادرة وقف العنف، التي أطلقتها الجماعة الإسلامية .

**** إطلالة على مبادرة وقف العنف :**

لقد عاشت مصرنا، منذ الستينات، بعض أعمال العنف المتفرقة، لأسباب عديدة، وكانت أشدها هذه الموجة، التي كانت في الفترة من ١٩٩٢: ١٩٩٧ وبعيدًا عن الدخول في أسباب، ودوافع،ووقائع هذه الأحداث، وواقعها الأليم، والذي يتحمل الخطأ فيها أطراف الصراع .

والذي يحسن ذكره هنا، هو الذي حدث لإيقاف هذه الأحداث الأليمة، والتي خصمت من عمر الوطن، وعمر بعض مواطنيه،والذي كان يمكن أن يستثمر لبناء هذا الوطن، وتقدمه، ورفاهية شعبه، ولكن خصم العنف من الوطن، وعمر بعض أبناءه عقوداً.

ولقد تم وقف هذه الأحداث الأليمة، عن طريق طاقات نور فُتحت، ساهم في إضاءتها رجالٌ، جَمعَهم حُب هذا الوطن، والرغبة في وقف نزيف دماء أبناءه، والحفاظ على مقدراته الاقتصادية، رغم اختلافهم الفكري، والسياسي، والوظيفي.

وكانت النتيجة نجاح المبادرة التي أطلقها قيادات الجماعة الإسلامية، ورعاها قيادات أمنية، وبعيداً عن التفصيلات، والمسار الزمني للحوار، والمناقشات، والمفاوضات، والوقائع، والمشكلات التي واجهت قيادات الجماعة، والقيادات الأمنية، التي آمنت بضرورة إنهاء العنف، بآليات سلمية عبر الحوار المفتوح والصادق، نذكر بعض ثمرات هذه المبادرة بخصوص ما يتعلق فقط بحديثنا هذا .

**** بعض ثمرات المبادرة :**

١ - وقف نزيف الدماء :فقد أثمرت هذه المبادرة نتائج باهرة، لم يسلط عليها الضوء حتى الآن بشكل لائق، ولم تنل الرعاية، والتقدير اللازمين، ولم يتم استثمارها لصالح الدولة المصرية، والدول العربية، والإسلامية، بشكل كاف، ولم يسلط الضوء بشكل مناسب، ولائق، ومنصف، على من كانوا سببًا في نجاحها، سواء في ذلك قيادات الجماعة الإسلامية، أو القيادات الأمنية، وسواء الذين رحلوا إلى ربهم منهم، أو الأحياء، وسواء القيادات العليا أو القيادات الوسطى الذين كانوا هم أقرب للتنفيذ والأداء، والذين ساهموا بإنجاحها بشكل عملي ، ودائم.

٢ - تقرير وتعظيم مبدأ المراجعة والتقييم الدائم:

فأعظم ثمرات هذه المبادرة، بعد وقف نزيف الدماء المصرية، واعتماد الآليات السلمية لحسم الخلافات، وتحقيق الأهداف والغايات، كانت هي الإقرار العملي والنظري لمبدأ المراجعة والتقييم الدائم لسلوك السياسي، وعدم الحرج في التوقف أو التغيير عند ظهور الخطأ أو المفسدة أو عدم الجدوى، لأنه أصبح الرجوع للحق فضيلة عندهم، وهي من أهم أسباب تصحيح المسارات الخاطئة، وهو الأمر الذي يغيب عن تيارات عديدة لم تستفد من هذه المبادرة .

٣- تطوير رؤية أجبال كاملة من الحركة الإسلامية:

ولقد غيرت مبادرة وقف العنف أجيال كاملة، من أبناء الحركة الإسلامية، وهم أربعة أجيال داخل الجماعة الإسلامية، وجعلتهم في المكان الصحيح، يقفون دائما ضد العنف، والاقتتال، ويُعلون من ثقافة الحوار، وقبول الآخر والتعايش، والتشارك مع مكونات الوطن، وإن اختلفوا في الفكر، أو الدين، أو الخيارات السياسية، يُحذرون بصدق أبناء الوطن من الولوج في العنف، سواء كانوا مؤيدين أو معارضين للسلطة، والنظام الذي يحكم.

وهذه الأجيال استطاعت في المرحلة التي أعقبت ثورة يناير، وما حدث في ٣٠/٦ وما بعدها، أن تساهم بقدر كبير، في إبعاد الشباب عن الولوج في العنف، أو الصدام المسلح، وكان خطابهم الدائم عن المعارضة السلمية،ورفض العنف، ورفض التكفير، ورفض التخوين، ورفض الإقصاء والاستحواذ، مما أثر بشكل كبير على مناهضة الأفكار المحرضة على العنف والتكفير، وإسقاط الدولة .

٣- المبادرة ورؤية جيل من القيادات الأمنية:

كما ساهمت المبادرة، في تقوية رؤية جيل من القيادات الأمنية، من الذين ساهموا بشكل كبير في إنجاح المبادرة، وعاشوا صدق أطرافها، في تبنيهم صالح هذا الوطن، وشهدوا حقيقة النتائج والتغيرات التي حققتها الآليات السلمية، لوقف العنف، وما أنتجه الحوار من مناقشة كل الأفكار ومراجعة الخطأ والخطر منها .

فهم القيادات التي رأت الصراع، وعاشت أثاره السلبية المتعددة، فقد شاهدو الحاملين للسلاح، دعاة للتسامح والحوار، وشاهدوا المضحين بأعمارهم، وأنفسهم لعقود داخل وخارج السجون، من أجل خياراتهم الفكرية، هم، هم الذين يضحون بتاريخهم، ويتحملون تعرض أشخاصهم للسب، والنقد، من أجل خياراتهم الجديدة، والصحيحة، الناتجة عن حوار، ونقاش، ومراجعات حقيقية.

فتحملت هذه القيادات الأمنية الكثير من أجل إنجاح، واستمرار هذه المبادرة، وساهموا في كثير من الأحيان، بتذليل عقبات حياتية، وأمنية، كثيرة أمام أبناء الجماعة الإسلامية خاصة، وأبناء الحركة الإسلامية عامة، قبل وبعد خروجهم من المعتقلات، إيمانًا منهم بأهمية بذل الوسع في هذا الاتجاه، وأصبحت هناك مدرسة أمنية، تتبنى المبادرة وتدافع عنها، وتراها جزءًا من تاريخها ونجاحها، كما هو الحال لدى أجيال من أبناء الحركة الإسلامية، وهم قيادات وكوادر، وأعضاء الجماعة الإسلامية، الذين يرون أن مساهمتهم الشخصية، ومساهمة جماعتهم، في إنجاح

المبادرة، ونشر مقصودها، وتبنيها جزءًا من نجاحاتهم، وعنواناً على صدق توجهاتهم، نحو صالح الدين والمسلمين، والمصريين أجمعين، المسلمين منهم والمسيحيين.

وسوف يكتب التاريخ يومًا، عند كتابته بشكل موضوعي، وشفاف، ما قدمه، وتحمله، قيادات أمثال د- عصام دربالة- رحمه الله- وإخوانه من قيادات، وأبناء الجماعة الإسلامية، وحزب البناء والتنمية، لمنع العنف، ومنع دخول الوطن الغالي في دوامة العنف، والعنف المضاد، عقب ما حداث في ٣٠/ ٦ و ٣/ ٧/ ٢٠١٣.

وحتى لا نطيل، فإن مصرنا العزيزة تعيش اليوم مرحلة، وموجة من العنف الضار، بالوطن في سيناء، البقعة الغالية من أرض الوطن، كما يريد أعداؤها أن ينتشر العنف في باقي ربوع الوطن، كما أن الدولة المصرية، تواجه دعوات تحريضية للشباب على العنف، في وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا كله له تأثيره الضار على الأمن القومي المصري، الذي يجب مواجهته بالوسائل التي تمنعه وتقضي على أسبابه، وليس بمواجهته بالوسائل التي تُزيد من تفاقمه واستمراره .

رؤيتنا في هذا الملف:

ولأننا نستهدف العيش في وطن آمن مطمئن، ونستهدف تقدم هذا الوطن، وحفظ أمنه القومي، نوصي باعتماد آليات متعددة، قانونية، وسلمية، وتوعوية، لحشد الجهود الوطنية الرسمية وغير الرسمية، لمنع العنف والقضاء على أسبابه، وذلك باعتماد آليات سياسية واجتماعية، بعيدة عن مخالفة القانون، والدستور، وآليات سلمية، بأن تترك الدولة مساحات للقوى الوطنية، بأن تطلق مبادرات للحوار، والمناقشات للمطالب، للتوعية، والمصالحات، والتسويات، والحلول غير الأمنية، لأن التوقف عن ممارسة العنف بآليات سلمية ناتجة، عن الحوار، والمناقشة، والتوعية، والإقناع، والاقتناع، ومنع أسبابه، وروافد إشعاله، لهو الضمانة الحقيقية لمنعه، وعدم عودته، ومن ثم القضاء عليه.

كما يجب أن تتحمل القوى الإسلامية، والوطنية، مسئوليتها، تجاه هذا الملف، وتعمل على منعه عن طريق التوعية، والتحذير الدائم من العنف، كما أنها تحذر من ترك أسبابه، وروافده المغذية له، كما يجب عليها تقديم النصح، وبذل الجهد، والتحذير الدائم من العنف، ومن دوافعه، كما يجب عليها نشر الدراسات، والأبحاث التي تبين خطر العنف، وعدم جدواه في تحقيق الأهداف والمطالب، لأن العنف ليس الوسيلة الصالحة لتحقيق المطالب والأهداف، إذا كان موجه لمكون وطني، أو سلطة وطنية، ولكنه يكون وسيلة ناجحة، ومشروعة، ومتفهمة، إذا كان مستخدمًا تجاه محتل، أو عدو خارجي.

المبحث الثاني

قضايا على المستوى الخارجي

هناك مجموعة، من القضايا على المستوى الخارجي، ذات تأثير بوجه ما على الأمن القومي المصري، سواء كان هذا التأثير، بشكل مباشر أو غير مباشر، وسوف نعرض طرفاً من هذه القضايا بشيءٍ من الاختصار، لأنها تسهم في صناعة الوعي الرسمي، والمجتمعي، وتحدث نوعاً من التفاهم المشترك، بين الرأي العام الداخلي، ومتطلباته، واهتماماته، وبين صُنّاع السياسات وأصحاب القرار، فيتحمل كل منهم مسئولياته، أمام تداعيات القرارات، التي تتعلق بقضايا الأمن القومي على المستوى الخارجي، والتي يمكن أن تصل إلى الدخول في صراعات عسكرية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو غير ذلك، مما يوجب تماسك الجبهة الداخلية، خلف القرارات الرسمية.

كما توجب على السلطة، تفهم، ومراعاة مُطالبات، واهتمامات، ومصالح الرأي العام الداخلي، بهذه القضايا، فلا تتجاهلها، ولا تُقصر في القيام بما يجب عليها، وتبذل مقدورها واستطاعتها في هذا الشأن.

وسوف نعرض بعض هذه القضايا ذات التأثير على الأمن القومي ،على المستوى الخارجي،حسب الدائرة التي تقع بها، وقربها من الحدود المصرية، وليس حسب أهميتها، وذلك على النحو التالي:

أولا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بدائرة دول الجوار:

ثانيًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بدائرة حوض النيل والقرن الأفريقي:

ثالثًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة الأفريقية:

رابعًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة العربية والأفريقية:

خامسا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة الإسلامية العالمية:

سادسًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة العالمية وإدارة العلاقات مع الدول الكبرى:

وسوف نلقي الضوء بشئ من الإجمال،لأن المقصود هنا، هو فقط النص على أهمية هذه القضايا بالنسبة للأمن القومي المصري، دون الولوج في الخلفيات التاريخية، أو التطورات، أو الأوضاع، أو التفصيلات،أو ما يجب فعله من خطوات، أو استخدامه من وسائل وآليات، لأن كل ذلك ليس محله هذه الدراسة، فضلا عن هذا المبحث، وهذا على النحو التالي:

أولا : قضايا الأمن القومي المتصلة بدائرة دول الجوار:

إن القضايا ذات التأثير على الأمن القومي المصري، المتصلة بدائرة دول الجور متعددة، بتعدد دول الجوار، وبتعدد الأزمات، التي تحياها دول الجوار، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث قضايا أساسية وهي:

١- قضية المسجد الأقصى ومدينة القدس ووقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي:

إن استمرار وقوع بيت المقدس،ومدينة القدس،تحت الاحتلال الصهيوني، يعني بلا شك اغتصاب أحد أكبر مقدسات، وحقوق المسلمين، والعرب، وهذا يستلزم العمل الدائم، والمقاومة المستمرة لتحريرهما، ولن يتم ذلك إلا بتوحيد جهود الدول العربية، والإسلامية شعوبًا، وأنظمة.

وعليه فإن الدولة المصرية، يجب أن تستمر في تحمل مسئوليتها، تجاه هذه

القضية، كما يجب على الشعب المصري، تحمل مسئوليته تجاه هذه القضية، ويتفهم الظرف الدولي، والإقليمي، الذي يحكم، ويتحكم في المسارات المؤثرة في هذه القضية، كما يتحكم بشكل كبير في سلوك الدولة المصرية، تجاه هذه القضية.

كما أنه يجب على الدولة المصرية، شعبًا، وسلطة حاكمة، أن تنظر لقضية المسجد الأقصى ومدينة القدس، بحقيقتها، وتأثيراتها، على أنها هي قضية أمن قومي مصري.

٢- قضية الاحتلال الصهيوني لأراضي عربية وأطماعه في المنطقة العربية:

إن وقوع أراضي عربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، يرتب على جميع الدول العربية، ولاسيما التي تقع أراضيها تحت الاحتلال، مسئولية تحرير هذه الأراضي، كما يجعلها جميعا، في حالة تأهب، وتيقظ دائمين، لإفشال مخططات العدو الصهيوني، ومواجهة أطماعه.

وعليه، فإن مواجهة أطماع، ومخططات الكيان الصهيوني، المعلنة، والمحفورة في ثقافة هذا الكيان، أفرادًا، ونظام حكم،يجب على كل مسلم، وعربي، في منطقتنا العربية، مواجهتها، كما يوجب توحد الدول العربية، شعوباً، وحكاماً، لمواجهة هذه المخططات والأطماع، لأنها من القضايا المؤثرة على الأمن القومي لدول المنطقة، وفي القلب منها الدولة المصرية.

٣- قضايا العلاقات مع دول الجوار والدور المصري في ظل ظهور كيانات معادية أو صديقة للدولة المصرية،بسبب التوترات والأزمات الداخلية في هذه الدول:

إن دول الجوار لمصر هي ليبيا، والسودان، وفلسطين، والكيان الصهيوني المحتل، ودول الجوار هذه بما طرأ عليها من تطورات، وأزمات، جعل الأوضاع في هذه الدول لها تأثيرات على الأمن القومي المصري، وسوف نتناول هذا فيما يلي.

١- فلسطين:

فوقوع دولة فلسطين، تحت الاحتلال الإسرائيلي، أفرز، واقعاً، جديدًا، يتلخص في ظهور تنظيمات، وحركات مقاومة، ذات أيدلوجيات مختلفة، قومية، وإسلامية، وغيرها، كما رتب أوضاعًا، جديدة في مناطق محررة،تخضع لحكم فلسطيني، كغزة، ولكنها تحت الحصار، وسلطة فلسطينية في بعض المناطق لها بعض الصلاحيات، ولكنها محتلة، كالضفة الغربية، وباقي فلسطين التي تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهذا الواقع في فلسطين، يُحتم على الدولة المصرية، صياغة العلاقة مع هذه الكيانات، بشكل لا يضر بالأمن القومي المصري، ويسهم في دعم تحرير الأراضي الفلسطينية، وتوحيد الجهود الفلسطينية، تحت إدارة وطنية واحدة، وممثلة لمكونات الشعب الفلسطيني، ومعبرة عن إرادته، تستطيع الدولة المصرية التواصل والتنسيق معها، في الملفات ذات الاهتمام المشترك.

لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقات المصرية، مع هذه الكيانات تصب «أولا» في صالح الدولة المصرية، كما لا يجب حصر الدور المصري على دعم أجندة، أو كيان لا يعبر عن الصالح الفلسطيني، أو الإرادة الشعبية الفلسطينية، حتى لا يتأثر الدور المصري، ولا تتأثر العلاقات المصرية بمن يختاره، أو ينحاز إليه الشعب الفلسطيني، في المستقبل، أو أن يصل للحكم في فلسطين كيان لا يحافظ على المصالح المصرية في فلسطين، أو يكون له تأثير سلبي على الدور المصري، أو على الأمن القومي المصري في المستقبل.

وعلي ما تقدم، فإن قضية العلاقات المصرية الفلسطينية، والدور المصري في فلسطين، والقضية الفلسطينية، هي قضايا أمن قومي مصري، يجب أن تصاغ بشكل يصب به في صالح الأمن القومي المصري « أولا»، ثم يكون الدور المصري في فلسطين، والقضية الفلسطينية، محل اتفاق، واحترام، جميع

المكونات، دون أي انحيازات، لا تراعي الصالح العام المصري، والفلسطيني.

٢- ليبيا:

إن ليبيا تعتبر عمقًا استراتيجياً لمصر، ويمكن اعتبارها بوابة مصر الغربية لدول المغرب العربي، وإن تطورات الأوضاع الحالية في ليبيا، عقب الثورة الليبية، وانجرافها، وانحرافها، نحو الاحتراب الأهلي، بسبب الرغبة في الاستحواذ السياسي، والطمع الأيدلوجي، وغياب الوعي الديني، والسياسي، والوطني، وتبني أجندات غير وطنية، والتدخل الإقليمي، والدولي، الذي لا يصب في الصالح الليبي العام، ولكن يصب في صالح بعض القوى الإقليمية، والدولية.

فإن توتر الأوضاع في ليبيا، واستمرارها على هذا النحو، له تأثيراته السلبية، على كثير من ملفات الأمن القومي المصري، لأن استقرار ليبيا تحت حكم رشيد صديق للدولة المصرية،ومعبر عن إرادة الليبيين، يصب في صالح الدولة المصرية.

لذلك فإن الدور المصري في ليبيا، هام للأمن القومي المصري، حتى تستقر الدولة الليبية، تحت حكم صديق للدولة المصرية.

وعليه ففي صالح الدولة المصرية أن تكون علاقاتها قوية، مع كل المكونات الليبية، ويكون دورها في نظر الرأي العام الليبي، محل اعتبار، واحترام، وتقدير.

٣- السودان:

إن السودان هي بحق بوابة الدولة المصرية لأفريقيا، وهي الطريق الأسهل، والأسرع للحفاظ على المصالح المصرية، المصيرية، والحيوية، المتعلقة بملف مياه النيل، والمتعلقة بمصالح مصر في دول حوض النيل، والقرن الأفريقي، ومصالح مصر في البحر الأحمر.

لـذلك فـالتطورات التـي شـهدتها السـودان، بعـد انفصـال الجنـوب عنهـا، والحديث من آن لآخر عن منطقة حلايب أنها سودانية، ومحاولة صـنع أزمـة مـع الدولة المصرية، يجعل للعلاقات المصرية السودانية أهمية، تتعلق بالأمن القـومي المصري.

كما أن تفجير بعض الأزمات في دار فور، وبعـض المنـاطق الأخـرى، وتجـدد الأزمات من آن لآخر، مع دولة جنوب السودان على منطقة أبيي،كل ذلـك يمكـن أن يكون له أثره على الداخل المصري، ومصالح الدولة المصرية في هذه المنطقـة، مما يجعل اهتمام الدولة المصرية بالأوضاع السودانية، قضية أمن قومي.

ولأن عدم استقرار السودان، وتفجر الأوضاع فيها،كي تصل إلى حرب أهلية أو حرب مع جنوب السودان، أو تفجيـر نـزاع، أو صـراع مـع مصـر، بسـبب منطقـة حلايب، «وهي مصرية بالأصل» فهذا له تأثيره السلبي على الأمن القومي ، فيجب أن تهتم الدولة المصرية، بالدور المصري في السودان، وتهتم بالعلاقات المصـرية السودانية، بحيث تتحول الدولة المصرية في نظر السـودانيين، سـلطةً، وشـعباً، إلى دولة شقيقة، وصديقة، وعمقاً، استراتيجياً،لأنه يربطهما مصـير واحـد، وهـذا لـه تأثيره الإيجابي على الأمن القومي ، من وجوه عديدة.

ثـانيًــا : قضــايا الأمــن القــومي المتصــلة بــدائرة حــوض النيــل، والقــرن الأفريقي:

لا يخفى أهمية دائرة حوض النيل، بالنسبة للدولة المصرية، لما لهـا مـن تعلـق مباشر بالدولة المصرية، وشريان الحياة بها، وهو نهر النيـل، كمـا لا يخفـى أهميـة دول القرن الأفريقي المطلة على باب المندب، والبحر الأحمر.

ويمكن أن نقسمها إلى مجموعة من القضايا، نشير إليهـا بشـكل مختصـر عـلى النحو التالي:

١ – قضية الحصول على حصة كافية وملائمة لمصر من مياه نهر النيل.

ليس الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل، هو قضية أمن قومي مصري فقط، بل العمل على توفير حصة كافية، وملائمة، تتناسب مع احتياجات مصر من المياه العذبة، هي أحد أهم قضايا الأمن القومي.

لذلك فهذه قضية أمن قومي، يجب أن تتوحد جهود الدولة المصرية، سلطةً، وشعبًا، خلف تحقيق هذا الهدف.

٢ – قضية العلاقات القوية، والودية، مع دول حوض النيل والقرن الأفريقي.

سبق وتحدثنا عن ضرورية وصول حصة كافية لمصر من مياه النيل، وهذا يستلزم نفوذاً قوياً، وعلاقات متميزة، مع دول حوض النيل، ولن يحدث ذلك إلا إذا حدث وعي عام مصري، على المستويين الشعبي، والرسمي، واتجهت إرادة الدولة المصرية، بكل مؤسساتها إلى تحقيق هذا الهدف.

كما أن وجود علاقات متميزة، ونفوذ قوي، للدولة المصرية داخل دول القرن الأفريقي، له تأثير مباشر وغير مباشر على مصالح الدولة المصرية، في ملف المياه، لأن عدداً كبيراً من دول حوض النيل، داخلة ضمن منطقة القرن الأفريقي، كما أن له تأثير كبير على مصالح مصر الاقتصادية، والأمنية، والحيوية، في منطقة باب المندب، والبحر الأحمر.

٣– الحفاظ على حرية المرور في باب المندب، وحرية الملاحة في البحر الأحمر والحفاظ على دور قوي للدولة المصرية.

إن المرور الآمن، والحر، في مضيق باب المندب، وكذا الملاحة في البحر الأحمر، هام بالنسبة للدولة المصرية، حيث أنه يؤثر على مصالح مصر الضرورية، والاستراتيجية، في آن واحد، ويؤثر على الأداء الأمثل لقناة السويس، التي تشكل أحد أهم الموارد للخزانة المصرية.

وعليه: فإن الحفاظ على حرية المرور، من مضيق باب المندب وحرية الملاحة الآمنة في البحر الأحمر، والحفاظ على دور قوي للدولة المصرية في هذه المناطق، يحقق الحفاظ على المصالح المصرية، المرتبطة بالأمن القومي المصري، فلابد وأن تتخذ الدولة المصرية من الإجراءات ما يحافظ على مصالحها في هذه المنطقة.

فيجب على المؤسسات المصرية، نشر الوعي العام، لكي يتفهم الرأي العام المصري، التحركات والقرارات التي تتخذها الدولة، للحفاظ على هذه المصالح ذات الصلة المباشرة، وغير المباشرة، بالأمن القومي المصري.

ثالثًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة الأفريقية:

إن القارة الأفريقية هي القارة الواعدة، والصاعدة، من حيث استهداف القوى الكبرى الاقتصادية، حيث أنها تمتلك مخزوناً كبيراً من النفط، والمعادن، والمحاصيل، كما تمتلك سوقاً استهلاكياً كبيرًا للسلعة الاقتصادية، والتكنولوجية، والصناعات العسكرية، والصناعات المدنية، أيضاً فإن دولها تحتاج إلى الاستثمارات في مجالات كثيرة، كالاستثمار في مجالات الطاقة، والزراعة، والصناعة، والتعدين، والاستثمار في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، فهي القارة الأكثر استهدافاً من قِبل الدول الكبرى، لأنها سوف تحقق لهم عائدات كبيرة، في مجالات عدة.

وحيث أن هذه القارة تتفتح أبوابها للدولة المصرية، فقط تحتاج إرادة، وسعي،جادين من الدولة المصرية، على المستوى الرسمي والشعبي.

فإن أفريقيا بها أكبر تجمع عددي من المسلمين في العالم، كما أن بها عدداً كبيراً من الدول العربية والإسلامية، كما إن بها عدداً كبيراً من شعوب الدول غير العربية، يدينون بالإسلام، كما أن عدداً كبيراً من دول القارة، كانت له مع مصر علاقات

تاريخية، حيث قامت الدولة المصرية، بمساندتهم في كفاحهم، وتحريرهم، كما أن مصر كانت جامعاتها وأزهرها، قِبلة عِلمية، لكثير من شعوب القارة، كما أن هناك دولاً كثيرة تربطها بمصر مصائر ومصالح مشتركة، كدول حوض النيل.

وعلى ما تقدم، فلابد من اتجاه إرادة الدولة المصرية، ومؤسساتها، نحو الاستفادة القصوى، والكبرى، من القارة الأفريقية، بإقامة علاقات متميزة، ومتنوعة، وقوية، مع دول القارة الأفريقية.

رابعًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة العربية والأفريقية:

إن الفضاء العربي، والفراغ الأفريقي، لهما المساحتان الأفضل، لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المصرية، وهما الأكثر قابلية، لأن تجني مصر من خلالهما الكثير من المكاسب، على أصعدة عديدة، أهمها الصعيد الاقتصادي.

ولكن لابد من أن تتقدم مصر، نحو أخذ دورها الطبيعي، داخل المنظومة العربية، والأفريقية، والتي بدأت تضعف، وأخشى أن تتلاشى، ويحل محلها دولًا أخرى، وذلك عن طريق التفاعل الجاد، والحقيقي، مع القضايا والأزمات المشتعلة، والمتفجرة، داخل دول المنطقة العربية، والأفريقية، ولن يكون ذلك، إلا باستعادة الدولة المصرية، تماسكها المجتمعي، الداخلي، بحيث تكون الجبهة الداخلية، داعمة للسلطة المعبرة عن الدولة المصرية، ولن يحدث ذلك إلا بتحقيق المصالحة المجتمعية.

خامسا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة الإسلامية العالمية:

إن علاقة الدولة المصرية على المستوى الرسمي، والشعبي،بالإسلام، والشعوب الإسلامية، قديمًا وحديثًا، تؤهلها للقيام بدور كبير في الوقت الحالي، على المستوى الرسمي، والشعبي، في الدول الإسلامية، فهي الدولة التي خرجت منها جيوش الإسلام، لتنير الشمال الأفريقي، وهي التي كانت الصخرة، التي

تحطمت أمام صلابتها الحملات الصليبية، وهي القوة المسلمة، التي قهرت التتار، وهي التي ضحت بأرواح عشرات الآلاف من أبناءها، لنصرة قضايا المسلمين، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي دولة الأزهر الشريف منارة العلوم الدينية في العالم أجمع، وهي بلد العلماء والفقهاء.

لذلك يجب أن تستثمر الدولة المصرية، رصيدها، وجهود أبناءها، لكي تحقق أهدافها، ومصالحها الوطنية، من خلال التفاعل الجاد، والمنضبط، في القضايا المتصلة بالشعوب الإسلامية، ومقدساتهم، كما يلزم الاهتمام بشئون الأقليات المسلمة، في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة، في دول العالم أجمع، والتفاعل مع قضاياهم، ومطالبهم والوقوف معهم ضد الظلم الواقع عليهم.

وعليه فيجب أن تتفهم السلطة الحاكمة، والرأي العام الشعبي، أهمية هذا الدور في القضايا المتصلة بالدائرة الإسلامية العالمية، لأنها ذات أبعاد، ومصالح متعددة، للدولة المصرية.

سادسًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة العالمية وإدارة العلاقات مع الدول الكبرى:

لا يمكن لدولة أن تستقر داخلياَ، ولا تحقق مصالحها الخارجية،دون أن تتفاعل مع المجتمع الدولي، ومؤسساته، ووحداته، المختلفة، لذا يجب أن تكون الدولة المصرية، مدركة تماماً،لأهدافها، ومصالحها الوطنية، التي يجب أن تسعى لتحقيقها، وحمايتها، والدفاع عنها.

فيجب تقديم المصالح الوطنية للدولة المصرية، وذلك ببناء علاقات دولية، متوازنة، قائمة على الاحترام، والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في شئون الغير.

كما يجب رسم دور دولي يضع مصر في مصاف الدول ذات الرؤية، والفاعلية،

المستقلة، والمرجحة،لمصالحها الوطنية، دون تنازل عن سيادتها، ودون التبعية لدول أخرى إقليمية أو دولية.

لذلك يجب العمل على تقوية، وتماسك الجبهة الداخلية، والعمل على إيقاظ الوعي على المستوى المؤسسي والشعبي، ورفع الهمم لكي يتم وضع مصر على الطريق الصحيح، لتحقيق أهدافها، ومصالحها الوطنية، على المستوى الدولي، وتبني التفاعل الذي يخدم أهداف أمنها القومي.

المبحث الثالث

أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية

لا يخفى على العقلاء من العامة غير المتخصصين، فضلا عن الباحثين في الشئون الأمنية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية،أو الدينية،أهمية وجود المؤسسات، ذات المهام، والخدمات العامة، المتعددة، والمتنوعة،والتي تُقدم للمواطنين، بحيث أصبح من المسلمات، والبديهيات، الربط بين وجود هذه المؤسسات، وقيامها بدورها المنوط بها، على الوجه الصحيح، وبين وجود الدولة وبقاءها، وبين أَمن، ورفاهية المواطنين، فيها وجودًا، وعدمًا.

كما ثبت تاريخيًا، وواقعيًا، كلما انحرفت، أو انجرفت،المؤسسات الوطنية، أو القوى المدنية أو الدينية عن مهامها، وأدوارها الحقيقية، والصحيحة، كلما تعرض الأمن القومي للدولة للخطر، وتعرضت حياة المواطنين للاضطراب.

إن الدولة بمفهومها الصحيح، لكي تقوم بدورها، وتحقق أهدافها، في « القرن الواحد والعشرين» لا يمكن أن تقوم على حكم جماعة، أو مجموعة، أو عائلة، أو طائفة، فضلا على حكم فرد، وإن قامت فمن المستحيل استقرارها، أو استمرارها على النحو الصحيح.

كما أن الدولة في العصر الحديث، أفرزت مجموعات متعددة من القوى المدنية، والدينية، كجماعات المصالح، وجماعات الضغط، والحركات والجماعات ذات الأدوار السياسية، أو الدينية،والتي أصبح لها دور وتأثير

إيجابي، أو سلبي على الدولة، بسبب امتدادها، ونفوذها الداخلي، وتأثيرها على الرأي العام الداخلي أو الخارجي، أو جزء كبير منه،أو بسبب تواصلاتها، وعلاقاتها الخارجية، مع المنظمات، والكيانات، الدولية.

كما ثبت أن هذه القوى المدنية، إذا كانت على وعيٍ تام بدورها في الحفاظ على الأمن القومي وتحقيق أهدافه، من خلال الحفاظ على أن تقوم المؤسسات الوطنية بدورها المنوط بها على الوجه الصحيح، ساهمت بشكل كبير في استقرار وتقدم الدولة، وإن انحرفت عن طريقها الصحيح، كانت أحد مَعاول الهدم في بنيان الدولة، لذا وجب العمل على توعية هذه الجماعات، والقائمين عليها، والمنتسبين لها بالمفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ودور هذه القوى في الحفاظ عليه، من خلال إبراز أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية، والحفاظ على أداءها دورها على الوجه الصحيح .

لذا تتجلى هنا الحاجة لإبراز الرؤية للمؤسسات الوطنية، والقوى المدنية، وأهمية وجودها، والعمل على أن يكون أداءها وعملها،يحقق أهدافها الدستورية، والقانونية، والمشروعة، والتي تخدم المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، بمفهومها الصحيح، وهي الرؤية التي يجب أن تتبناها الدولة المصرية، سلطةً وشعباً، ويتم التوعية على أساسها، حتى يتم تحقيق أهداف الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، والشامل.

وسوف نتناول ذلك في العناصر التالية:

أولا : المقصود بالمؤسسات الوطنية والقوى ذات التأثير :

١ – مفهوم المؤسسات الوطنية:

يمكن تقريب مفهوم المؤسسات الوطنية بأنها هي:

« الكيانات القائمة، بالموافقة مع أحكام الدستور والقانون، لأداء مجموعة من

الوظائف، التي تخدم المصلحة العامة، أو المصلحة الوطنية، أو كلاهما، ونُظمت هذه الوظائف حسب الدستور والقانون ».

وقد سبق وقدمنا تعريف «المصلحة العامة» و«المصلحة الوطنية».

وتنقسم المؤسسات الوطنية إلى نوعين من المؤسسات:

وذلك بحسب تبعيتها القانونية، والإدارية، والمالية، لأحد سلطات الدولة الثلاثة من عدمه:

- «مؤسسات رسمية».
- «مؤسسات غير رسمية» .

لكل منها وظائفها، التي بيّنها القانون، وفي إطار الدستور.

٢- المقصود بالقوى الأخرى ذات التأثير:

هي « كل الكيانات، والتنظيمات، والشخصيات التي لا تندرج تحت مفهوم المؤسسات الوطنية، بنوعيها الرسمي وغير الرسمي، ولها تأثيراتها، على ملفات تتعلق بالمصلحة العامة للمواطنين، أو تتعلق بالمصالح الوطنية للدولة المصرية».

ثانيا: أنواع المؤسسات الوطنية:

تنقسم المؤسسات الوطنية إلى نوعين:

النوع الأول:مؤسسات رسمية:

النوع الثاني:مؤسسات غير رسمية:

« وذلك بحسب تبعيتها القانونية، والإدارية، والمالية، لأحد سلطات الدولة الثلاثة من عدمه ».

النوع الأول:المؤسسات الرسمية:

هي المؤسسات التابعة لأحد السلطات الثلاثة، تبعية قانونية، وإدارية، ومالية، بحسب القانون والدستور.

وسوف نلقي الضوء عليها باختصار:

أ-المؤسسات التابعة للسلطة التشريعية:

- المجالس التشريعية والنيابية:

لا دولة إلا بقانون عادل يتوافق عليه، يحكم العلاقة بين مكوناتها، ولا قانون متوافق عليه إلا ما يُعبر عن إرادة شعبية، ولا تعبير عن إرادة الشعب إلا إذا اختار الشعب من يمثله، لسن القوانين، وفقاً لما ارتضاه الشعب من شريعة عادلة.

ولا تقدم إلا برقابة على السلطة التنفيذية، ولا رقيب إلا ما اختاره الشعب، لكي يكون نائبًا عنه، وهم نواب الشعب المنتخبون، بشكل عادل ونزيه.

ويفترض أن تكون هذه المجالس منتخبة، ومعبرة، عن اختيار شعبي لها، بإرادة حرة، في انتخابات عادلة، ونزيهة، وشفافة.

كما يفترض أنها ممثلة للشعب، وتمارس دورها التشريعي، والرقابي، وفق الدستور المعبر عن إرادة الشعب، بهدف تحقيق المصالح العامة، والوطنية للدولة، وكما يفترض أنها تمارس دورها التشريعي، والرقابي بشكل لا يخالف إرادة الشعب، ومعتقداته الدينية، ومصالحه العامة، والوطنية.

فإذا كانت الحالة هذه، فيجب على الدولة سلطةً وشعبًا، أن تحافظ على هذه المجالس، وتدعمها للقيام بدورها المنوط بها، ويلتزمون بالعمل وفق إنتاجها التشريعي، وأدائها الرقابي، وإذا لم تكن الحال كذلك، وجب على الدولة، سلطة وشعبًا، أن تتحد إرادتهم حول إيجاد مجالس نيابية، وتشريعية، تعبر عن إرادة

الشعب، ومصالحه، ومطالبه، لأن في ذلك مشاركة غير مباشرة للشعب في السلطة، مما يحمله جزءًا من المسئولية، فيكون أكثر إيجابية ومساهمة، في تنفيذ برامج الحكومة، للنهوض بالوطن، وتجعله لا يُلقي باللائمة بشكل دائم على السلطة،ويصبح شريكًا لها، في تحمل أعباء قرارات، وبرامج السلطة.

وعلى ما تقدم فمن ضرورات الأمن القومي المصري، إيجاد هذه المجالس المعبرة عن الشعب، ومن أهداف الأمن القومي، الحفاظ على استمرار هذه المجالس المعبرة عن الشعب.

وإذا لم تكن هذه المجالس معبرة عن إرادة الشعب، أو لم تقم بوظائفها التشريعية أو الرقابية على الوجه الصحيح، فيجب إيجاد مجالس معبرة عن الشعب، ولكن بالطرق القانونية،والسلمية، التي يرتضيها الشعب، حتى لا تعم الفوضى،ويتحقق الاستقرار للدولة، ويتم التعبير عن إرادة الشعب الجماعية،وليس إرادة فئة، أو طائفة.

ب- المؤسسات التابعة للسلطة القضائية:

- المحاكم بدرجاتها، وأنواعها، ومجالس التحكيم الذي يرتب أعمالها القانون، والنيابات المتعددة.

لا دولة بلا قانون عادل يحترم، ولا استقرار لمجتمع بلا عدل، ولا عدل إلا بقضاء، ولا قضاء إلا بمحاكم، ولا محاكم إلا بمؤسسات قضائية، مستقرة، تحظى باحترام، وتقدير الدولة سلطة، وشعبًا.

إن وجود مؤسسات تفصل في الخصومات، وترد الحقوق، وتعاقب الجناة، لهو أمر ضروري لحفظ الأمن القومي المصري، فبدون مؤسسات القضاء، تضطرب حياة المجتمع، ويعم الفساد، وتضيع حقوق العباد، ويتسلط الناس

بعضهم على رقاب، وأموال،وأعراض بعضهم البعض، بغير حق.

فإن إيجاد مؤسسات تمثل العدالة، وتقيم العدل، هو واجب الدولة سلطة وشعباً، وإن وجدت وجب على الدولة سلطة وشعبًا، الحفاظ عليها، ونشر الوعي بأهميتها، وأهمية تقديرها، واحترام أحكامها.

ومن المسلمات أن تكون المؤسسات القضائية، قائمة على تحقيق العدالة، وبعيدة عن الفساد، والانحياز لغير العدالة، فتكون أحكامها النهائية الباتة غير القابلة للنقض، هي عنوان العدالة، فإذا حدث وانحاز بعض القضاة بعض الوقت لغير العدالة، وابتعدوا عن تطبيق القانون، فلا تهدم المؤسسات القضائية بكاملها، ولا يطعن في جميع قضاتها، لأن هدم المؤسسات القضائية، هدم لكل أسباب تحقيق العدالة، سواء في الفصل بين الخصومات، أو معاقبة الجناة، أو رد الحقوق.

فإن كان عدد من القضاة، ابتعد عن العدالة لفساده، فهناك آلاف القضاة يقيمون العدالة، وهناك من الطرق القانونية، والسلمية، والسياسية، التي يمكن بها إعادة مسارات العدالة، إلى الاتجاه الصحيح، وتحقيقها.

فدعاوى هدم المؤسسات القضائية، هي دعاوى لهدم العدالة في الحاضر والمستقبل، لأن مؤسسات العدالة والقضاء، لا يمكن استبدالها في يوم وليلة، أو حتى عام، أو أعوام، هذا إن صدق الزاعمون أن جميع المؤسسات القضائية فاسدة، وهو زعم غير صحيح، لأن محاكم مصر المختلفة، تمتلئ بالقضاة الشرفاء الذين يقيمون العدالة.

أما دعوات الإصلاح التشريعي، والقانوني، ومحاسبة الفاسدين، وعرضهم على الجهات القضائية، المنوط بها التحقيق في مثل هذه الاتهامات، أو انتظار الظرف المناسب للإصلاح القضائي، بأيدي الشرفاء من شيوخ القضاء، فهذه هي دعوات

لإقامة العدالة، على النحو الصحيح، فهذا الواجب والصواب.

ج- المؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية:

المؤسسات العديدة تتبع السلطة التنفيذية، وبشكل عام، يمكن القول أن جميع المؤسسات الرسمية، تتبع السلطة التنفيذية، باستثناء المؤسسات التابعة للسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، التي سبق ذكرها.

والمؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية، في مجملها، وأغلبها، لا يمكن للدولة المصرية الاستغناء عنها، وسوف تضطرب حياة المواطنين بدونها، ولا يمكن استبدالها بغيرها من المؤسسات الأخرى، ولا يُغني عنها الجهود الذاتية للمواطنين، ولا يصلح استبدالها بمستثمر أجنبي، وهذا يظهر أهمية، وضرورية وجود هذه المؤسسات، للحفاظ على المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، وبالتالي هي أساسية للحفاظ على الأمن القومي المصري.

لذلك يمكن القول: إن دعوات هدم بعض المؤسسات، هي دعاوى غير صائبة، بل تهدد الأمن القومي للدولة المصرية للخطر، ولا يصح ولا يصلح الاستجابة لهذه الدعوات، لأنه لا يمكن هدمها في يوم وليلة، لأن هدمها لا يكون إلا بالقوة، والهدم بالقوة، هو هدم طويل الأمد، وهو هدم للدولة المصرية، وإن تم في وقت قصير، فإذا تم الهدم، فيصعب بناء بدائلها في يوم وليلة أو وقت قصير، بل تترك الدولة فارغة من هذه المؤسسة، فتحرم الدولة من وظائف هذه المؤسسة، وهو ما يعرض الأمن القومي للخطر، « بحسب المفهوم الصحيح الذي قدمناه »

وسوف نتعرض لبعض من المؤسسات الرسمية، الهامة التابعة للسلطة التنفيذية، لنُظهر أهميتها، وأهمية الحفاظ عليها، وأهمية أن تقوم بأداء دورها، على الوجه الموافق للدستور والقانون .

المؤسسة الأولى:مؤسسة الجيش المصري:

سنلقي الضوء على أهمية القوات المسلحة، لوجود الدولة المصرية مستقرة، وأهمية وجود مؤسسة محترفة تديرها، وفق الدستور والقانون،على غرار إدارة الجيوش في الدول الديمقراطية المتقدمة، كما سنلقي الضوء على الادعاءات الخاطئة على الجيش المصري، ونناقش بعض ما يتم تداوله على القوات المسلحة في بعض وسائل الإعلام الغربية، وذلك في العناصر التالية:

- لا دولة بلا جيش يحميها:

لا حماية لأرض الوطن، ولا حياة طيبة لمواطن، ولا كرامة لمواطنين، إلا بوجود جيش وطني، قادر على حماية أرض الوطن، وشعبه، من العدوان الخارجي، و لن يقوم جيش وطني إلا بسواعد وجهود أبناء الوطن.

إن القوات المسلحة للدولة، هي جزء غالي من جسد شعبها، لا غنى لأحدهما عن الآخر، فلا ينفصل ولا ينعزل عن باقي الجسد، وإلا فسد حال كلاهما، فلا دولة بلا جيش، ولا جيش بدون دولة.

وعلى ما تقدم فإيجاد جيش وطني، قوي، محترف، يؤدي مهامه، حسب الدستور والقانون،ويحظى بحب، وتقدير الشعب، هو قضية أمن قومي للدولة، لا يمكن التفريط فيها.

- لابد من وجود مؤسسة محترفة تدير القوات المسلحة:

وهنا تتجلى ضرورة،وجود مؤسسة وطنية، تدير الجيش على غرار ما تُدار به الجيوش المحترفة، في الدول الديمقراطية المتقدمة، كما تتجلى أهمية، أن يحظى أشخاص هذه المؤسسة، بالثقة، والاحترام، والتقدير الكامل من الشعب، ومؤسساته الأخرى، ولا يمنع ذلك من مسائلتهم وفقا للدستور والقانون، إذا نسب إلى أحدهم ما يوجب ذلك قانونًا، فلا أحد فوق القانون أو بعيداً عن

المسائلة في الدول المتقدمة .

كما أنه من الضرورة أن تكون مهمة هذا الجيش الأساسية، هي الدفاع عن أرض الوطن والمواطنين من العدوان الخارجي، وأن تكون مهامه، محددة بالدستور،والقانون، وأن توفر له الدولة الإمكانيات،التي تجعله قادرًا على تنفيذ وظائفه، ومهامه.

- لابد وأن يحظى جميع المنتسبين للقوات المسلحة على وجه العموم بالثقة والتقدير:

في الدول المتحضرة والمتقدمة، لأن شعوبها واعية،لابد وأن يحظى هذا الجيش بالتقدير والاحترام اللائقين، لأن تقدير الشعب لجيشه، هو تقدير من الشعب لنفسه وأبناءه، كما أن من الهام أن تَحذر الدولة من خلق حالة من التمييز، والفوقية، والاستعلاء للمنتسبين إلى القوات المسلحة، عن باقي مكونات الشعب، لأن هذا يخلق نوعًا من الاحتقان المجتمعي، لا يصب في صالح الدولة، ولا صالح قواتها المسلحة.

****هناك فرق بين التقدير وبين التميز الذي يؤدي إلى آثار سلبية تهدد الأمن القومي:**

فالتقدير المعنوي للجيش، يجب أن يكون ثابتًا في الوعي المجتمعي العام، وعدم التمييز المادي، وعدم الاستعلاء المعنوي، يجب أن يكون ثابتًا وواضحًا في السلوك العام للمؤسسة العسكرية، وللمنتسبين لقواتنا المسلحة، كما يجب على السلطات الحاكمة، عدم إحداث فجوات مادية ومعنوية كبيرة،بين المنتسبين للمؤسسات الأخرى والمنتسبين للقوات المسلحة، لأن الانتساب الوظيفي للقوات المسلحة، لا يقل، ولا يزيد وطنية، وقيمة، عن الانتساب الوظيفي للمؤسسة الأمنية الداخلية، « الشرطة» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة

الصحية،«وزارة الصحة» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة التعليمية، «وزارة التربية والتعليم» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة القضائية، «القضاء» أو غيرها من المؤسسات، حتى لا يتم خلق حالة من الاحتقان المجتمعي، والانقسام الطبقي، لأن ذلك يؤثر سلبًا على الأمن القومي المصري.

**** دعوات خاطئة تهدد الأمن القومي المصري يجب مواجهتها:**

هناك دعوات خطأ، وخاطئة، يعلنها البعض في وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض وسائل الإعلام، تنادي بهدم الجيش المصري، أو تقسيمه، أو تسريحه، أو جر الشعب أو جزء منه في صدام مسلح، ضد الجيش المصري، ويتهمون الجيش بالخيانة، ويتهمونه بقتل الشعب.

فهذه الدعوات جميعها تعرض الأمن القومي المصري للخطر، بل ويمكن أن يتم وصف متبنيها، ومروجيها، بالخيانة لدينه، ووطنه، لأنه يترتب على الاستجابة لهذه الدعوات، استباحة دماء المصريين، بعضهم لبعض، والمسلمين بعضهم لبعض، وإضعاف الولاء المتبادل،نحو الوطن بين مكوناته، لذلك من الضروري مناقشة هذه الدعوات وإظهار زيفها.

**** مناقشة الدعوات الباطلة والخاطئة التي تعرض الأمن القومي للخطر:**

١- اتهام الجيش بالخيانة، دعوى باطلة، فلا توجد جيوش وطنية خائنة:

الجيوش الوطنية، المكونة من أبناء الوطن، كالجيش المصري، لا يمكن وصفها بالخيانة، لأن الجيش البالغ عدده مئات الآلاف من المصريين،مكون من الشعب، بل إن كل أسرة، ممثلة في هذا الجيش، فوصف جيش بالخيانة، وصفٌ للشعب بالخيانة، وهي دعوى غير منطقية، لأن هذا يعني أن «الشعب يُخون نفسه»، ولكن من المنطقي أن يتهم شخص ما منتسب للجيش بارتكاب خيانة، أو فساد أو جريمة، وهذا يحدث في كل جيوش العالم، ولكن هناك آليات قانونية،

لمحاسبة، ومسائلة مثل هؤلاء الأشخاص مهما كانت رتبتهم، ومكانتهم، ومهما طال الزمن، فإن ماتوا فسوف يحاكمهم التاريخ، والأجيال التي تليهم.

٢- دعوات هدم الجيش وبناء غيره، دعوات باطلة، فإن تحققت هدمت جيشاً ولن تبنى غيره:

إن التحريض على هدم الجيش المصري، ليست جريمة في حق الوطن والمواطنين فقط، بل هي جريمة، وخديعة لدفع الشعب، لمواجهة جيشه، وجريمة، وخديعة لدفع الجيش، لمواجهة شعبه، ورغم أن جيشاً بحجم الجيش المصري لا يسهل هدمه، ولكن لو افترضنا، أنه هُدم كما يريد هؤلاء، فهل يسهل بناء جيش غيره؟؟ الإجابة لا، فبناء الجيوش بعد هدمها كبناء دول بعد هدمها، فالاستجابة لهذه التحريض، خيانة للدين والوطن، ومكوناته جميعها.

٣- دعوات تقسيم الجيش ليقاتل بعضه بعضاً، دعوى لهدم الدولة المصرية وتدمير شعبها:

إن التحريض، على أن يخرج جزءٌ من الجيش، ليواجه باقي الجيش، هو في حقيقته تدمير للدولة المصرية، ومحاولة للزج بالمصريين، في مستنقع الحروب الأهلية، التي تُهلك الحرث والنسل، فيجب التحذير، من هذه الدعوات التحريضية، ونشر الوعي العام بخطرها، وخطر أمثالها، على الأمن القومي المصري.

٤- دعوات تسريح الجيش، وبناء غيره دعوات خبيثة، تمهد للفوضى واحتلال الوطن.

إن هذه الدعوات خبيثة، وغبية، ولكي نبرهن على خبثها، وغبائها، نطرح الأسئلة التالية:

- هل يعقل أن تمتلك دولة جيشاً فتسرحه؟

- وهل تسريح الجيوش سهل؟

- وماذا يكون عمل القادة والجنود إذا تم تسريحهم؟

- وما هو مصير الأسلحة التي في حوزتهم؟

- ومن سيحرس هذه الأسلحة؟

- ومن يستطيع استعمال هذه الأسلحة في حال تسريحهم ؟

- ومن يحمي البلاد في الفترة التي بين تسريح الجيش وبين بناءه؟

- وكم سنة تحتاج الدولة المصرية لبناء جيش جديد؟

- ومن سيقوم بتدريب ذلك الجيش وإعداده؟

- هل القادة، والضباط، وضباط الصف، الذين تم تسريحهم، هم الذين سيبنون هذا الجيش الجديد ويدربونه؟ أم قوى أجنبية؟

- أم مجموعة من المصريين الهواة، الذين لا يحسنون إلا الحديث والحديث فقط هم الذين سيبنونه ويدربونه ؟

فهذه الدعوات يتسم مطلقوها بالغباء الشديد، أو الخبث المقيت .

٥- دعوات الصدام المسلح مع الجيش، دعوات خبيثة لسفك دماء المصريين بيد بعضهم:

إن مثل هذه الدعوات الخبيثة، في حقيقتها، تدعوا الشعب ليسفك دمه بنفسه، ليقتل الأخ أخيه، والابن أبيه، فهذه الدعوة الخبيثة، تحمل في طياتها، دلائل خبثها وفسادها، فيجب مواجهتها والتحذير من شرها.

٦- دعوات نسبة قتل المعتصمين في رابعة والنهضة للجيش المصري بأكمله، دعوات خاطئة، وغير عادلة:

حسب التقارير الصادرة رسمياً، أن عدد من قتلوا من المعتصمين في ميادين رابعة والنهضة يتراوح بين ثمانية مائة معتصم، وألف ومائتي معتصم، وحسب تقرير مجلس حقوق الإنسان المصري أنه كان هناك إفراط في استخدام الرصاص، إذًا فلا شك عند كل باحث منصف، أو متابع موضوعي، أن ما حدث في فض اعتصامي رابعة والنهضة من قتل للمعتصمين غير مبرر، وجريمة يجب التحقيق فيها، ومعرفة جميع ملابساتها، ويُجاب عن كل الأسئلة المتعلقة بها، ومن المسئول المباشر؟ وغير المباشر عنها؟ ومن باشر القتل؟ ومن أمر به؟ وما هو حقيقة الأمر الذي صدر؟ وما مدى التزام المباشرين للقتل للأمر الصادر؟ وما هي حقيقة هوية من باشر القتل؟ ومن أمر به؟ وما هي مبررات الآمر بالقتل؟ والمباشر له؟

كل هذه أسئلة ليست مشروعة فقط، بل هي أسئلة واجبة، وواجب الحصول على إجابتها، على وجه متيقن فيه من صحتها، حتى يتم مثل هذا الاتهام السابق .

فبالرغم من كل ما تقدم نقول: إن من الخطأ، والمغالطة، والمخادعة، نسبة القتل للجيش المصري جميعه، وتحميل كل قيادات، أو أفراد الجيش هذا القتل، فالمباشرون للقتل يمكن أن لا يتعدوا أصابع اليدين، أو على أسوأ تقدير لا يتعدوا العشرات.

فكيف يُتهم مئات الآلاف من القادة، والضباط، والجنود، بأنهم هم من قتلوا المعتصمين؟

وكيف تلصق تهمة القتل، لكل الدُفعات من القادة، والضباط، وضباط الصف، والجنود، السابقة، والتالية، سواء من عاصرت أو لم تُعاصر الفض ؟

الخلاصة:

هناك قتل حدث، لمئات المصريين المعتصمين السلميين، حسب التقارير

الرسمية للدولة المصرية، وهناك ظلم حدث،وتَألم ويتألم به مئات الآلاف، بل الملايين من ذوي، وأقارب، وأصدقاء، الذين قتلوا، ولا يجب إهمال هذه المظلمة، ومن المعلوم أنه لم يتم التحقيق فيها، ولابد من التحقيق فيها، وسوف يتم التحقيق فيها يوما ما، لأن الحقيقة لا يمكن أن تُمحى، والتاريخ حتما سيذكر التفاصيل، وسوف يحاسب كل من أجرم، كما سوف يبرأ كل من لم يجرم، وإن تعذر عقاب الدنيا، فعقاب الله الواحد القهار، قادم لا محالة، أما تحميل الجيش ذلك فقد بيّنا خطأه، ويجب أن يعي الجميع خطأ هذا الاتهام، وخطره على الأمن القومي المصري.

٢- مؤسسة الأمن الداخلية « الشرطة »:

عند الحديث عن مؤسسة الأمن الداخلي، « الشرطة المصرية» يجب على الباحثين، إلتزام الموضوعية، ولا سيّما عندما يتعلق الحديث بأهمية المؤسسة الشرطية، وعلاقتها بالأمن القومي، وأثر هذه العلاقة، سلبيًا، وإيجابيًا، على الأمن القومي المصري.

كما يجب الابتعاد قدر الإمكان عن تأثير التجارب الشخصية، أو القريبة، مع هذه المؤسسة خاصة إذا كانت تجارب لها أثر سلبي، لماذا؟ لأن الحديث عن أهمية المؤسسة الشُرطية، وعلاقتها بالحفاظ على الأمن القومي، وأثر مؤسسة الشرطة على الأمن القومي، أكبر من دلالات أو أثر تجربة شخصية، أو جماعية، مع مؤسسة الشرطة في فترة زمنية ما، طالت أو قصرت.

وعليه فيجب إزاحة العوائق، التي تمنع الرؤية الحقيقية، الدالة على أهمية وجود هذه المؤسسة للأمن القومي المصري، حتي يتمكن الباحث من التقييم الموضوعي، والطرح الصادق، ليقدم المقترح المُصلِح، لما يظهر من قصور، في أحد وظائف هذه المؤسسة.

وسوف نلقي الضوء على هذه المؤسسة بشيء من الاختصار في مجموعة من العناصر التالية:

- **أهم وظائف المؤسسة الشرطية وأهدافها:**

يمكن إجمالًا واختصارًا، القول بأن أهم وظيفة، وهدف للمؤسسة الشرطية،قياساً على الدول الديمقراطية المتقدمة، هي:« **تحقيق أمن المواطن** »

والمقصود بذلك، هو تحقيق الشعور التام للمواطن، -«كشخص » و«كجماعة وطنية»- بالأمن على نفسه، وذويه، وماله الخاص، والمال العام، والمؤسسات العامة، والخاصة، وأثناء عمله، وأوقات أجازاته، وترفيهه، واتصالاته، ومواصلاته، وتحركاته، وفي مسكنه، وعلى أي بقعة من أرض وطنه.

وليس من وظائف المؤسسة الشرطية، لكي تحقق الأمن الداخلي،- كما يظن البعض- قمع المواطن، أو إخافته، أو كسر كبرياءه، أو دهس كرامته، أو استخدامه كمرشد، ومتلصص على جيرانه، وزملاءه في العمل، أو إذلاله داخل أقسام الشرطة، وأماكن الاحتجاز، أو جعل السجون مكان لتدوير المجرمين، وإنتاج أصناف متطورة، وخطيرة من الجريمة، ومن محترفي الإجرام، ولا من وظائفها أن تعقد الصفقات مع بعض المجرمين، لبعض الوقت، ليسمح له بممارسة نشاطه الإجرامي، لفترة زمنية يعقبها القبض عليه، ولا من وظائفها حماية بعض الأشخاص دون باقي المواطنين، وحماية مناطق السادة، والأغنياء، وترك مناطق الفقراء دون حماية، فكل هذه جرائم يعاقب عليها القانون المصري، وكل القوانين في الدول المتحضرة، وهذا ما يجب نشره، لإحداث وعي عام، مجتمعي، ليعلم الجميع حقوق المواطن، ووظائف رجل الشرطة، ولكي تظهر الوظيفة الأساسية لرجال الشرطة .

- أهمية المؤسسة الشرطية في الحفاظ الأمن الداخلي والأسئلة الحرجة:

لكي ندرك طبيعة العلاقة، بين ضرورة وجود المؤسسة، وضرورة قيامها بوظائفها، وبين وجود مجتمع آمن، لابد من طرح سؤالين ونجيب عنهما بموضوعية، بعيدًا عن الشَخصَنة، والفردية وهما:

السؤال الأول: كيف تكون أوضاع المجتمع في حال عدم وجود مؤسسة تحقق وتحافظ على الأمن الداخلي ؟

الإجابة:

سيتحول المجتمع إلى غابة، وسيأكل القوي الضعيف، ويستعبد الغني الفقير، وتنتهك أعراض النساء، والفتيات، ويكثر القتل، وتتفشى البلطجة، ولا يأمن الرجل على أهله، أو ماله، أو نفسه، وتتعطل الأعمال، والمصالح، وسيسقط الجزء الأكبر من المجتمع، في مستنقعات الجهل، لغياب الأمن في المؤسسات التعليمية، والمرض، لغياب الأمن في المؤسسات الصحية، والبطالة والفقر، لغياب الأمن في جهات العمل، الإدارية، والصناعية، والتجارية، وينقطع التواصل المجتمعي بين المواطنين في المحافظات، والقرى المختلفة، لغياب الأمن في الطرق، ووسائل المواصلات.

«هذه باختصار، ستكون أوضاع المجتمع المصري، فهل يرغب في هذه الأوضاع مصري عاقل»؟ أيًّ كان دينه، أو فكره، أو خياراته السياسية، معارضًا كان للسلطة أو مؤيدًا لها، هل يرى أحد في ذلك خير ؟؟

السؤال الثاني: مع كل ما ينسب لمؤسسة الشرطة، سواء كان حقيقيًا أو مكذوبًا عليها، وسواء كان مبالغًا فيها أو غير مبالغٍ فيه، فهل بقاءها ضروري لأمن المجتمع مع كل هذا المنسوب إليها؟ أم هدمها، أو محاولة تعطيلها عن أداء وظائفها أفضل ؟

الإجابة:

بالقطع بقاء مؤسسة الشرطة، مع كل ما ينسب لها، هامٌ، بل وضروريٌّ، لا غنى عنه لحفظ أمن المجتمع، كما سبق وبيّنا، وهذا لا يمنع من البحث الدائم، والعمل الجاد لمعرفة أقرب، وأفضل الوسائل للقضاء على السلبيات، أو تقليلها بشكل قانوني، وآمن، ليحقق الصورة المثلى، لما يجب أن تكون عليه مؤسسة الشرطة الوطنية، فما زالت المؤسسة الشرطية، تقوم بعمل كبير في حفظ الأمن، وتحقيقه، في أفرع كثيرة من فروع الأمن الداخلي، فالحفاظ على الجهد المبذول، والعمل على مضاعفته، وتعظيمه، أولى من هدمه، وتعطيله.

**** أهمية أن تحظى المؤسسة الشرطية ومن ينتسبون إليها بالثقة والتقدير:**

في الدول المتقدمة، والمتحضرة، لأن شعوبها واعية، لابد وأن تحظى المؤسسة الشرطية، والمنتسبون إليها، بوجه عام، بالثقة، والتقدير، لأن شرف الدور الذي تقوم به عظيم، وجليل، فهي المؤسسة، المنوط بها السهر على أمن المواطن، لتحرس ماله، ونفسه، وأهله، وكل ما هو غالي عنده، من الاعتداء، أو الانتهاك، فلابد وأن تكون محل تقدير، وثقة المجتمع ومؤسساته الأخرى، هذا على وجه العموم والخصوص أيضًا، ولكن هذا التقدير، والثقة، لا يمنع أن المنتسبين إليها بشر، والبشر يعتريهم الخطأ، والخطيئة، والفساد، والإجرام، فلا يمنع التقدير العام، والثقة العامة، أن يحاسب الذي يرتكب ما يوجب المسائلة القانونية، ويحاسب وفق آليات المحاسبة القانونية، والإدارية، والقضائية.

**** هناك فرق بين التقدير وبين التمييز الذي يؤدي إلى آثار سلبية تهدد الأمن القومي المصري:**

يجب أن تحظى المؤسسة الشرطية، ويحظى المنتسبون إليها، بالتقدير المعنوي المجتمعي، والثقة التامة، ولكن هذا لا يعني أن يتم التمييز للمنتسبين

لهذه المؤسسة، بشكل يأتي بآثار سلبية، على النظرة المجتمعية لهذه المؤسسة، والمنتسبين إليها، بحيث يخصم من التقدير الكبير لها، أو الثقة التامة فيها .

فتمييز المنتسبين لهذه المؤسسة ماديًا، ومعنويًا، ومجتمعيًا، دون غيرهم من المنتسبين لباقي مؤسسات الدولة، يأتي بآثار سلبية، فالتقدير المعنوي لمؤسسة الشرطة، يجب أن يكون ثابتًا في الوعي المجتمعي العام، وعدم التمييز المادي، وعدم الاستعلاء للمؤسسة، والمنتسبين إليها، يجب أن يكون ثابتًا، وواضحًا في السلوك العام للمؤسسة الشرطة، وللمنتسبين لها .

كما يجب على السلطات الحاكمة، عدم إحداث فجوات كبيرة مادية، ومعنوية، بين المنتسبين للمؤسسات الأخرى، والمنتسبين لمؤسسة الشرطة، لأن الانتساب الوظيفي لمؤسسة الشرطة، لا يقل، ولا يزيد وطنية، وقِيمةً، عن الانتساب الوظيفي للمؤسسة العلمية،«وزارة التربية والتعليم»، أو«وزارة التعليم العالي والبحث العلمي» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة الصحية،«وزارة الصحة» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة القضائية،«القضاء» وغيرها من المؤسسات، حتى لا يتم خلق حالة من الاحتقان المجتمعي، والانقسام الطبقي، لأن ذلك يؤثر سلبًا على الأمن القومي المصري.

**** بعض السلبيات المنسوبة لمؤسسة الشرطة، لمحاولة القضاء عليها بالطرق القانونية والسلمية للحفاظ على الأمن القومي:**

هناك سلبيات عديدة، تتحدث عنها وسائل الإعلام، المؤيدة للسلطة، أو المعارضة لها، وكذلك صحف، ووسائل إعلام، محلية، ودولية، وكذلك منظمات حقوقية، دولية، ومحلية، ومنها المجلس القومي للحقوق الإنسان، وهو جهة حكومية، وخاصة فيما يتعلق بالملفات المتعلقة ببعض من لهم نشاط سياسي، معارض، أو مناهض للسلطة، أو المتهمين و المحكومين في قضايا

سياسية.

ويؤكد ذلك أيضًا، اتهام العديد من المنتمين لمؤسسة الشرطة، والـذين قـدمت المؤسسة الشُرطية بعضهم للقضاء، بسبب فسادهم، أو لارتكابهم جـرائم يعاقـب عليها القانون، بشكل مجموعات، أو فرادى، أو لسـوء اسـتخدامهم المنصـب أو الوظيفة، أو لانتهاكات ضد حقوق الإنسان، أو الاعتداء على المواطنين.

كما أنه يوجد أشكال من الجرائم، لم تستطع مؤسسة الشـرطة، حتـى الآن كمـا هو معلوم للكافة، تحقيق القضاء عليها، أو الحد منها بشكل كبيـر، ومنهـا ظـاهرة تجارة،وتعـاطي المخـدرات، التـي يـتم ممارسـتهما، بشـكل علنـي في كثيـر مـن المناطق الشعبية، والمناطق الريفيـة، وأطـراف التجمعـات السـكنية، في المنـاطق الزراعة،(فيما يعرف بدواليب المخدرات) .

والجريمتان،الاتجار والتعاطي، لهما أبعاد، ومخاطر كبيرة، على الأمن القـومي المصـري، مـن وجـوه عديـدة، وهمـا البوابتـان الأوسـع، لولـوج المتعـاطين والمتاجرين، منهما، أو بعدهما، لارتكاب عشـرات الجـرائم، التـي تكـدر الأمـن الداخلي للمجتمع، وتهدده.

فعلى ما تقدم، ونحوه، لا تجد متابعـاً، أو باحثـاً متخصصـاً، صـادقاً، ومنصـفاً، ينكر هذه السلبيات ومثيلاتها .

ولكن كيف يتم التعامل مع هذه السلبيات ؟

فهل التعامل معها بالمطالبات بهدم المؤسسة الشرطية؟

أو بالتحريض الدائم عليها، وعلى الصدام العنيف، أو المسلح معها؟

هذه الأسئلة ونحوها تطرح نفسها هنا.

والصواب التعامل مع هـذه السـلبيات، يكـون بـالطرق السـلمية، والقانونيـة،

والشرعية، والوطنية، ونشر الوعي العام بضررها على المؤسسة الشرطية، وعلى الأمن المجتمعي، وعلى الأمن القومي المصري، ولا يصح الرضا بها، أو إقرارها، أو التعامل الخطأ معها، بحيث تتفاقم أو يتم تضخيمها بحيث تتلاشى بجوارها كل الجهود الأمنية، الكبيرة والمؤثرة في الحد من الجريمة، في الفروع الأخرى.

**** بعض الدعوات الخطيرة التي يمكن أن تهدد الأمن القومي، نحذر منها، ونقدم الطرح الصحيح لتفادي أضرارها:**

مجموعة من الدعوات، التي تؤثر قطعًا، بشكل سلبي، على أداء مؤسسة الأمن الداخلي«الشرطة»، وعلى أداء المنتسبين إليها، كما تهدد – من وجهة نظرنا – الأمن القومي المصري،سواء كان لها دوافع، وأسباب حقيقية، أو لا يوجد لها أي مبررات، أو أسباب، ومن هذه الدعاوى ما يلي:

١ – الإدعاء بأن مؤسسة الشرطة تحارب الإسلاميين عن عقيدة و تحارب كل ما هو إسلامي عن عقيدة، وبالتالي تحارب الإسلام:

قطعًا، على مدى عقود مضت، أغلب الذين وقع عليهم انتهاكات لحقوقهم الأساسية، هم من المنتسبين لبعض التيارات الإسلامية، أو المتعاطفين معهم، أو المتعاطفين مع مطالبهم، بدليل عشرات الآلاف من أحكام التعويض التي صدرت لصالحهم، عن الانتهاكات التي صدرت بحقهم، وقد وقع على نطاق محدود، انتهاكات لغير المنتسبين للتيارات الإسلامية، وغير المتعاطفين معهم.

ولكن ليس معنى هذا، أن المؤسسة الأمنية تحارب الإسلاميين،لرغبة شخصية،أو عقائدية عند المنتسبين إليها، وتحارب كل ما هو إسلامي عن عقيدة، ومن ثم تحارب الإسلام.

ولقد أجرينا بحثًا، وأدرنا نقاشًا، وحوارًا طويلا، لأيام عديدة متتالية، كان يديره ويترأسه فضيلة الدكتور عصام دربالة – رحمه الله تعالى– حول إدعاء البعض في كثير

من وسائل الإعلام، والتواصل الاجتماعي، أن الصراع القائم عقب ٣/ ٧/ ٢٠١٣ هو حرب على الدين، وحرب على المسلمين، وهي حرب عن عقيدة يمارسها الجيش، والشرطة، والقضاء، ومن يساعدهم، على الذين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية، لأنهم كارهون للإسلام، وللمسلمين .

وخلصنا في هذه البحوث والدراسات الموضوعية والواقعية، إلى أن هذا الإدعاء غير صحيح، ويمكن حصر واختصار بعض نتائجه فيما يلي:

أ- مصطلح الحرب، أو مصطلح الصراع، يطلق على القتال العسكري، وإن كان يطلق مجازًا في بعض الأحيان على المنافسات، والخصومات، والأزمات السياسية، ونحوها.

ب- إن صح تسمية الأزمة التي حدثت عقب ٣/ ٧/ ٢٠١٣ بالصراع أو الحرب، فهو صراع، وحرب سياسية.

ج- لم تكن حربًا ضد المسلمين، ولكنها ضد بعض المنتسبين لبعض التيارات الإسلامية، دون غيرهم من المسلمين، بل دون غيرهم من المنتسبين لباقي التيارات الإسلامية، والمتعاطفين معهم، والمؤيدين لحقهم في الاستمرار في السلطة، والرافضين للانقلاب الذي حدث على الرئيس المنتخب في حينها.

هـ- إن ما حدث من انتهاكات، ومظالم، لم يكن ليحدث، لو تم التعامل مع الأحداث فيما قبل ٣/ ٧/ ٢٠١٣وقبل الفض، بشكل أكثر عقلانية،وواقعية، من الرئيس الذي كان في السلطة، وجماعته التي كانت تحكم حينها، (وإن كان ذلك لا يبرر المظالم التي حدثت بأي حال من الأحوال).

د- إن الحملة التي حدثت عقب ٣/ ٧ المستهدف الأول فيها، هم من يرفضون ما حدث، دون النظر لفكرهم، أو دينهم، فكيف يقال أن المستهدف هم

المسلمون لإسلامهم، والإسلام لرفضهم له؟

وهذا الاستهداف، كان بدافع سياسي، ولم يكن بدافع ديني أو عقائدي.

ع-إن اتهام المؤسسة الأمنية،والمنتسبين إليها جميعاً، وهم يبلغون مئات الآلاف بحرب الإسلام، ثم جعل هذا حكمًا، يتم تعميمه على أعيانهم، لايصح، وهذا اتهام خطأ شرعًا، وعقلًا،وهو خطأٌ كبيرٌ، لأنه يترتب عليه أحكام بالكفر والخروج من الإسلام، وهذا مخالف للشريعة وأحكامها.

«وهذا الإدعاء فيه مخالفة شرعية، فضلاً على أنه يعرض أمن الوطن للخطر، لما فيه من تحريض الشعب على المؤسسة الأمنية، وتحريض المؤسسة الأمنية ضد الشعب، وهذا يقسم المجتمع، ويفتته، لأن مئات الآلاف من المنتسبين للشرطة لهم امتدادات أُسرية مع ملايين المصريين»

٢- الإدعاء بأن مؤسسة الشرطة تقدم الأمن للأغنياء والمناطق المأهولة بالطبقات الراقية:

نعم، قد تكون الخدمات الأمنية في المناطق الراقية، تحظى بأعلى مستويات الأداء الأمني، بدليل انخفاض نسبة الجرائم في هذه المناطق، كما تختفي المظاهر العلنية لبعض الجرائم،كالبلطجة، والمشاجرات بالأسلحة البيضاء والنارية، وكالاتجار بالمخدرات، وتعاطيها، بشكل علني، قياسًا على المناطق الفقيرة، والشعبية، التي تنصب فيها أسواق علنية على مدار الساعة، ويتم تعاطي المخدرات، بشكل معلن في الشوارع، وفي الأفراح الشعبية، وفي ميادين المناطق الشعبية.

كما أنه يحظى غالبًا، ذوي الهيئات، والنفوذ المادي، والمعنوي، بمعاملة طيبة داخل أقسام الشرطة، وفي اللجان المنصوبة على الطرق، خلافًا للعامة.

ولكن كل ما تقدم، لا ينفي أهمية دور المؤسسة الأمنية، في تحقيق الأمن في

المناطق الشعبية، والفقيرة، والمناطق الريفية، والمناطق النائية، سواء في القرى الممتدة في زمام القاهرة الكبرى، والوجه البحري، والصعيد، أو غيرها .

ولولا وجود الشرطة، وقيامها بأداء دورها، بشكل كبير، في مواجهة جرائم البلطجة، والاعتداء على الأموال، والأنفس، لكانت مصر غَرقى بالمظالم، المتعلقة بسرقة الأموال، وانتهاك الأعراض، واغتصاب الحقوق، والبلطجة، وجرائم الاعتداء على النفس، ولم يأمن مواطن على ماله، ونفسه، وذويه، فلا يستطيع منصف، أو مهتم بالشأن الأمني،أن يتجاهل أداء الشرطة، في هذه الملفات، بل من اليقيني إن وجود الشرطة في حد ذاته، يمثل رادعاً لأغلب المجرمين، ورادعًا لأغلب الذين يريدون ارتكاب جرائم.

كما أنه لا ينكر متابع، أن الأصل عندما يدخل مواطن قسم شرطة، قاصدًا تقديم بلاغ، أو طالبًا لحماية، أو يريد السؤال عن شيء يعامل بشكل لائق، وطبيعي، و يستجاب لبلاغه، ويقدم له الخدمة، وغير ذلك مما يذكر من سلبيات، هو استثناء، نعم، هو موجود، ولكن ليس مقنن، أو متلازم .

٣- الإدعاء بأن مؤسسة الشرطة هي المسئولة وحدها عن انتشار تعاطي وتجارة المخدرات:

لا شك من أن تجارة المخدرات، وتعاطيها، أصبح ظاهرة علنية، فتجار المخدرات، يعرفهم القاصي، والداني في كل منطقة، ويبيعون بشكل معلن، بل أصبح ما يسمى (دواليب المخدرات) ظاهرة، والمتعاطون لا يجدون مشقة في التعاطي، بشكل معلن في الشوارع، والأفراح، وبعض المقاهي، ولا شك من أن جزءًا كبيرًا من المسئولية، يقع على عاتق المؤسسة الشرطية.

ولكن القول بأن المسئولية، تقع وحدها على مؤسسة الشرطة، قول غير صحيح، لأن تعاطي المخدرات، والاتجار بها،هما جريمتان، يجب أن يتصدى

لهما المجتمع، وجميع مؤسسات الدولة الثلاثة، بداية من منع دخولها البلاد، سواء عن طريق التهريب، من المنافذ الحدودية أو عن طريق التهريب من الحدود، ثم التوعية بأضرار المخدرات، ووضع قوانين وتشريعات تحد من التعاطي، انتهاءً بالتفاعل الايجابي من المجتمع، لمنع هذه التجارة بشكل معلن، والتعاون مع الدولة والشرطة، لمنع تفشي ظاهرتي التعاطي، والاتجار للمخدرات.

٤- الإدعاء بأن ما يفعله أحد القيادات أو الأفراد المنسوبين لمؤسسة الشرطة تتحمله المؤسسة كاملاً، ويعبر عنها، كما يتحمله كل المنتمين للشرطة، ويعبر عنهم:

كأي مؤسسة أو تجمع بشري، هناك بعض الفاسدين، ومن يخالفون قوانين العمل في هذه المؤسسات، أو يرتكبون بعض الجرائم.

لكن لا يستقيم عقلاً، ولا شرعًا، أن تتحمل مؤسسة بكاملها، وبكامل أعضاءها، جريمة أحد أعضاءها، أيً كانت رتبه داخل هذه المؤسسة، فهذا قول يجافي العقل، والمنطق، فالمسئولية شخصية، والتعميم خطأ، ولا سيما في الاتهام، والظلم، والعقوبة، فالجريمة شخصية، والعقوبة شخصية، فيجب أن يكون الاتهام واقع على من ارتكب الجريمة وهو المستحق للعقوبة..

٥- لا يوجد من المنتسبين للشرطة من يراعي حقوق إنسان، أو قانون أو رحمة، أو دين:

قد تدفع أقدار الله أحد المواطنين، لكي يكون في حالة يخضع فيها بشكل قانوني، أو غير قانوني لسيطرة أحد المنتسبين لمؤسسة الشرطة، ويحمل كل هذه الصفات القبيحة، والمستنكرة، أو أحدها، من عدم التزام بقانون، وعدم مراعاة لحقوق إنسان، وعدم خوف من الله، ومتجرد من أي رحمة.

ولكن هذا ليس أصل في كل منتسب للمؤسسة الشرطية، أو حتى أغلبهم، وذاكرتنا تحتفظ بالعديد من كبار القيادات الشرطية، والضباط، وضباط الصف،

بل والجنود الذين كنا نستشعر أن أعينهم تكاد تفيض من الـدمع، عـلى المعتقلـين السياسيين، بل ذاكرتنا تحتفظ بمن ضحى بوظيفته، وتحمل الجزاءات المتعـددة، لمراعاته حقوق الإنسان، بل بعضهم كان يتصف بالرحمة، والإنسانية، والتخفيـف عن المرضى، والمظلومين، بل الذاكرة تحتفظ بمن قال منهم الحـق، في زمـن عـز فيه قول الحق، والذاكرة تحتفظ بقيادات أمنية كبيرة، كانت سببًا،هاماً وأساسيًا، في إنهاء أزمة عشرات الآلاف من المعتقلين.

وذكرتنا تحتفظ بقرارت فصل وجزاءات، أصدرتها المؤسسة الشرطية، في حـق المتجاوزين، والمخالفين القوانين .

فالتعميم خطـأ، بـل أن بعـض المنتسـبين للشـرطة أكثـر تـدينًا مـن غيـرهم في المؤسسات الأخرى، فكثير مـنهم مرتبطـون بتواصـل كبيـر بالتيـارات الصـوفية، ومشايخ التبليغ والدعوة، وبعضهم يتأثر بكثير من دعاة وعلماء الأزهـر، كالشـيخ الشعراوي، وكثير منهم له بعض العلماء الذين يسـتفتيهم ويرجـع لهـم في الأمـور الهامة، وسواء اتفقتَ معه في الرأي أو الخيارات أو اختلفت، فلا يصح الاتهام بهذه الاتهامات بشكل مطلق، فلا بد من أن يكون هناك اتزان في الحكـم، وموضـوعية، وذلك بجعل الجريمة شخصية، وإلا فالـذي يعمـم في الأحكـام، يكـون مشـاركًا لهؤلاء في جرمهم، ولا يفترق عنهم في شيء.

٦- المؤسسات جميعها ومنها مؤسسة الشرطة، والمنتسبين إليهـا مـن قيـادات، وأفراد، إفراز طبيعي للمجتمع:

لابد وأن نوقن، أن أي مؤسسة في الدولة المصـرية، وغيرهـا مـن الـدول، هـي إفراز طبيعي للمجتمع، الذي تخرج منه، فلو أن المجتمـع بكـل دوائـره، مـن أول الأسرة، ثم المدرسة، ثم الجامعـة، ثـم بـاقي المؤسسـات قـاموا جميعًـا بـدورهم التوعوي، والتربوي، وأصبح لديهم وعي حقيقي، بالمواطنة، وحقوقها، وحقـوق

الإنسان، وواجبات المواطن، وحقوقه، والمساواة في الحقوق، والواجبات، والتزام القانون، ومراعاة قواعد الدين، ومبادئ الحرية، ونحو ذلك، لوجدنا كل المنتسبين لمؤسسات الدولة يراعون هذه القواعد، بمن فيهم المنتسبون للمؤسسة الأمنية، فتؤدي وظائفها، بشكل احترافي، وقانوني، كما يُسهم ذلك في تحميل المجتمع الجزء المنوط به من المسئولية، مما يساعد المؤسسة الأمنية في أداء واجبها على الوجه الأكمل.

المؤسسة الثالثة:المؤسسات التعليمية:

نحاول إجمال القول، لأن الحديث عن أهمية المؤسسات التعليمية، وأهمية وظائفها، هو مماثل للحدث عن أهمية وجود الرأتين السليمتين للإنسان، لكي يستفيد من الهواء، فلا دولة مستقرة، ومتقدمة، بدون علم، ولا علم صحيح ونافع، إلا بمؤسسات تعليمية، سليمة، تؤدي وظائفها، بشكل مطابق للمعايير الدولية، ومماثل للدول المتقدمة، والمتحضرة.

وهنا أتذكر الجملة الشهيرة، هيعمل إيه التعليم في وطن ضايع؟؟ وأنا أقول: «سينقذه من الضياع».

أن وجود مؤسسات تعليمية، تؤدي وظائفها، بإتقان، ومهنية، هام، وضروري، للحفاظ على الأمن القومي المصري، والتفريط والإهمال في المؤسسات التعليمية، هو تفريط في الأمن القومي المصري، على المفهوم الصحيح، الذي قدمناه.

وإننا في مصر نحتاج إلى مؤسسات تعليمية، تؤدي وظائفها، بشكل يتوافق مع المعايير الدولية، المعمول بها في الدول المتقدمة، والمتحضرة.

المؤسسة الرابعة: المؤسسات الصحية:

وكما اختصرنا القول عند حديثنا عن المؤسسة التعليمية، فهكذا هنا فنقول:

لا دولة بلا إنسان، ولا إنسان بلا رعاية صحية، وأهمية المؤسسة الصحية لقيام

الدولة وبقاءها، كأهمية الحفاظ على مجتمع سليم الجسد، والعقل، فالحفاظ على رعاية صحية للمجتمع، هو حفاظ على الأمن القومي المصري، فالمؤسسات الصحية التي تؤدي وظائفها،وفقاً للمعايير الدولية، والمعمول بها في الدول المتقدمة والمتحضرة، من ضرورات الحفاظ على الأمن القومي ، وإهمال هذا إهمال للأمن القومي.

ونحن في مصر في حاجة لتحقيق أداء أفضل يتوافق مع المعايير الدولية في ملف الرعاية الصحية والمؤسسات التي تؤدي هذه الوظائف.

مؤسسات أخرى: مثال:

المؤسسات المالية، والاقتصادية، والزراعية، والصناعية، والخدمية، والثقافية، ونحوها.

هذه المؤسسات جميعًا، تؤدي وظائف لها علاقة مباشرة، بالمصالح العامة للشعب المصري، أولها علاقة بالمصالح الوطنية للدولة المصرية، أو لها علاقة بهما معًا، فلابد من قيام هذه المؤسسات، وتوفير السبل التي تجعلها على درجة من الأداء العالي، والمهني، المحقق للأهداف التي أُنشئت من أجلها، لكي تحقق أهداف الأمن القومي، علمًا بأن الإهمال في الحفاظ الدائم على قيام هذه المؤسسات بوظائفها، إهمال في الأمن القومي المصري.

النوع الثاني:المؤسسات غير رسمية:

وهي التي أنشئت، ونظمت بحسب الدستور والقانون، ولا تعود تبعيتها الإدارية، والمالية، ونشاطات المنتسبين داخل هذه المؤسسات إلى السلطة الحاكمة، ولكن نُظمت تبعيتها الإدارية، والمالية، ونشاطات المنتسبين إليها، بحسب لوائحها الداخلية التي أقرتها جمعيتها العمومية في إطار الدستور والقانون،

وتهدف إلى تحقيق أهدفها الخاصة، التي أجازها لها الدستور والقانون.

والمقصود بها هنا المؤسسات، والتنظيمات، والأحزاب، والجماعات، التي لا تعبر عن السلطة التنفيذية، بل تعبر عن جهود جماعية وطنية، تم إنشاءها بهدف تحقيق إصلاح أو تغيير أو القيام بدور داعم لتحقيق أحد المصالح العامة أو الوطنية، وتعمل بشكل قانوني، أو تسعى لتقنين وضعها، أو لا تخالف القانون والدستور، ولا تسعى لهدم الدولة _ حسب المفهوم الصحيح لها - ولا لإحداث فوضى، أو احتراب داخلي، ولا يهدد وجودها الأمن القومي المصري، ومنها الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، والحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، الحقوقية، والأهلية، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط.

فهذه المؤسسات، لها ثقلها، وقوتها، وتأثيرها، داخليًا، وخارجيًا، على البيئة المصرية، فإذا قامت هذه المؤسسات بدورها على النحو الصحيح، فسوف تسهم بشكل مؤكد في دعم الأمن القومي، وتحقيق أهدافه، وهذه المؤسسات، بتأثيرها الداخلي يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق النهضة، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والأمني الداخلي، وبعلاقاتها وتأثيرها الخارجي، يمكن أن تُشكل قوةً ناعمةً للدولة المصرية، والتي تدعم الدولة في تحقيق أهداف أمنها القومي.

وهي متعددة نذكر منها ما يلي:

١ - الأحزاب السياسية بمرجعياتها الفكرية المتعددة:

الأحزاب السياسية، هي جزء من المؤسسات الوطنية، لكنها غير رسمية، كما سبق وبينا، ولأنها مؤسسات قائمة، وفق الدستور، والقانون، وتهدف برامجها بشكل مُجمل، أو مُفَصل إلى المساهمة في تحقيق، أو تحقيق المصالح العامة للشعب، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، عن طريق وصولها للحكم أو المشاركة فيه، بالوسائل التي حددها القانون، أو عن طريق المعارضة السياسية

السلمية الرشيدة .

وغالبًا، في الدولة التي بها استقرار سياسي، وحياة ديمقراطية حقيقية، تنقسم إلى الأحزاب من حيث التأييد والمعارضة، إلى أحزاب معارضة، وأحزاب في السلطة، وفي الدول الدكتاتورية، الأحزاب تنقسم إلى أحزاب مؤيدة، وأحزاب مجمدة أو معطلة، أو مغلقة أبوابها لحين إصلاح أو تغيير الحياة السياسية.

والمفترض أن تكون هناك حرية لتكوين الأحزاب، وأن يكون سلوك جميع هذه الأحزاب المؤيدة، أو في السلطة، أو المعارضة، يهدف إلى تحقيق المصالح العامة للشعب، والمصالح الوطنية للدولة المصرية،حتى ولو اختلفت أفكارهم، ومرجعياتهم وبرامجهم، لأن هذه الأحزاب، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه.

٢- النقابات المتعددة:

النقابات المتعددة، هي أيضًا مؤسسات وطنية، ولكنها غير رسمية، والمفترض أنها تهدف إلى تحقيق مصالح المنتسبين للنقابة، في إطار تحقيق المصالح العامة للشعب المصري، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، وهذه النقابات يمكن الاستفادة منها بشكل كبير، لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، وإهمال الاستفادة من النقابات، قد يكون له تأثيره السلبي، على الأمن القومي ، فإنشاء النقابات، والاستفادة منها يمكن أن يدفع أعضاءها لزيادة إنتاجهم، أو تحسين أداءهم، بما يصب في النهاية، لصالح الدولة المصرية.

ثالثا : بعض القوى الأخرى ذات التأثير على الأمن القومي المصري:

هناك قوى أخرى في المجتمع، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير، على الأمن القومي المصري، إذا ما أحسنت الدولة التعاطي معها، وأعطت لها

مساحات تتحرك فيها لخدمة المصالح العامة للشعب، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، كما يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي، إذا لم تتحرك هذه القوى في الاتجاه الصحيح، أو تحركت لتخدم أجندات غير وطنية، أو لم تحسن السلطة إدارة العلاقة معها وفق القانون والدستور، لذا يجب نشر الوعي بأهمية دور هذه القوى، وأهمية أن تتحرك في المساحات الصحيحة، لتحقيق أهداف وطنية.

وهي متعددة ومتنوعة، **كالمنظمات، والتنظيمات، المدنية السياسية، والمنظمات، والتنظيمات، المدنية الدينية، والمنظمات، المدنية الحقوقية، ومجموعات الضغط، المدنية المهنية، وغير المهنية، ورجال المال والأعمال.**

وهذه القوى، يمكن أن يكون لها تأثيرها، السلبي أو الإيجابي على الأمن القومي المصري، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، فيجب أن تتجه إرادتها نحو الصالح الوطني العام، ويتم توعيتها بحقيقة دورها، كما يتم التوعية بأهميتها، وأهمية أن يتم استثمارها، لأهداف تخدم الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح الذي قدمناه.

المبحث الرابع
نتائج وتوصيات الدراسة

بعد أن عرضنا هذه الدراسة، لمفهوم الأمن القومي المصري، وأهمية الحفاظ عليه من خلال رؤيتنا الوطنية هذه، وهي الرؤية التي تشكلت، نتيجة الاهتمام بالشأن العام استمر قرابة ثلاثة عقود، ونتيجة لمتابعات، ومناقشات، وقراءات، متعلقة بهذا المفهوم، أظهرت مجموعة من النتائج التي يستحسن إجمالها، لعلها تكتمل الفائدة المرجوة من هذه الدراسة .

كما أنه من خلال هذه الدراسة، التي سبقت بفصولها الأربعة، يستحسن أن نجمل بعض التوصيات، التي يمكن أن تساعد في إيصال بعض النصائح المجملة، إلى كل المهتمين بالحفاظ على أمن هذا الوطن الغالي مصر .

أولا : نتائج الدراسة :

١- إن للحفاظ على الأمن القومي المصري، قيمة عليا، تكمن في كونها، التزاماً دينياً، وأخلاقياً، ووطنياً، وإطاراً جامعاً للمصريين، يحقق لهم مصالحهم المعتبرة، سواء في ذلك المصالح المعتبرة، الدينية، أو الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، العامة منها أو الشخصية .

٢- إن الشعوب التي لم تدرك، حقيقة مفهوم أمن أوطانها القومي، ولم تحافظ عليه، لهي الشعوب التعيسة، التي ما زالت ترزح تحت نير الفرقة، والصراع، والاحتراب الأهلي، أو الطائفي، والتخلف، والقمع، والاستبداد .

٣- إن الشعوب التي أدركت، حقيقة مفهوم أمن أوطانها القومي، وحافظت عليه، لهي الشعوب التي تقدمت، ونعمت بالأمن، والاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة، والرفاهية .

٤- إن الحفاظ على الأمن القومي المصري، ليس مهمة المؤسسات الأمنية، الجيش، والشرطة، والمخابرات فقط، بل هو مسئولة وطنية، يجب أن يشترك في تحمل مسئوليتها كل أبناء هذا الوطن .

٥- إن القوى، والتيارات، والنخب، السياسية، والدينية، الإسلامية وغير الإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، لم تتحمل في معظمها مسئوليتها، ولم تقدم الدور الذي يمكن أن تقوم به، في نشر المفاهيم الصحيحة، للأمن القومي المصري ، والحفاظ عليه، وتوعية الشباب خاصة، بأهمية الحفاظ على الأمن القومي المصري .

٦- إن غياب الإدراك، والوعي، بالمفهوم الصحيح، للأمن القومي المصري، لدى قطاع كبير من الشعب المصري، يجعله عرضة لتبني المفاهيم، المغلوطة، أو المبتورة، عن الأمن القومي ، والتي تجعله فريسة، للحركة في الاتجاهات الخاطئة، أو تصيبه بالغيبوبة، عن دوره الحقيقي، في الحفاظ على أمن وطنه القومي، أو تجعله سلبياً، مستسلماً للأخطار التي تواجه وطنه وأمنه القومي، فيبدي عدم الاهتمام، ويلقي باللائمة على مؤسسات الدولة .

٧- إن الشباب المصري، لم يتوفر له بشكل سلس الخطاب التوعوي، على المستوى الرسمي، أو غير الرسمي، وسواء في المؤسسات التعليمية، أو وسائل الإعلام العامة، أو الخاصة، أو حتى المنتديات السياسية، أو التثقيفية، أو المساجد، أو الكنائس،والذي يظهر له المفهوم الصحيح، للأمن القومي المصري، وأهمية الحفاظ عليه، وكيفية الحفاظ عليه، وماهو دور الشباب، في

الحفاظ على الأمن القومي ، وماهي الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي.

ثانياً : التوصيات :

١- يجب أن تتبنى المؤسسات الرسمية للدولة المصرية، نشر المفهوم الشامل، والصحيح، للأمن القومي المصري، وجعله مقررا دراسياً في المراحل التعليمية المختلفة، والتوعية بدور المواطن في الحفاظ عليه، والتوعية بالأخطار، والمهددات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي المصري، بحيث يصبح ثقافة شعب، تجعل مكوناته تتحد، وتتجاوز خلافاتها، السياسية، والفكرية، والطائفية، وتلتف حول مؤسسات الدولة، لحماية أمن الوطن القومي، عندما تظهر أخطار، أو تهديدات، أو تحديات، تواجه الأمن القومي.

٢- يجب أن تقوم المؤسسات الدينية الرسمية، والمتمثلة في الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنيسة، بنشر المفهوم الصحيح والشامل للأمن القومي المصري، ودور المواطن في الحفاظ عليه .

٣- كما يجب على غير المؤسسات الرسمية، كمنظمات المجتمع المدني، والأحزاب، والجماعات، والحركات، الإسلامية وغير الإسلامية، ومنظمات حقوق الإنسان ونحوها، أن تقوم بدورها في نشر الوعي، بالمفهوم الصحيح، والشامل، للأمن القومي المصري، وأهمية الحفاظ عليه، وخاصة الكيانات ذات المرجعية الإسلامية لما لها من تأثير وتواصل في المجتمع، فيجب أن تقوم بدورها، بل ويجب مساعدتها في هذا الاتجاه، من قبل مؤسسات الدولة المعنية.

٤- كما يجب أن تتجه الإرادات الحقيقية، لكل مصري يعشق هذا الوطن، ويسعى لحمايته من الأخطار، والتهديدات، ويرغب في أن يراه وطناً، متقدماً

مزدهراً، متحضراً، نحو نشر وتفعيل مفاهيم، قبول الآخر، والمساواة في الحقوق والواجبات، والشراكة الوطنية، والتصالح المجتمعي، والتغافر الشخصي والعام، ورفض العنف، وخطابات التكفير، والتخوين، ورفض الاستحواذ أو الإقصاء، كما يجب تفعيل الآليات السلمية كالحوار العام والخاص، والنقاش العام والخاص،والتوافق، والتشاركية، والتصالح، والعفو، لتسوية أزمات الوطن، سواء السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية .

خاتمة

لقد قمنا بعرض رؤيتنا، للمفهوم الصحيح، والشامل، للأمن القومي المصري، والحفاظ عليه، وذلك من خلال، الإطلالة على الأهداف، والدوافع، التي أدت بنا إلى تسطير هذه الدراسة، وبينا مراحل تطور المفهوم العام للأمن القومي، عند الدول الكبرى، وكيف أصبح هذا المفهوم متسعاً ومتطوراً، وسلطنا الضوء على أثر التطور والتوسع، في مفهوم الأمن القومي على أمن الدول .

ثم قدمنا المفهوم الصحيح، والشامل، لمفهوم الأمن القومي المصري، ثم بينا أهدافه، ودوائر عمله وتفعيله، وتناولنا ركائزه المتعددة بالشرح، وأبعاده المتنوعة بالتوضيح، وسلطنا الضوء على خصائصه التي يجب أن يتميز بها، في الرؤية الوطنية.

وتحدثنا بشئ من التفصيل، عن الأخطار التي تواجه الأمن القومي المصري، ويجب التوحد خلف مؤسسات الدولة، لمواجهتها، وبينا بعض التهديدات، التي يمكن أن تنال من أمننا القومي، ويجب القضاء عليها، وأشرنا إلى التحديات، التي يتعرض لها الأمن القومي المصري، والتي من الضروري تجاوزها، وقدمنا مجموعة من الفرص، والقدرات، التي تمتلكها الدولة المصرية، والتي يمكن أن تمكنها من مواجهة الأخطار، والتهديدات، والتحديات .

وألقينا الضوء على مجموعات عديدة، تمثل قضايا هامة، للأمن القومي المصري، على المستوى الدولي، والإقليمي، والداخلي، وبينا القول، في مؤسسات الدولة الوطنية، وعلاقتها بالأمن القوم المصري، وأهميتها في الحفاظ عليه، ثم أجملنا القول عند الحديث عن نتائج ظهرت لنا أثناء الدراسة لمفهوم الأمن القومي المصري، وقدمنا مجموعة من التوصيات بدت لنا على إثر هذه الدراسة لمفهوم الأمن القومي المصري .

والله ولي التوفيق للصواب والقادر عليه.

الفهرس